جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية التركية تجاه آسيا الوسطى

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص علاقات دولية

إعداد الطالبة :
فاطمة الزهراء بوثلجة

إشراف الأستاذة :
صورية براك

الأستاذ	الجامعة الأصلية	الرتبة	الصفة
	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة		رئيسا
د.براك صورية	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة		مشرفا و مقررا
	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة		مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَ الذِينَ إذَا أنفَقُوا لَمْ يُسرِفُوا وَ لَمْ يَقْتِرُوا

وَ كَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾

الآية 67 من سورة الفرقان.

شكـر و تقـديـر

بالشكر تدوم النعم

قال الله تعالى: "ولان شكرتم لأزيدنكم"

انطلاقا من هذه الآية وجب علينا تقديم الشكر لرب العالمين أن وفقنا لانجاز هذا البحث المتواضع ولقدوتنا الأولى سيد الخلق أجمعين سيدنا وحبيبنا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وكل من ولاه إلى يوم الدين والى من رافقتني وصبرت عليا وعملت على توجيهنا برفق وحنان إلى أستاذتنا الفاضلة " **براك صورية** " في انجاز هذه المذكرة أدامها الله مرشدة وموجهة ومكونة لطلبتها

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة " **جغبلو** " و الأستاذ " **كركابو حنان** " على دعمهم لنا

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة العلوم السياسة والطاقم الإداري الذين سهروا على توفير الأجواء الملائمة لتكوين الطلبة دون أن ننسى عمال المكتبة المركزية ومكتبة الكلية الذين كانوا عونا لنا طيلة شهور وكذا عمال قاعة المطالعة

ولا يفوتنا أن نشكر برؤوس مرفوعة كل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذه المذكرة.

إهـــــــــداء

<< قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله و المؤمنين >>

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل جلالك .

إلى من بلغ الرسالة ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار ... إلى من علمني العطاء دون إنتظار ... إلى من أحمل اسمه بكل إفتخار

إلى والدي العزيز علي .

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

إلى أغلى الحبايب إلى أمي فوزية .

إلى من تركوا بصمة في حياتي وغيروها من مجراها

إلى زوجي سامي

وإلى أخواتي البنات :شيماء ، نسرين ، بشرى نور الهدى نور عيني

كما أهدي عملي إلى كل من جدي موسى وجدي صالح

كما اهدي عملي هذا إلى روح الغالية جدتي حورية رحمها اللّه واسكنها فسيح جنانه

وإلى جدتي الغالية ليلى

كما أخص إهدائي إلى كل من أحبني و أحبني إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي وعطاء سعي آملين أن أكون قد أخدت و استفدت و وفيت بالمطلوب وحققت المرغوب .

إلى الأستاذة التي تفضلت بالإشراف على هذا البحث فجزاها الله عني كل خير ولها مني كل التقدير والإحترام : براك صورية

الملخص باللغة العربية :

شهدت السياسة الخارجية التركية العديد من التغيرات بعد الحرب الباردة ،فأصبحت تبحث عن دور جديد في العالم وفق مبادئها وتوجهاتها وأهدافها، إذ أصبح التركيز على المتغير الاقتصادي كبديل للقوة العسكرية هده الأخيرة التي تعتبر قفزة نوعية في السياسة الخارجية التركية، وقد تجدد تزايد الاهتمام بالدور التركي في منطقة الشرق الأوسط والبلقان وخاصة آسيا الوسطى، وذلك عن طريق تفعيل البعد الاقتصادي في منطقة آسيا الوسطى وذلك لتمتعها بإمكانات جيواقتصادية، إذ ركزت تركيا على توطيد علاقاتها الاقتصادية بإقامة تبادلات تجارية ،واستثمارات وعملة على صياغة هده الآليات تحت طابع مؤسساتي قانوني، إذ ساهمت في بناء آليات تعاون ثنائية وأخرى تعاونية، إذ أن المنطقة تشهد تنافس دولي وإقليمي أين أثر ذلك على التوجه التركي ،كما سنحاول استشراف مستقبل الدور التركي في المنطقة في ظل الظروف الدولية والإقليمية هل ستتنامى أو الاستمرار والاستقرار أو التراجع في حال انقلاب موازين القوى أو ظهور متغيرات أخرى خاصة أن الساحة الدولية في ديناميكية حركية متسارعة.

Abstract :

Turkish foreign policy chat Many changes after the Cold War are looking for a new role in the world according to their principles, orientation and objectives, the focus on the economic variable as the alternative of military power, which is a qualitive leap in Turkish the foreign policy, Turkey "s role in the Middle East and the Balkan is the capital of central Asia by activating the economic dimension in the central Asia region for its servey potential Turkey has focused on consolidating its economic relation by establishing and as the region id witnessing international and regional competition ,where did this affect the Turkish orientation ,and we will try to explore the future of the Turkish role in the region under international and regional codition? The decline in the case of the revesal of the balance of villages or the emergence of other changes, especially that the international In the dynamic freedom.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول : إطار نظري حول السياسة الخارجية التركية وآسيا الوسطى

المبحث الأول : السياسة الخارجية التركية،مبادئ،الأهداف والتوجهات الجديدة

المطلب الأول : الخلفية الفلسفية للسياسة الخارجية التركية

المطلب الثاني : مبادئ وأهداف السياسة الخارجية التركية

الفرع الأول : المبادئ

الفرع الثاني : الأهداف

المطلب الثالث : التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية

الفرع الأول : الرؤية التركية الجديدة على ضوء محددات السياسة الخارجية التركية

الفرع الثاني : دوائر اهتمام السياسة الخارجية التركية

المبحث الثاني : دراسة جيو اقتصادية وسياسة لمنطقة آسيا الوسطى

المطلب الأول : جغرافية منطقة آسيا الوسطى والتركيبة السكانية

الفرع الأول : الموقع الجغرافي

الفرع الثاني : التركيبة السكانية

المطلب الثاني : الخصائص الاقتصادية والسياسة لمنطقة آسيا الوسطى

الفرع الثاني : الخصائص الاقتصادي

الفرع الثالث : الخصائص السياسي

الفصل الثاني : التوجهات الاقتصادية للسياسة الخارجية التركية في آسيا الوسطى

خطة البحث

المبحث الأول : البعد الاقتصادي السياسي في السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول : الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية التركية

الفرع الأول : الأهداف الاقتصادية للسياسة الخارجية التركية

المبحث الثاني : التوجه الاقتصادي التركي نحو آسيا الوسطى

المطلب الأول : دوافع التوجه الاقتصادي التركي نحو منطقة آسيا الوسطى

المطلب الثاني : مراحل التوجه الاقتصادي التركي نحو آسيا الوسطى

الفرع الأول : مرحلة الاندفاع والتحدي (1991-1993)

الفرع الثاني : مرحلة خيبة الأمل ومواجهة الآفاق (1993-1995)

الفرع الثاني : مرحلة المشاركة والتوازن 2001- ومابعد

المبحث الثالث : مجالات وآليات التعاون الاقتصادي بين تركيا و آسيا الوسطى

المطلب الأول : مجالات التعاون الاقتصادي

الفرع الأول : الموارد الأولية

الفرع الثاني : المبادلات التجارية

الفرع الثالث : الاستثمار

المطلب الثالث : آليات التعاون الاقتصادي للسياسة الخارجية التركية نحو آسيا الوسطى

الفرع الأول : منظمة التعاون الاقتصادية Eco

الفرع الثاني : منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود kEIK

الفرع الثالث : مؤسسة تيكا TIkA

الفرع الرابع : مؤسسة تركصوي TURKSOY

خطة البحث

الفصل الثالث : حدود التوجهات الاقتصادية التركية في آسيا الوسطى في ظل تواجد التنافس الدولي والإقليمي

المبحث الأول : التنافس الدولي والإقليمي في آسيا الوسطى وتأثيره على المصالح الاقتصادية التركية

المطلب الأول : التنافس الدولي في آسيا الوسطى

الفرع الأول : الوجود الروسي

الفرع الثاني : الوجود الأمريكي

الفرع الثالث : الوجود الصيني

الفرع الرابع : الوجود الأوروبي

المطلب الثاني : التنافس الإقليمي في آسيا الوسطى

الفرع الأول : الوجود الإيراني

الفرع الثاني : الوجود الإسرائيلي

المطلب الثاني : تأثير التنافس الدولي و الإقليمي على المصالح التركية في آسيا الوسطى

الفرع الأول : على الصعيد الداخلي

الفرع الثاني : على الصعيد الخارجي

المبحث الثالث : مستقبل الدور التركي في منطقة آسيا الوسطى

المطلب الأول : سيناريو محدودية الدور التركي في آسيا الوسطى

المطلب الثاني : سيناريو تنامي الدور التركي في آسيا الوسطى

المطلب الثالث : سناريو موائمة تكييف الدور التركي مع القوى الدولية والإقليمية

الخاتمة

مقدمة

مقدمة

بعد نهاية الحرب الباردة تراجع العامل الإيديولوجي كمتغير موجه للسياسات الخارجية للدول لصالح العامل الاقتصادي خاصة ببروز التكتلات الاقتصادية في مناطق عديدة مثل الاتحاد الأوروبي، منطقة جنوب آسيا وعليه أصبحت السياسات الخارجية للدول تركز على العامل الاقتصادي كهدف ووسيلة في علاقاتها الخارجية أكثر من القضايا العسكرية.

كان البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية موجها قبل صعود الحزب إلى الاكتفاء الذاتي فقط والاعتماد على تطوير صناعة الواردات مما أدى إلى اضطراب ميزان المدفوعات بسبب الواردات، وصراعها مع اليونان على جزيرة قبرص في فترة الحرب الباردة، لكن بعد صعود حزب العدالة والتنمية برز العامل الاقتصادي بقوة في السياسة الخارجية التركية نتيجة لتولي رجال الأعمال مناصب هامة في النظام السياسي التركي، خاصة في وزارتي الصناعة والتجارة ووزارة الخارجية، من بينهم وزير الصناعة فاروق اوزلو الذي ساهم في إنعاش الصناعة .

ولم تقتصر انجازات حزب العدالة والتنمية في إبراز المتغير الاقتصاد فحسب بل أعادت النظر في السياسة الخارجية التركية تجاه العديد من المناطق، التي قد همشت أهميتها الإستراتيجية بسبب البحث عن العضوية في الاتحاد الأوروبي ولكن سرعان ما تغيرت هذه النظرة ولم يعد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الهدف الأساسي لتركيا ، وإنما سعت تركيا إلى البحث عن بديل للاتحاد الأوروبي ، فتوجهت السياسة الخارجية التركية نحو مناطق هامة تتمتع بأهمية جيواقتصادية أهمها آسيا الوسطى التي برزت في 1991،حيث تنامى الاهتمام بهده المنطقة لما تمثله من أهمية جيوسياسية واقتصادية وإستراتيجية بسبب أنها رابط بين الشرق والغرب ،إضافة إلى مخزون هائل من النفط والغاز الطبيعي مما جعلها منطقة تجاذب وتنافس شديد بين قوى إقليمية ودولية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في ما يلي:

إن أهمية آسيا الوسطى ،جاءت نتيجة تفاعل مجموعة من التغيرات والعوامل ،فالوقع الاستراتيجي للمنطقة جعل منها منطقة تنافس إقليمي دولي للسيطرة على هذا المجال الحيوي المهم ،فضلا عن أن دول آسيا الوسطى تتمتع بتركيبة ديموغرافية معقدة ،إضافة لما تمتلكه هده الدول من إمكانات اقتصادية وأهمية سياسية غير تقليدية ،جل هده المزايا جعلت من تركيا من أوائل الدول التي تهتم بهده الدول بعد استقلالها.

أهداف الدراسة :

-فهم كيفية توظيف السياسة الخارجية للقوة الناعمة في تحقيق أهدافها من خلال البعد الاقتصادي.

-إبراز الدور السياسي الهام للسياسية الخارجية التركية في منطقة آسيا الوسطى من خلال العلاقات الاقتصادية والتجارية خاصة حيث تتقلص في الشؤون الداخلية لإعادة الاستقرار بها.

-التعريف بآليات التعاون الإقليمية الجماعية والثنائية.

-التعريف بالأهمية الجيواقتصادية التي تتمتع بها المنطقة الذي نجم عنها التنافس الإقليمي والدولي في منطقة آسيا الوسطى.

-رصد السيناريوهات المستقبلية للدور التركي في آسيا الوسطى.

مبررات اختيار الموضوع:

تنوعت مبررات اختيار الموضوع من مبررات ذاتية وأخرى موضوعية :

-**مبررات موضوعية:** ترجع إلى تنامي النقاش العالمي حول تطور الاقتصاد التركي بشكل ملحوظ خاصة مع صعود حزب العدالة والتنمية سدة الحكم، والدور الذي تلعبه تركيا كفاعل رئيسي في منطقة آسيا الوسطى .

-**مبررات ذاتية :** تكمن في محاولة فهم النهج الجديد الذي تبنته تركيا في سياستها الخارجية لبناء قوتها الاقتصادية ومكانتها وتعزيز دورها الإقليمي، وكذا قدرتها على البحث عن بدائل بعد رفض الاتحاد الأوروبي طلبها للعضوية، والتوجه إلى مناطق حيوية كانت تاريخيا تمثل امتدادا جغرافيا لها، أهمها منطقة آسيا الوسطى مستغلة الروابط الثقافية والتاريخية المشتركة.

الإشكالية:

أصبحت السياسة الخارجية التركية تبحث عن دور جديد لاستعادة مكانتها واثبات وجودها على الساحة الدولية ، ففي فترة الحرب الباردة كانت تمثل دولة طرفا في السياسة الدولية إلاّ أنّها كسرت كل القيود التي كانت تجعلها دولة هامشية، وذلك من خلال انفتاحها على العالم وتوسيع دوائر اهتمامها التي ضمت منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. واعتمدت في هذا التوجه على القوة الناعمة المتمثلة في العامل الاقتصادي وعليه نطرح الإشكالية الآتية:

كيف يشكل البعد الاقتصادي محددا رئيسيا موجها للسياسة الخارجية التركية تجاه آسيا الوسطى، وخيارا استراتيجيا للعب دور محوري في المنطقة؟

للإحاطة بأبعاد الإشكالية نطرح التساؤلات الآتية :

-ما هي الرؤية الجديدة في السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الحاصلة في البيئة المحيطة بها؟

-ما هي أهمية آسيا الوسطى بالنسبة لسياسة الخارجية التركية ؟

-فيما تتمثل مجالات التعاون الاقتصادي التركي مع دول آسيا الوسطى ؟

- كيف يؤثر التنافس الإقليمي والدولي في منطقة آسيا الوسطى على المصالح الاقتصادية التركية ؟

- ماهي حدود الدور التركي في منطقة آسيا الوسطى مستقبلا في ظل هذا التنافس الدولي؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية اعتمدنا الفرضيتين التاليتين:

1- يشكل البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية الركيزة الأساسية التي تعزز دور تركيا كفاعل إقليمي مؤثر على المستوى العالمي، وكوسيط جيواستراتيجي محوري في أمن الطاقة العالمي.

2- يتوقف نجاح الأهداف والمصالح الاقتصادية التركية في منطقة آسيا الوسطى على انتهاج تركيا لدبلوماسية متوازنة مع توجهات القوى الدولية المتنافسة على الثروة والنفوذ في المنطقة.

حدود الدراسة:

-**المجال الزمني:** تنحصر الدراسة في الفترة الزمنية الممتدة من 2002-2019 .

-**المجال المكاني:** سنركز في هدا الموضوع على توجه تركيا في منطقة آسيا الوسطى المتكونة من خمسة دول كازاخستان، أوزبكستان، وطاجاكستان ،قيرغيزستان و تركمنستان. والتطرق إلى مختلف التفاعلات الاقتصادية الحاصلة بين المنطقتين .

أدبيات الدراسة :

تطرقت دراسات عديدة إلى دور البعد الاقتصادي في توجه السياسة الخارجية التركية نحو منطقة آسيا الوسطى والقوقاز. وقد اعتمدنا على مجموعة من هذه الدراسات أهمها :

-كتاب سرمد خليل إبراهيم البياتي بعنوان "**التوجهات السياسية والاقتصادية التركية حيال دول آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة و آفاقها المستقبلية**" ،ط1، بغداد، دار السنهوري، 2016: يعتبر هذا الكتاب من أهم الكتب التي دراسة التوجه السياسي والاقتصادي تجاه آسيا الوسطى حيث أنه ركز على الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لدول آسيا الوسطى بالنسبة لتركيا، والدور الفعال الذي لعبته تركيا في المنطقة

لاسيما مع صعود حزب العدالة والتنمية سدة الحكم، وتأثير القوى المتنافسة الإقليمية والدولية في هده التوجهات وتتبع الأحداث ومستقبل هده العلاقات في ظل تنامي قدراتها الاقتصادية .

-كتاب داوود أوغلو بعنوان "**العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**" ، ط2،قطر،دار العربية للعلوم ناشرون ،2011 : يتناول هذا الكتاب العمق الاستراتيجي القائم على السياسة الخارجية التركية وركز على الاتجاهات الجيوثقافية و الجيوسياسية والجيواقتصادية للعمق الإستراتيجي، إضافة إلى دراسة التحولات التاريخية لفترة ما بعد الحرب الباردة وإعادة صياغة من جديد مفهوم بناء الدولة التركية والسعي للعب دور مركزي في الساحة الدولية .

-كتاب أحمد مشعان نجم بعنوان "**مكانة تركيا الدولية دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية**، ط1، عمان،دار أمجد للنشر والتوزيع ،2016: يتناول هذا الكتاب بداية التعريف بالمكانة الدولية التي تمتلكها تركيا والتطورات التي شهدتها في ظل المتغيرات الدولية المؤثرة على مكانتها إقليميا ودوليا، وتقديم رؤية إستشرافية حول تقدم أو تراجع مكانة تركيا .

-كتاب بكر محمد رشيد البدور بعنوان " **المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020 دراسة مستقبلية**، ط1، قطر، الدار العربية ناشرون، 2016: يبحث هذا الكتاب في طبيعة المكانة الإقليمية التي يمكن أن تحتلها تركيا في عام 2020، في ظل التغيرات الداخلية و الخارجية المحيطة بها. فتركيا تهدف لتوسيع نفوذها نحو الشرق وكذلك نحو آسيا الوسطى مع تنامي قدراتها الاقتصادية وحتى العسكرية وهذا مع الإصلاحات الداخلية التي جاء بها حزب العدالة والتنمية.

-كتاب عقيل السعيد محفوظ بعنوان "**السياسة الخارجية التركية الاستمرارية –التغير**، ط1، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2012: يبحث هدا الكتاب في السياسة الخارجية التركية وصعود دور تركيا في منطقة الشرق الأوسط خصوصا بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم ويهدف إلى تقديم مقاربة جديدة في السياسة الخارجية التركية ودوائرها الرئيسية :أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط ، آسيا الوسطى.

– دراسة لأحمد داوود أوغلو بقلم Paulo Duarte بعنوان « Turkey vis –à–vis central Asia :a geostrategic assement »,ALTERNATIVES Turkish journal of inetrnational relations www.alternetivesjournal.net: تطرقت هذه الدراسة للأهمية الكبرى لمنطقة آسيا الوسطى بما تملكه من إمكانات جغرافية و اقتصادية وموقع استراتيجي. وكذا تناولت دوافع

اهتمام تركيا بمنطقة آسيا الوسطى التي حصرتها في موارد الطاقة ، والأفاق المستقبلية للأهداف والعلاقات الاقتصادية التركية بدول المنطقة.

منهجية الدراسة :

وظفنا في دراستنا :

-**منهج تحليل النظم** : والدي نشأ في إطار التحليل السياسي الأمريكي لمواجهة الفكر الماركسي ،والدي يقوم على مكونات معرفية أساسية هي :

-لابد من أن يتكون أي نظام من مجموعة وحدات .

-لابد من أن تكون بين هده الوحدات قدرة من الاعتماد المتبادل، أي التوافق حيث تكون علاقة التوافق بين مختلف الوحدات أكثر كثافة من علاقتها بغيرها من الوحدات .

-تفاعلات منتظمة بين الوحدات كنتيجة لظاهرة التوافق .

-نماذج لهده التفاعلات نكشفها عبر الزمن وتكون هي سمة النظام وموضوع الدراسة.

وظف منهج تحليل النظم في دراستنا للتعرف على تحركات السياسة الخارجية التركية في بيئتها المحيطة بها والمحددات الداخلية التي تحكم هده التحركات كالثقافة و طبيعة النظام، وكذا الخارجية وأهمها تواجد القوى الدولية والإقليمية في منطقة آسيا الوسطى وتأثير ذلك على المصالح الاقتصادية التركية .

-**المنهج التاريخي** :استعملنا المنهج التاريخي لدراسة الخلفية الفلسفية للسياسة الخارجية التركية وتطورها من الكمالية إلى العثمانية الجديدة، وكذا تطور العلاقات التركية مع دول منطقة آسيا الوسطى منذ استقلالها في بداية تسعينيات القرن العشرين .

كما اعتمدت الدراسة في تفسير أهمية البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية التركية ودوره في تحقيق أهدافها وتوسيع أدوارها على مقاربتين هما : مقاربة القوة الناعمة ومقاربة الاعتماد المتبادل .

-**مقاربة القوة الناعمة :**

تفسر السياسة الخارجية التركية باعتبارها قائمة على البعد الاقتصادي والتركيز على التبادلات التجارية مع الدول ، والاقتداء بها بهدف تصدير النموذج التركي. سعت تركيا من خلال سياستها الخارجية إلى تحسين علاقاتها الاقتصادية مع دول آسيا الوسطى من خلال توظيف القوة الناعمة، هذه الأخيرة تتضمن ثلاث موارد:

– الثقافة : تسعى السياسة الخارجية التركية إلى ترويج سياستها وتوسيع دورها، من خلال استغلال الروابط الثقافية واللغوية والدينية والعرقية المشتركة.

– السياسة الحكومية : أصبحت السياسة الحكومية التركية عبارة عن نموذج ناجح في تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي تريد أن تبرز نفسها كنموذج ناجح .

– السياسة الخارجية : تعمل تركيا على تجسيد النهج الناعم الدبلوماسية وذلك من طرف حزب العدالة والتنمية الحكم سنة 2002، حيث انتقلت إلى موقع المبادر لا المنتظر.

– **مقاربة الاعتماد المتبادل** : تطورت المقاربة مند ستينيات القرن الماضي مدعومة بمختلف الطموحات النظرية التي ترتكز عليها الليبرالية و التعددية في العلاقات الدولية، وهي أساسا تهتم بالبعد الاقتصادي . يعتبر الاعتماد المتبادل ظاهرة قيمية معقدة تتضمن أنماط تفاعلية متعددة الأبعاد، والقطاعات بين الدول من خلال مؤشرات توضحها الدراسة : كتزايد حجم التعاملات وتزايد أطراف التبادل التجاري والدخول في تكتلات اقتصادية .

تبرير الخطة :

لتحليل أهمية البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية بعد صعود حزب العدالة والتنمية للحكم وتحوله إلى رؤية محددة للتحركات الخارجية التركية في مناطق حيوية كآسيا الوسطى، اعتمدت الدراسة على ثلاث فصول:

الفصل الأول : يتعرض إلى دراسة تطور السياسة الخارجية التركية و التحولات التي طرأت على مستوى مبادئها وأهدافها وتوجهاتها ودوائر اهتمامها .وكذلك دراسة منطقة آسيا الوسطى من حيث الموقع والتركيبة السكانية ومقومات أهميتها الاقتصادية.

الفصل الثاني : يبحث في التوجهات الاقتصادية للسياسة الخارجية التركية تجاه آسيا الوسطى من خلال التركيز على الأهداف الاقتصادية للسياسة الخارجية التركية ومراحل التوجه التركي نحو المنطقة ودوافعه، وعرض مجالات التعاون الاقتصادي بين الطرفين خاصة على مستوى الطاقة، والهياكل المؤسسة التي تعمل على توسيع وتعزيز هذا التعاون.

أما **الفصل الثالث:** فيتناول حدود الدور الذي ترغب تركيا في لعبه في منطقة آسيا الوسطى في ظل وجود تنافس شديد بين قوى دولية وإقليمية ، وتأثير ذلك على المصالح الاقتصادية التركية، وعرض سيناريوهات حول مستقبل هذا الدور.

الفصل الأول

إذا كانت السياسة الخارجية بمفهومها الشامل ومبادئها وأهدافها تعني مجموعة الأعمال والأنشطة التي تقوم بها جهاز متخصص لدولة ما لتسيير علاقاتها مع دول أخرى أو أطراف دولية أخرى أو بكل ما يتعلق بعلاقات الدولة الخارجية، البلدان الأخرى بأداتيها الدبلوماسية أو الإستراتجية، سواء كانت مجاورة أو غير مجاورة أو حتى تجاه منطقة ما إقليميا أو دوليا، فإن السياسة الخارجية التركية لا تخرج عن هذا الإطار كونها سياسة خارجية ذات تفاعلات وأنشطة إقليمية ودولية تحكمها مبادئ و أهداف وتحدد مسارها مجموعة محددات التي ترسمها الحكومة التركية في المجال الدولي والإقليمي كسياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة آسيا الوسطى ذات الاستقطاب الدولي والإقليمي وذات الأهمية الجيوإستراتيجية والاقتصادية خاصة مع إنكشاف المنطقة مند نهاية الحرب الباردة والاندفاع الدولي والإقليمي فيها .من خلال هذا الفصل سوف نتعرض إلى تعريف السياسة الخارجية التركية وفقا لمبادئها، وأهدافها والتوجهات الجديدة هذا في المبحث الأول ،أما في المبحث الثاني سنحاول الإلمام بدراسة جيواقتصادية وسياسية لمنطقة آسيا الوسطى.

المبحث الأول: السياسة الخارجية التركية، مبادئ، الأهداف، والتوجهات الجديدة

عرفت السياسة الخارجية التركية عدة تطورات على مستوى مبادئها وتوجهاتها واهتماماتها تواكبت مع تغيرات سياسية داخلية مست الفلسفة السياسية التركية وتصوراتها حول مكانة ادوار تركيا في محيطها الإقليمي والدولي والسياسة الخارجية التركية لا تخلو من مبادئ وأهداف وتوجهات كأي سياسة خارجية لدولة أخرى .

المطلب الأول: الخلفية الفلسفية للسياسة الخارجية التركية

ارتكزت السياسة الخارجية التركية منذ أن تأسست الجمهورية التركية في 1923، على المبادئ الكمالية التي يمكن أن نعبر عنها في إيديولوجية أتاتورك وتصوره للدولة التركية، بحيث اعتبرت هده المبادئ اختزالا جامعا للسياسة التي حكم بها أثناء فترته ويمكن تحديد أهم مبادئها في:

– الجمهورية: تأسست على يد أتاتورك باستبدال النظام الأوتوقراطي الملكي بالنظام الجمهوري.

– الوطنية: تترأس أعلى القمة وهي أساس المواطنة، الحرية والإخلاص للمثل والقيم الوطنية العليا بغض النظر عن الدين، أو العنصر العرقي المكون للمجتمع

– الشعبية: تعني المساواة أمام القانون وتقييد الامتيازات الطبقية والصراع الطبقي.

– الدولتية: تعني تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية لمصلحة المواطنين والتصدي للآثار المدمرة للحرب العالمية الأولى.

– الثورية: في الأساس تعني القضاء على العادات والتقاليد القديمة المتعارضة مع المصلحة العامة للمجتمع التركي.

العلمانية: أي فصل الدين عن الدولة، وقد اتخذت إجراءات عديدة لترسيخ العلمانية، مثل إلغاء الخلافة ومنصب شيخ الإسلام، وسلطة المحاكم الشرعية، و القضاء الديني، وفرض القوانين المدنية.[1]

[1] عبد المالك محزم ،"**البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، تخصص : دراسات إقليمية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة 2008-2009، ص.52.

تربط هذه المبادئ الستة بعضها ببعض لتشكل في حصيلتها مرجعية أتاتورك الإيديولوجية التي امتازت بخصوصيتها المتمثلة في العلمنة ، وتعتبر هذه الأخيرة هي حاصل جامع لكل الإيديولوجيات التي مورست في تركيا والمجتمع التركي . وفقا لهذه المبادئ يرى أتاتورك أن الحضارة الأوروبية هي الآلية التي تتبناها تركيا لذلك يقول : "**الحضارة التي يجب أن ينشدها الجيل التركي الجديد هي حضارة أوروبا مضمونا وشكلا، لأن هناك حضارة واحدة هي الحضارة الأوروبية، هي الحضارة القائدة، والحضارة الموصلة على القوة والسيطرة على الطبيعة وخلق الإنسان السيد والأمة السيد وإن جميع أمم العالم مضطرة إلى الأخذ بالحضارة الأوروبية لكي تؤمن لنفسها الحياة والاعتبار**".

صيغت المبادئ الكمالية على منطق قائم على مبدأ السلام في الداخل، السلام في الخارج peace at home–peace at aboard، والذي يعتبر أساس السياسة الخارجية التركية، فقد جاء في خطاب كمال أتاتورك في 01 نوفمبر 1928 : «**إن ذلك المبدأ طبيعي تماما وبسيط ولشرح هده الحقيقة، فان البلد الذي هو في خضم الإصلاحات الأساسية والتنمية سنبغي أن تكون رغبته الخالصة في السلام والهدوء سواء في وطنه أو في العالم**».وقال أيضا :« **في صياغة سياستنا الخارجية نولي أهمية خاصة لسلامة وأمن بلدنا ولقدرتنا على حماية حقوق مواطنينا ضد أي عدوان، بحيث يكون بإمكان تركيا أن تعيش في سلام مع جميع اللأمم والمحافظة على علاقات ودية مع القوى الكبيرة منها والصغيرة على حد سواء ، وتكون دائما على استعداد للدفاع عن نفسها من المعتدين المحتملين**». ويرتكز السلام الداخلي على حماية حقوق الإنسان ضد أي عدوان خارجي، وحماية الدولة داخليا من أي مخاطر كانت خارجية أو داخلية .

أدت هذه الرؤية إلى دفع العديد من المراقبين الأتراك والأجانب، خاصة منذ انتهاء الحرب الباردة إلى القول: "**بأن الكمالية هي قاعدة إيديولوجية في زمانها، وهي غير صالحة لإدارة نظام ديمقراطي قائم على الانفتاح وتحقيق مزيد من تطوير الدولة التركية الموحدة** ".[1]

ويضيف هانكيس كرامر أن الجمهورية التركية التي أسست على المبادئ الكمالية هي تقليد لتراث الدولة العثمانية التسلطية ولكن بصيغة جديدة ، وهذا يرجع إلى تطور الفكر الكمالي المبالغ في تفسير تلك المبادئ التي اعتبرت راية منفتحة نظريا فقط، تحت شعارات إقامة الدولة الجديدة عن طريق التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي، غير أن الواقع التركي كان يعكس قرارات جبرية من الأعلى دون إي

[1]–نفس المرجع، ص ص.53–54.

اهتمام بشأن القاعدة ، خاصة عند التعامل مع القيم المجتمعية التي كانت مبنية على الدين، واستبدالها بالعلمانية كمؤشر للديمقراطية والمساواة

أثار المحللون السياسيون النقاشات حول الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية التركية ، لاسيما ما يتعلق بمبدأ عدم التدخل (non-interventioniste) ، تضمنت هذه النقاشات ضرورة إعادة التفكير في هذا المبدأ، وإعادة تقييم النموذج الكمالي القديم، ووضع صيغة جديدة حديثة للعثمانية بوصفها إطار فلسفي جديد للسياسة الخارجية التركية. وقد اطلق الزعيم التركي ورئيس الوزراء السابق تورغوت أوزال مبادرة طرح فيها فكرة العثمانية الجديدة (new ottomanism)، وأيدها جيكيز تشاندر الذي أوصى بوجوب وضع رؤية امبريالية لا تتسم بالنظرة التوسعية الاندفاعية والمغامرة ، وإنما بوصفها حرية حركة الناس والأفكار، والبضائع في الأراضي الإمبراطورية العثمانية القديمة .

يقوم مفهوم العثمانية الجديدة على إعادة توجيه العلاقات التركية الخارجية، وذلك وفق التصور العثماني الجديد الذي اعتمدته سياسة تركيا الخارجية بعد تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم ، و المستند إلى نظرية العمق الاستراتيجي التي وضعها الدكتور احمد داوود أوغلو، الذي رأى أن السياسة الخارجية التركية كانت تفتقر إلى التوازن بتركيزها المفرط على العلاقات الأوروبية والأمريكية، إلى درجة إهمال مصالح تركيا مع الدول الأخرى وبالأخص دول الشرق الأوسط .[1]

ويستند تصور قادة حزب العدالة والتنمية لمفهوم العثمانية الجديدة على مقاربة الرئيس السابق تورغوت أوزال، التي تدعو الى إعادة اكتشاف ارث تركيا الإمبراطوري، والعمل على تحقيق إجماع قومي جديد، يمكن الهويات المتعددة من التعايش فيها ، وموازنة الهاجس الكمالي بالهوية الغربية لتركيا، وكذا تغيير نظرتها لذاتها وللعالم الخارجي ، من خلال التحول من دولة هامشية في السياسية العالمية إلى دولة محورية.[2]

[1]- نفس المرجع، ص ص.54-56.

[2]-ميشال نوفل ،عودة تركيا الى الشرق، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، ط1(بيروت : الدار العربية للعلوم، 2010)، ص ص.83-84.

المطلب الثاني : مبادئ وأهداف السياسة الخارجية التركية

ارتكزت السياسة الخارجية التركية على جملة من المبادئ، تحكمت إلى حد بعيد في صياغة سلوكها السياسي الخارجي في محيطها الإقليمي والدولي وترتبت عن هذه المبادئ مجموعة من الأهداف التي تسعى السياسة الخارجية التركية إلى تجسيدها.

الفرع الأول :المبادئ

طرأ تغير كبير على مبادئ السياسة الخارجية التركية، خاصة مع مجيء حزب العدالة والتنمية سنة 2002 ، الذي أعاد صياغة السياسة الخارجية من جديد آخذا بعين الاعتبار رصيدها التاريخي ومكانتها الإقليمية وحاضر قوتها. وقد وضع أحمد داوود أغلو ستة أسس جديدة للسياسة الخارجية التركية

–الموازنة بين تعزيز الحريات داخل تركيا ومواجهة الأخطار الأمنية التي تهددها: تحرص تركيا على إقامة توازن بين الحرية والأمن بداخلها، وإحداث تأثير في محيطها.

– تصفير المشكلات مع دول الجوار :ويقصد به تحسين العلاقات مع سوريا، وبلغاريا والعراق وإيران وروسيا الاتحادية، عن طريق تشكيل آليات الحوار الاستراتيجي على أعلى مستوى.

– التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار: يقصد بذلك تأثير تركيا في البلقان، والشرق الأوسط والقوقاز ،وآسيا الوسطى. وفي هذا السياق أدت تركيا دورا كبيرا في أزمتي البوسنة،والهرسك "1992_1995" ،وكوسوفو في "1998_1999"، ومشكلة حزب العمال الكردستانيPKK، والأزمة السورية–التركية خلال عقد التسعينات.[1]

– السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد: يعني الاتساق في السياسة الخارجية وعدم تعارض توجهاتها مع الدول والمنظمات الدولية، حيث عملت تركيا على تدعيم علاقاتها الإستراتيجية مع الدول الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية (حلف الأطلس NATO)، والدفاع عن بعض القضايا في محيطها الإقليمي من دون الإضرار بمصالحها، مثل الدفاع عن القضية الفلسطينية، والمحافظة بالمقابل على علاقاتها الإستراتيجية مع إسرائيل.

[1]–أحمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية ،دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية، ط1، (عمان: دار أحمد للنشر والتوزيع، 2017)، ص ص،218–219.

– الدبلوماسية المتناغمة: يعتمد هذا المبدأ على خلق حالة من التوافق والانسجام بين الأهداف الكبرى للدولة والأهداف الصغرى للشركات والأفراد ومؤسسات المجتمع المدني، بحيث يتوافق سلوك اللاعبين الدوليين من غير الدول سواء شركات تركية أو جمعيات رجال الأعمال مع سلوك الدولة التركية وسياستها الخارجية.

– أسلوب دبلوماسي جديد: تسعى تركيا لرسم خطة جديدة تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي، وأن تكون قادرة على طرح المبادرات والحلول في المحافل الدولية.[1]

الفرع الثاني: الأهداف

تسعى السياسية الخارجية التركية في ظل صعود حزب العدالة و التنمية إلى تحقيق الأهداف التالية:

– السعي إلى تقليل المشكلات مع دول الجوار وحلها بشكل نهائي، وتتعلق هذه المشكلات خاصة باليونان، أرمينيا، وقبرص.

– الاهتمام بمناطق الأزمات خارج الجوار المباشر لتركيا: أي تنشيط الدور التركي في المناطق المجاورة لتركيا والتي تشهد نزاعات داخلية، مثل لبنان، الصراع الفلسطيني_الاسرائيلي، أزمة القوقاز وغيرها.

– تعزيز علاقات تركيا مع شركائها العالميين على نحو أكثر توازنا: كالاتحاد الأوروبي ، الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية، والمنظمات الدولية متعددة الأطراف .[2]

– تعزيز مكانة تركيا كفاعل عالمي يمتلك مصادر متعددة للقوة الناعمة: القوة الدبلوماسية، القوة الاقتصادية والثقافية. كما تتمحور السياسة الخارجية التركية الجديدة حول فكرة "العمق الاستيراتيجي"، وإعادة هيكلة الدور التركي الجغرافي والسياسي، والنظر إلى تركيا كقوة صاعدة .

– قوة المبادرة الدبلوماسية "القوة الناعمة": تعمل تركيا على تجسيد نهج القوة الناعمة منذ تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم، حيث انتقلت تركيا من موقع الطرف المبادر لا المنتظر، وهذا ما يؤكده" جوزيف سي ناي Joseph Sy Nye" بقوله إن تركيا تعمل على تحسين العملة الوطنية ، والرغبة في الانضمام للاتحاد الأوروبي، والسعي إلى حل المشكلات عبر الحوار والتعاون بين الأطراف المتناقضة، بعدما كانت

[1]– نفس المرجع، ص.219.

[2]–علي جلال معوض، الرؤية التركية للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، أوراق الشرق الأوسط، العدد43، مجلة المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط القاهرة، 2009، ص.107

صورة تركيا متمثلة في عصا القوة العسكرية المطاردة للكرد المسلحين في العراق، أو المهددة لجيرانها بالتعاون مع اسرائيل". ويتجلى توظيف تركيا للقوة الناعمة في سياستها الخارجية في القضايا التالية :

– الوساطة بين باكستان وإسرائيل.

– التواصل مع حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات النيابية مطلع عام 2007، واستقبال رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل في أنقرة، ومحاولة دمج حركة حماس في العملية السلمية بدلا من حصارها وعزلها، كما عملت اسرائيل والغرب.

– التوسط في الأزمة اللبنانية بين فريقي 8 و14 آذار.

– وساطة تركيا بين سوريا وإسرائيل عام 2008، إذ انعقدت أربع جولات مفاوضات غير مباشرة في اسطنبول .

– المصالحة بين حركتي حماس وفتح الفلسطينية من خلال عقد قمة في أفريل 2011.

– توسيع التعامل مع المؤسسات الإقليمية والدولية لتعزيز الاستقرار والتعاون في محيط تركيا الإقليمي خاصة والسعي تفعيل دورها في حل الأزمات في الدول الإسلامية .

– الانفتاح الاقتصادي والثقافي : برز دور تركيا بقوة على الصعيدين الاقتصادي والثقافي، على الرغم من أن المحور الأساس للاقتصاد التركي بقي مع الاتحاد الأوروبي 52٪ تقريبا من حجم تجارتها الخارجية وروسيا الاتحادية كما تنامى حجم التجارة بين تركيا والدول العربية بشكل كبير في الفترة الممتدة من 2002 الى أكثر من ستة مرات ، وزيادة مستوى الاستثمارات العربية في تركيا في قطاع الاتصال والطاقة والعقارات وقطاع البناء. قوات حفظ السلام :لم تتردد تركيا في ارساء السلام في مناطق العالم ، فشاركت في قوات اليونيفيل في جنوب لبنان بعد الحرب الإسرائيلية 2006، وكذلك بورما وسوريا ، كما أعلنت تركيا استعدادها للمشاركة و قيادة أي قوة مراقبين في غزة من أجل وقف دائم لإطلاق النار . [1]

[1]–أحمد مشعان نجم، المرجع السابق، ص ص،221–222–223

المطلب الثالث : توجهات السياسة الخارجية التركية

تتجلى أهمية دراسة السياسة الخارجية لدولة ما في فهم التوجهات الخارجية للدول في بناء علاقاتها فيما بينها وتفسير أسباب تبلور السياسة الدولية في أنماط مختلفة في النسق الدولي ، كما أن دراسة السياسة الخارجية تمكننا من كشف وفهم الاستراتيجيات المتبعة للدول تجاه البيئة المحيطة بها إن كانت دولية أو إقليمية هذه الأخيرة أي التوجهات ترتكز على متغيرات التي يمكن من خلالها نجاح أو فشل هده الدول في بناء سياسة خارجية متينة وهذا ما تسعى إليه تركيا

الفرع الأول : الرؤية التركية الجديدة على ضوء محددات سياستها الخارجية

أولا :الرؤية التركية الجديدة

بادرت تركيا في تعزيز علاقاتها مع دول العالم وفق رؤية جديدة تقوم على ما يلي:

– مبدأ العثمانية الجديدة :يعتبر هذا المبدأ تجاوز لأحد أهم طروحات الكمالية في السياسة الخارجية حول الانكفاء إلى حد الانعزال، وعدم التورط في المشاكل خارج الحدود وفقا لشعار سلام في الوطن سلام في العالم .وقد كان التورط التركي في حرب الخليج الثانية ذروة التعبير عن إسقاط ذلك الشعار. وقد قامت تركيا بدور حيوي وفعل في محيطها الممتد من الأدرياتيك إلى سور الصين مرورا بالشرق الأوسط، مضافا إليها الجمهوريات الإسلامية في القوقاز وآسيا الوسطى .

يعتبر العثمانية الجديدة مصطلحا حديثا في تركيا الجديدة، يرتبط ظهوره بصعود حزب العدالة والتنمية الى السلطة، ويؤسس على الاستفادة من الأحداث الايجابية في التاريخ الطويل للدولة وللدور الذي لعبته على مدى سبعة قرون.[1]

– إعادة صياغة الهوية الوطنية التركية: تعتبر تركيا الدولة العلمانية الوحيدة التي تملك روابط متينة مع أوروبا والمشاركة في حلف الشمال الأطلسي، والتي انتقلت بعد نهاية الحرب الباردة من الهامش غالى

[1]–رانيا حسناوي، السياسة الأمنية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2002–2015، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات إستراتيجية، جامعة العربي التبسي، 2016, ص.12.

الواجهة خاصة في موضوع الأمن في منطقة أوراسيا، حيث تطمح تركيا أن تصبح عضو في الاتحاد الأوروبي و تؤدي دورا إقليميا فعالا في جنوب شرق أوروبا والشرق الأوسط والقوقاز. [1]

– مركزية الدولة التركية: تتمتع تركيا بموقع هام لكونها دولة أوروبية وآسيوية في الوقت نفسه، كما أنها قريبة من إفريقيا عبر شرق البحر المتوسط، فتعتبر بذلك دولة مركزية أكثر من دولة ممر تربط نقطتين فحسب، ولا دولة طرفية او كدولة عادية تقع على تخوم العالم الإسلامي ،أو الغربي، وفقا لهذا المنظور بلور حزب العدالة والتنمية الأسس الجديدة للسياسة الخارجية التركية التي تقوم على ضرورة تعدد أبعاد السياسة الخارجية التركية بما يتفق وطبيعة تركيا كدولة ذات عمق استراتيجي. [2]

ثانيا : محددات السياسة الخارجية التركية

تصنع السياسة الخارجية التركية على ضوء المحددات التالية:

– الموقع الجغرافي: يمثل الموقع الجغرافي لتركيا نقطة انطلاقتها نحو العالمية، ويمكن وصف موقع تركيا في العلوم الإستراتيجية بأنه "Eckmacht" قوة إقليمية ذات موقع استراتيجي معتبر. [3]

تتمحور بين قارتي آسيا وأوروبا، مما منحها القدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي، بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويعد موقع تركيا نقطة وصل بين العالمين الغربي والشرقي وتنتمي إلى الشرق الأوسط بالمعنى الثقافي والحضاري ،وتعد نقطة ربط بين المتوسط الشرقي والبحر الأسود.[4]

تعتبر تركيا دولة قارية وبحرية في ذات الوقت، وهي ميزة قلما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا، حيث تبلغ مساحة تركيا ما يقارب 780.567 كم^2 منها، 24.000 كم^2 في أوروبا، و756.567 كم^2 في آسيا، ويبلغ طول حدودها 2753 كم، منها 877 كم مع سوريا، و610 كم

---

[1]–عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق, ص.41.

[2]–فراس محمد الياس، "**تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة**"، (عمان: شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2016)، ط1، ص ص.25.35.

[3]–احمد مشعان نجم، مرجع سابق، ص.226.

[4]–لخضر حبيطة، "**السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية من2002–2009**"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دبلوماسية وتعاون دولي، (الجزائر: قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2011،03–2012)، ص.74.

مع روسيا الاتحادية، و269 كم مع بلغاريا، و330 كم مع العراق، و454 كم مع إيران، ويبلغ طول سواحلها 8333 كم على البحر الأسود، و1577 كم على البحر الأبيض المتوسط ، و2705 كم على بحر ايجة، و172 كم على الدردنيل، و90 كم على البوسفور، و972 كم على بحر مرمره.

تمثل هضبة الأناضول قلب المساحة، وهي هضبة عالية لها حدود طبيعية البحار من الشمال و الغرب والجنوب وسلسلة من الجبال العالية من الجهة الشرقية، بحيث تنحصر مساحتها بين دائرتي عرض (36°–42°) شمالا، وخطي طول 26°–44° شرقا، وهذا ما جعلها تقع في المنطقة المعتدلة الشمالية الدافئة[1].

خريطة رقم (01) الموقع الجغرافي لتركيا

المصدر : httpp/:www.googl.com

–المتغير البشري: تعد القدرات البشرية التركية من أكفئ الإطارات التي يتم الاعتماد عليها في تشييد المشاريع ، تحتل تركيا المرتبة 17عالميا من حيث تعداد السكان، وهذا الكم الهائل من السكان يؤهلها لأن تلعب دور كبير في الساحة الدولية والإقليمية .ويعتبر الشعب التركي عنصر توازن مع المحيط الإقليمي القريب (عربي، فارسي، أوروبي) .[2]

[1]–ايمان مدني، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة**، ط1, (القاهرة: مكتبة الوفاء الإسكندرية، 2014), ط1، ص.78.

[2]–فراس محمد الياس، مرجع سابق، ص.27.

يقدر عدد سكان تركيا الحالي ب82.96 مليون بزيادة عن تقديرات عام 2013 البالغة 75.5 مليون نسمة ،منهم 491%من إجمالي السكان، وتبلغ نسبة الاناث50.9 %من السكان. يستمر عدد السكان في الزيادة بمعدل ثابت حوالي 3600 ولادة كل يوم، في حين انخفض معدل الوفيات مقارنة بشكل كبير، وهذا يعني زيادة منتظمة في عدد سكان تركيا الذي زاد بأكثر من 150 % على مر السنين ،و يبلغ معدل النمو حوالي 1.29% سنويا. ويشكل الشباب أكبر نسبة من التركيبة السكانية في تركيا، حيث أن 27 % تتراوح أعمارهم بين سنة إلى 14 سنة، في حين أن 67 % تتراوح أعمارهم من 15 إلى 50 سنة و 15 %إلى 64 سنة و6 في% هم فوق 64 سنة من العمر. ويبلغ متوسط عمر السكان 30.9 عاما.

تتكون التركيبة السكانية للمجتمع التركي من أقليات وأعراق عديدة ، إذ يشكل الاعتراك 75 %من إجمالي السكان، بينما يشكل الأكراد 18 %، وتمثل المجموعة العرقية الأخرى 17 % المتبقية من إجمالي السكان.[1]

– المتغير الاقتصادي: تشكل الإمكانات الاقتصادية التركية بنية تحتية تلعب دورا رئيسيا لتحسين مستواها الاقتصادي، مما يجعلها تحتل المراتب العشر في العالم نظرا لامتلاكها ثروات طبيعية ضخمة. ومنذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة أصبحت التنمية أكثر تطورا، وهذا راجع كله إلى السياسات التنموية التي تبنتها السلطة ، وسعت إلى تحقيق قفزة نوعية في الصادرات التركية التي قدرت في2002 بـــــــ 36مليار دولار ليرتفع في 2005 إلى 73 مليار.[2] وحسب ما جاء به البنك الدولي أن النمو الاقتصادي بلغ بنسبة 11% خلال الربع الثالث من 2017.تمتلك تركيا موارد طبيعية وبشرية واقتصادية وهذا ما يهلها قوى اقليمية واقتصادية مهمة ذات ثقل نوعي في المنطقة وهذا باعتبار جملة من المعطيات أهمها : – تمتلك تركيا موارد طبيعية هائلة :فحم ،حديد ، خام ونحاس والزئبق والذهب اضافة الى الموارد المائية ان كانت سطحية أو جوفية ،إذ يوجد فيها 26 حوضا مائيا، مما جعلها مجتمعا زراعيا، اذ بلغت الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 4.2 مليون هكتار أي ما يعادل 5.14%، كما أن اليد العاملة وصلت إلى 8.45%.

– يستند قطاعها الصناعي على النهج الرأسمالي، وإتباع سياسة التكييف الاقتصادي وهذا ما انعكس على الناتج القومي الاجمالي الذي شهد قفزت نوعية في تطور الناتج القومي الاجمالي.

---

[1] httpp//:www.**world population review.com-contries** "Turkey Population 2019(Demographices,Maps, Graphs (pdf).

[2]–فراس محمد الياس، المرجع سابق، ص.27.

-تتميز تركيا باستثماراتها الأجنبة لاسيما الأمريكية، الصينية، الاوروبية مما ساهم في إنعاش اقتصادها الى حد كبير.

-أدى القطاع التجاري دورا مهما في تحقيق التوازن ما بين النشاط الانتاجي والنشاط التجاري، هذا الأخير الذي ساعدها أن تحقق اتحاد جمركي مع الاتحاد الاوروبي سنة 1996 من دون أن تكون عضوا فيه .

-تمتلك تركيا ثروة حيوانية مهمة هذا الأخير ساعدها من تحقيق اكتفاءها الغذائي والموارد الأولية للصناعات النسيجية.

-منذ تولي حزب العدالة والتنمية سدة الحكم سنة 2002 أخدت عمليات التنمية قفزة نوعية إذ أشار فيها إلى الاقتصاد التركي الذي شهد طفرة كبيرة والتي تميزت بالتالي:

- إنخفاض معدل التضخم من 70% إلى 63.7%.

-ارتفع متوسط الدخل الفردي من الناتج القومي الإجمالي من 2500 دولار إلى 5000 دولار.

- ارتفاع قيمة الصادرات التركية للخارج من 36 مليار سنة 2002 إلى 73 مليار دولار عام 2005.

-زيادة معدل النمو في الاقتصاد القومي من 8.5% وهي النسبة التي كانت متوقعة عام 2005 إلى 6.7%.

-تسديد المليار دولار من الديون التركية لدى صندوق النقد الدولي هذا ما وضع تركيا في موقع القوة الاقتصادية الاقليمية التي لا يمكن تجاهلها في المعطيات الاقليمية والدولية، الا أنه وعلى الرغم من امكانيات الاقتصادية التي تتمتع بها تركيا، إلا أن ذلك لا يمنع من القول أن الاقتصاد التركي يعاني من جملة مشاكل كالبطالة ،تزايد القروض الخارجية، الافاق العسكري الضخم من أجل تطوير القدرات العسكرية.[1]

- المتغير العسكري : يعتبر الجيش التركي خليفة الجيش العثماني فهو يشكل ثاني أكبر قوة دائمة في الناتو بعد الولايات المتحدة الامريكية حيث تقدر515000 من القوات. ووفقا لمعهد أبحاث السلام الـــدولي

[1]-نفس المرجع ، ص ص،90-91.

في ستوكهولم (SIPRI) جاءت تركيا في المرتبة الرابعة عشرة في النفقات العسكرية العالمية في عام 2004، بميزانية دفاع تبلغ 10.1 مليارات دولار أمريكي، وهي تأتي ثانيا بعد إسرائيل[1].

وتقسم القوات التركية إلى قوات برية (الجيش) : هي الثانية من ناحية العدد في حلف الأطلسي بعد الولايات المتحدة بتعداد يصل إلى فرد عامل 49500 . وتختلف مدة التجنيد (من6 إلى 15 شهرا) باختلاف المستوى التعليمي للمجند. وقد خضعت القوات البرية لعملية إعادة هيكلة كاملة في نهاية الثمانيات من القرن الماضي، ويقسم الجيش الى 4 فيالق (جيوش) تتكون من ألوية مقاتلة وتتضمن القوات البرية الإدارات التالية: رئاسة الأركان، المشاة، سلاح الفرسان، المدرعات، طيران الجيش. كما تتضمن وحدات مساندة هي المدفعية، الردع الجوي، الاستخبارات.

القوات الجوية: هي ثالث أكبر قوة جوية في حلف الناتو بعد أمريكا وبريطانيا. وتتكون من 755طائرة عاملة و28طائرة بدون طيار، ويتبع للقوات الجوية وحدة الاستطلاع الالكتروني المحمولة جوا تتكون من 4 طائرات اندار مبكر من نوع بوينج 737 ووحدت الطائرات بدون طيار، وطائرات حديثة مثل الايرباص A-400 المخصصة للنقل العسكري والطائرة المقاتلة الأمريكية F-35، وكذلك تقوم بتصنيع F-16 محليا بترخيص من أمريكا. وتجدر الإشارة إلى أن الطائرة F-16 التي تستخدمها القوات الجوية المصرية مصنوعة في تركيا.

قوات الدرك (الجندارما): تعمل كقوة شبه عسكرية مهمتها حفظ الأمن في الأماكن النائية والحدود، وتتبع لوزارة الداخلية في أوقات السلم، وتنقل تبعيتها إلى الجيش في حالة الحرب وينتسب لها أكثر من 200.000.

خفر السواحل: تتبع وزارة الداخلية في أوقات السلم وتنقل تبعيتها إلى القوات البحرية أثناء الحرب ووظيفتها الأساسية البحث والإنقاذ وخفر السواحل يتكون من أكثر من 115 قطعة بحرية و 16 طائرة.

الاستخبارات: تأسس جهاز الاستخبارات التركي عام 1965 ليحل محل جهاز الأمن الوطني، ويرمز اختصارا لوكالة الاستخبارات التركية بـــــــــ(MIT) .تضطلع الاستخبارات التركية بمهمة كبرى هي التنبؤ بأية مخاطر أو تهديدات من الممكن أن تواجه البلاد ، ويندرج ضمن هده المهمة الكبرى عدد

[1]-جراهم فولر، **الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**، ط1، (الإمارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص ص.116.115.

من المهام المنبثقة عنها أبرزها ، جمع المعلومات الاستخباراتية حول جل التهديدات التي تهدد سلامة وأمن تركيا داخليا وخارجيا ويتم تقديمها لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ومجلس الأمن . يتكون جهاز الاستخبارات من حوالي 8000 موظف، وتبلغ ميزانية الوكالة 1.06 مليار ليرة تركية للسنة المالية 2015.[1]

- طبيعة النظام السياسي التركي:

سعت تركيا إلى تغيير نظام الحكم من نظام برلماني استمر لما يقارب أكثر من تسعون عام إلى نظام رئاسي سكون لرئيس الدولة الدور في قيادة البلاد وليس دورا شرفيا . يشير الدستور التركي لعام 1982 إلى أن نظام الحكم في تركيا جمهوري ديمقراطي برلماني علماني وإذا ما نظرنا إلى عناصر النظام السياسي التركي القائم على دستور العام 1982، من الناحية النظرية فهو نظام ديمقراطي محدود الأطر ، وقواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على إيقاع العلمانية الاتاتوركية التي يحميها الجيش . ويعد النظام السياسي التركي نظام علماني ديمقراطي ولكن ذو صبغة عسكرية بحيث يقوم على أساس مبدأ فصل السلطات والتعددية الحزبية الليبرالية.

تأسس حزب العدالة والتنمية في 14 جويلية 2001 تحت قيادة رجب الطيب أردوغان ،ويعتبر الحزب أكثر مهارة في إدارة السياسة الخارجية التركية والاقتصادية قضايا الإصلاح من كل أحزاب الاتجاه التركي تقريبا جاء الحزب للسلطة سنة2002 ،بمفرده بالفوز بالأغلبية واضحة في انتخابات حرة .[2]

بدأت التعديلات الدستورية قبيل استلام حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002 ولذا ركزت تقارير الأداء التي كاي يعدها الاتحاد الأوروربي من 1998إلى 2001 على إنتقاد الدور الكبير الذي يلعبه مجلس الدفاع الوطني في الحياة السياسية وطالبت بجعله مجلس إستشاري جرت التعديلات الدستورية في تشرين الاول 2001 التي شملت 37 مادة كان من ضمنها المادة 118 الخاصة بمجلس الدفاع الوطني حيث وسعت التعديلات من عدد أعضاءه المدنيين حيث أدرجت التعديلات عضوية وزير العدل ونائبي رئيس الوزراء و بالتالي رجحت كفة الأعضاء المدنيين داخل المجلس من حيث العدد .

كما شملت التعديلات طبيعة وقيمة قرارات المجلس حيث ألغيت عبارة يراعي مجلس الوزراء قرارات المجلس بعين الإعتبار الأولى وكانت جل التعديلات الدستورية في اتجاه تعزيز النفوذ العسكري

---

[1]–نفس المرجع، ص. 117.

[2]–فراس محمد الياس، مرجع سابق، ص ص. 95.93.

سواء من حيث بنية المجلس أو طبيعة قراراته وكانت التعديلات التي قام بها الدستور في 2002 بمثابة نقطة تحول الأقوى في العلاقات المدنية العسكرية التركية إذ تستهدف هده التعديلات الحد من دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من خلال تقليص وضعيته القانونية والدستورية ،فقد تم تعيين شخصية مدنية ليكون الأمين العام لمجلس الأمن الوطني وتم إلغاء المواد 14،19،9 ،وتم تعديل المادة 4 إذ أصبحت مهمة المجلس تكمن في رسم وتطبيق سياسة الأمن الوطني من خلال تقديم آرائه لمجلس الوزراء وبهدا يصبح المجلس هيئة إستشارية لمجلس الوزراء

قد أجرى حزب العدالة والتنمية تعديلات دستورية سنة 2010 وتم الموافقة عليها بإستفتاء شعبي وضعت حدا لتدخل للجيش في الحياة السياسية وقد عملت حكومة العدالة والتنمية على إدخال مجموعة كبيرة من الإصلاحات الدستورية لتدعيم الديمقراطية، إذ تركز التعديلات الدستورية على مسألتين متمثلة في إعادة هيكلة القضاء والثانية محاكمة العسكريين المتورطين في الإنقلاب العسكري .[1]

لقد أجرى حزب العالة والتنمية خلال فترة حمه تعديلات دستورية لمرتين سنة 2007و2010 وتم الاستفتاء عليهما من قبل الشعب وهذا الأخير الذي مهد إلى الانتقال للنظام الرئاسي بدلا من النظام البرلماني ،قد نجح حزب العدالة والتنمية تمرير مشروع نظام الحكم الرئاسي وإخراجه من قبة البرلمان وهذا عن طريق الاستفتاء الشعبي وحقيقة أن أردوغان استطاع تغيير نظام الحكم من برلماني إلى رئاسي.[2]

الفرع الثاني: دوائر اهتمام السياسية الخارجية التركية

تتبع تركيا سياسة خارجية ديناميكية ذات رؤى حكيمة واستباقية ، واقعية، مسؤولة ومتعددة الأبعاد من شأنها أن تمكن تركيا من الوصول إلى أهدافها على الصعيد الدولي والوطني. وفي إطار هذه الاعتبارات تتحرك السياسة الخارجية التركية بحكم الجغرافيا السياسية والمكانة الاستراتيجية في عدد من الدوائر الأساسية، يمكن تناولها على النحو التالي :

---

[1]–أحمد سلمان محمد, **"النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي"**، (المستنصرية للدراسات العربية ،العدد72،2018)، ص.10.

[2]–محمد ياس خضير، " **خرائط القوي الداخلية في الجمهورية التركية الجزء الثالث خرائط السياسة الخارجية التركية"**، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، (القاهرة: د.د.ن، د.ع 23 يونيو2016)، ص.23.

دائرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا : تهتم تركيا بالمستجدات في الشرق الأوسط سواء بسبب الروابط التاريخية والثقافية والاجتماعية التي تمتلكها مع شعوب المنطقة، أو بسبب تأثرها المباشر غير المباشر بهذه المستجدات، اذ تعتمد الرؤية التركية حيال المنطقة على إحلال السلام والاستقرار والأمن الدائم والتنمية الاقتصادية، وخلق الترابط الاقتصادي المتبادل بين دول المنطقة، وتعزيز العلاقات في المجال الثقافي والاجتماعي.

وتعمل تركيا في هذا الإطار على تعزيز تعاونها وعلاقاتها مع دول الشرق الأوسط على أسس هيكلية سواء على الصعيد الثنائي، أو على صعيد المنابر المتعددة الأطراف. كما طورت تركيا علاقاتها مع الدول العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية، حيث وقعت مذكرة تفاهم مع جامعة الدول العربية عام 2004، ومن جهتها اتخذت جامعة الدول العربية قرارا في الاجتماع الذي عقدته على مستوى وزراء الخارجية في عام 2006، أشارت بموجبه ضرورة تعزيز التعاون بين تركيا والدول العربية عن طريق منتدى التعاون التركي العربي، الذي كان من المقرر انشاؤه في ذلك الوقت. كما وافقت الدول العربية في الاجتماع على دعم ترشح تركيا لعضوية مجلس الأمن الدولي غير الدائمة.[1]

دائرة الاتحاد الأوروبي: بدأت العلاقات بين تركيا والاتحاد الاوروبي في إطار نظام الشراكة الذي كان أساس لاتفاقية أنقرة التي وقعت بين تركيا والتجمع الاقتصادي الأوروبي سنة1963، ودخلت حيز التنفيذ عام 1964.

وقد تضمنت اتفاقية أنقرة ثلاثة مراحل يجب أن تمر بها تركيا لتحقيق تكاملها مع الاتحاد الاوروبي وهي المرحلة التحضيرية، والمرحلة الانتقالية، والمرحلة النهائية .وكان مقررا أن يتم استكمال الاتحاد الجمركي في نهاية المرحلة الانتقالية. وبنهاية المرحلة التحضيرية التي تضمنتها الاتفاقية عام 1970 تم التوقيع على البرتوكول الاضافي الذي حدد أحكام المرحلة الانتقالية والالتزامات التي ستقع على عاتق الأطراف ،حيث دخل هذا البرتوكول حيز التنفيذ في عام 1973 واعتبر عنصر من شأنه تسهيل عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد.

في نهاية المرحلة الانتقالية دخل الاتحاد الجمركي الذي يشكل أهم مرحلة من مراحل تكامل تركيا مع الاتحاد الاوروبي حيز التنفيذ عام 1996، الأمر الذي جعل التكامل بين الطرفين يصل إلى مراحل

[1]–نفس المرجع، ص. 24.

متقدمة تنتهي بنيل العضوية في الاتحاد. ولايزال الاتحاد الجمركي يشكل البعد الرئيسي للعلاقات بين الطرفين، حيث ازدادت وتيرة عقد اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية على الصعيد العالمي.[1]

دائرة دول جنوب القوقاز: ترغب تركيا في إقامة تعاون متعدد المجالات مع دول جنوب القوقاز، ، وفي هذا الإطار أولت تركيا اهتمامها لتعزيز استقلال هذه الدول، وحماية وحدة أراضيها، وتنمية قدراتها الاقتصادية ، وحل المشاكل المنطقة بالطرق السلمية مما يساهم في إرساء الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي في هذه الدول ،وفتح أفق جديد لإقامة التعاون الثنائي والإقليمي. كما تدعم تركيا تكامل دول المنطقة مع المنظمات الأوروبية الأطلسية.[2]

دائرة القومية التركية الإسلامية: حيث يمثل الوجود التركي في آسيا الوسطى والقوقاز فرصة هامة لإحداث تحول ايجابي في مسار علاقات تركيا بالعالم الإسلامي ، فالجمهوريات الإسلامية المستقلة حديثا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي سابقا ،قادرة على أن تكون نقطة جدب للاستثمارات الاقتصادية الأخرى[3] .

المبحث الثاني: دراسة جيو اقتصادية وسياسية لمنطقة آسيا الوسطى

تعتبر آسيا الوسطى من بين المناطق المهمة في الساحة الدولية هذا لتمتعها على موقع جغرافي وموارد طبيعية باطنية مهم ،وتتميز بتنوع عرقي أين خلق هذا التنوع شيء من المشاكل من الجانب السياسي بالأكثر برزت منطقة آسيا الوسطى على الخريطة السياسية في 1991بعد منحها الاستقلال من طرف الاتحاد السوفياتي سابقا، وقد تم توقيع اتفاقية اعتراف الدول بسيادتها .وتعتبر المنطقة ذات أهمية جيواستراتيجية واقتصادية كبيرة، مما جعلها مطمحا للعديد من القوى الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: جغرافية منطقة آسيا الوسطى وتركيبتها السكانية

لأي منطقة موقع جغرافي وحدو د تحددها عن باقي المناطق ومنطقة آسيا الوسطى من بين المناطق التي تتمتع بموقع جغرافي ومجيز سكاني معتبر .

---

[1]–طبي لحسن، "السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والبعد العلماني فترة حكم حزب العدالة والتنمية"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية : تخصص دراسات آسيوية ،قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، سنة 2014–2015، ص159.

[2]–عربي لادمي محمد، "التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق ،سوريا والقضية الفلسطينية 1990–2010"، ط01، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، سنة 2017)، ص.44.

[3]–احمد مشعان نجم، مرجع سابق، ص ص.225.226.

الفرع الأول :الموقع الجغرافي :

تبلغ مساحة أسيا الوسطى 399,440,0 كم، وتشكل نسبة 8.3% من مساحة القارة الأسيوية البالغة 47,650,00كم ويحده هده المنطقة من الشمال روسيا، و من الجنوب ايران، و أفغانستان، و باكستان ومن الغرب الصين ومن الشرق بحر قزوين و يوضح الجدول رقم 01 مساحة أقطار دول اسيا الوسطى.

تمتد المساحة على 40خطا طوليا، حيث تبدأ عند أقصى رقعة لها عند خط 48 درجة شرقا عند حدود كزاخستان إلى الشرق من نهر الغولف شمال بحر قزوين إلى الخط 88 شرقا عند حدود التقاء كازاخستان مع كل من الصين، و منغوليا إلى الغرب من قمة جبال الشاي البالغة 4506 م, وعليه فان خطوط الطول الرئيسية التي تمر بهذا القسم من آسيا هي خطوط طول 60 يخترق بحيرة ارال من منتصفها، و خط طول75 يمر فوق هضبة بامير. أما دوائر العرض التي تمتد على16 دائرة عرض فيبدأ امتدادها من أقصى طرف جنوبي لأفغانستان. وتوجد تضاريس جبلية مثل جبال آلاي وجبال بامير وجبال تيان شان، وتنوع مناخي ونباتي. كما تعتبر أسيا الوسطى منطقة صحاري واسعة حيث تشكل امتدادا واسعا متواصلا لخط الصحاري ,من الصحراء الإفريقية الكبرى إلى صحراء المنطقة الواسعة، والمترامية وتمتاز بجفاف وندرة المياه والجدول الآتي يوضح مساحة أقطار دول آسيا الوسطى. [1]

جدول رقم 01 مساحة أقطار دول آسيا الوسطى

الدولة	العاصمة	عدد السكان مليون نسمة	المساحة (كم)	النسبة من المساحة الكلية
كازاخستان	أستانا	16.200	2717300	%58.4
تركمنستان	عشق آباد	5.100	488100	%10.5
اوزبكستان	طشقد	28.00	447400	%9.6
قرغيزستان	بشكيك	5.600	198500	%4.3
طاحكتيان	دوشنه	7.200	143100	%3.1
المجموع		62.100	3994400	%100

المصدر : هدى ميتكس، **أسيا الوسطي و التنافس العالمي**، ط 1 (القاهرة : مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2008)، ص. 12.[2]

[1] عبد الفلاح عودة العضايلة، "**التنافس الدولي في آسيا الوسطى 1991–2010**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علوم سياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، 2011)، ص ص.22.23.

[2]–نفس المرجع، ص.12.

خريطة رقم (02) الموقع الجغرافي لمنطقة آسيا الوسطى

المصدر : https//:www.google.com.

الفرع الثاني : التركيبة السكانية لمنطقة أسيا الوسطى

تتشكل آسيا الوسطى من تركيبة سكانية واجتماعية معقدة رغم قلة من كثافتها السكانية التي تصل إلى 63 %. تشتمل هذه النسبة السكانية على عناصر بالغة الأهمية بالنسبة للمسار الاستراتيجي طويل المدى فعندما نتناول اوراسيا بشكل عام نجدها عبارة عن دول تقع تحت ضغط كثافة سكانية عالية من الجنوب والشرق ،وهذا راجع إلى النزوح الصيني و الهندي[1].

ينتسب سكان جمهوريات أسيا الوسطى إلى ثلاث مجموعات عرقية :

1-مجموعة الشعوب التركامستانية التي تمثل 85% من المسلمين وتضم معظم سكان اوزبكستان، وكزاخستان تركمنستان، وقيرغيزستان، ويتحدثون لغات قريبة من التركية ،وهم أقرب حضاريا وثقافيا إلى تركيا.

2- مجموعة الشعوب الإيرانية تمثل 04 و08 % من المسلمين، و يتركزون أساسا في طاجكيستان، وهؤلاء أقرب ثقافيا وحضاريا إلى إيران.

3- مجموعة الشعوب التركستانية و الايروقوقازية التي تشترك في لغات متقاربة إلى حد كبير، وينتمي معظمهم إلى المذهب السّني الحنفي. أما مجموعة الشعوب الإيرانية فينتمون إلى المذهب الجعفري, إضافة

[1]-أحمد داوود أوغلو، ترجمة محمد جابر و ثلجي وطارق عبد الجليل مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو, " **الموقع الاستراتيجي لتركيا** "، ط 02، (قطر : دار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2011)، ص. 498.

إلى وجود نسبة عالية للمسحيين الأرثوذكس تصل إلى نسبة 48%من سكان كازاخستان من أصل روسي، وأوكراني، وأرمني، وألماني, إلى جانب ذلك توجد أقليات يهودية تقطن في اوزبكستان، و طاجكيستان، وتركمنستان، و الدائرة الآتية تمثل نسبة الديانات المختلفة.[1]

دائرة نسبية رقم (01): تمثل الديانات الموجودة في آسيا الوسطي

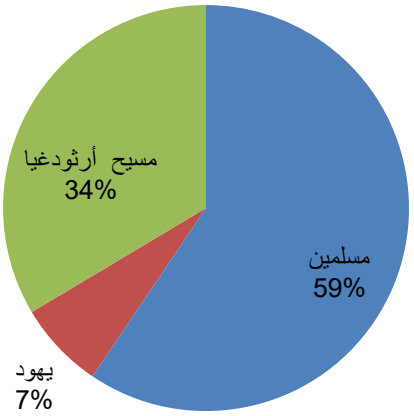

مصدر: من إعداد الباحثة

إن التركيبة السكانية المعقدة في آسيا الوسطى هي نتاج للهجرات المتعاقبة على المنطقة مما اوجد تنوعا عرقيا ولغويا، دينيا أدى إلى عدم الاستقرار الداخلي. والجدول (01) الآتي يبرز مختلف التكوينات العرقية في منطقة آسيا الوسطى.

[1]–جميد شيهاب أحمد، "التنافس الاقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الاسلامية للآسيا الوسطى"، (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ب د س)، ص.07.

جدول رقم (02): التركيبة السكانية في منطقة آسيا الوسطى

كزاخستان	قيرغيزستان	طاجكستان	تركمنستان	ازبكستان
الكزاخستاين 41.9%	الفترعتر 52.4 %	الطاجيك 9 و 64%	التركمان 73 %	الأوزبك 71.4 %
الروس 37 %	الروس 21.5 %	الأوزبك 25 %	الروس 9 %	الروس 7 %
الأوكرانيون 52 %	الأوزبك 13.9 %	الروس 3.5 %	الأوزبك 9 %	الطاحيك 4.7 %
الالمان 47 %	الأ وكرانيون 2.5 %	آخرون 6 %	الكازك 2 %	الكزاك 4.1 %
الأوزبك 2.1 %	الألمان 2.4 %		آخرون 59 %	الستار 2.4 %
التنار 2 %	اخرون 7.3 %			الكاراكاليك 2.1 %
آخرون 7 %				آخرون 8 %

مصدر: حميد شهاب أحمد "التنافس الدولي و الإقليمي لجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، ص.11.[1]

المطلب الثاني : الخصائص الاقتصادية والسياسية لمنطقة آسيا الوسطى

تمتاز منطقة آسيا الوسطى بخصائص اقتصادية وسياسية مما جعلها منطقة ذات أهمية اقتصادية محضة وتعتبر ساحة لتنافس الدول فيما بينهم حول المنطقة

الفرع الأول: الخصائص الاقتصادية

تعتبر منطقة آسيا الوسطى مطمحا للعديد من الدول بسبب تمتعها بالمزايا الاقتصادية الهائلة و الضخمة. و قد مثلت هذه المنطقة تاريخيا مجالا للصراع بين القوى الإقليمية روسيا ، الصين ، الهند ، و تركيا، واتخذ هذا التنافس في الآونة الأخيرة منحنى أكثر اتساعا نظرا لما تزخر به المنطقة من كميات كثيرة من النفط والغاز الطبيعي ،حيث أشارت الإدارة الأمريكية سنة 2007 إلى ضخامة هذه الاحتياطات خاصة في كل من تركمنستان، كازاخستان، و أوزبكستان .

[1]-نفس المرجع، ص.11.

جدول رقم(03): احتياطات النفط والغاز الطبيعي في جمهوريات آسيا الوسطى

الاحتياطي / الدول	النفط (بليون برميل)	الغاز الطبيعي (ترليون قدم مكعب)
أوزبكستان	0.594	66.2
تركيمنستان	0.546	71
كزاخستان	93.6	67.099
قيرغيزستان	0.4	0.0200
طجكستان	0.012	0.200

المصدر: أنظر كتاب هدى هيتكس، المرجع السابق، ص 11.

تثبت الكثير من المصادر الأمريكية ووكالة الطاقة الدولية عن وجود تباين في احتياطات النفط والغاز الطبيعي في آسيا الوسطى، وقدرتها ما بين 50 و 140 مليار دولار، وقد وصل حجم الإنتاج في المنطقة سنة 2010 الى2.5 برميل يوميا، في المقابل يقدر الاحتياط العالمي من الغاز ما بين 6 و 7 % من الاحتياط العالمي. تتفاوت حجم الموارد الاقتصادية الطبيعية بين دول آسيا الوسطى،[1] وتعد دولة طاجكستان من الدول الفقيرة من الموارد الاقتصادية ،إذ يعتمد اقتصادها فقط على الرعي والزراعة والري، وتمثل الزراعة 22.7 % من إجمالي الدخل المحلي، كما تعتمد على القطن كمحصول رئيسي ، إضافة إلى الدعم الروسي في تلبية حاجتها[2]. أما كزاخستان تعتبر أحسن وضعا من طاجكيستان حيث بلغ حجم ناتجها المحلي29.7 مليار دولار.

عموما تواجه منطقة آسيا الوسطى صعوبات اقتصادية تفاقمت بشكل ملحوظ بعد استقلالها بسبب تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي، نتيجة لصعوبة النفاد إلى مختلف الأسواق مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، خاصة في فترة التسعينات القرن الماضي بنسبة 40 %مع زيادة هائلة في معدلات التضخم. وتراجع هذا الانخفاض تدريجيا مع بدايات القرن 21، حيث بلغ 13 % في كزاخنستان، و28 % في أوزكيستان، و8 % في تركمستان، 19 % في قيرغيرستان، و33 % في طاجكستان. و هذا يمكن توضيحه في الدائرة النسبية الآتية:

[1]–نفس المرجع، ص ص.10–11.

[2]–الفلاح عودة العضايلة، المرجع السابق، ص .50.

دائرة نسبية رقم (02) تمثل انخفاض النتائج المحلي لدول منطقة اسيا الوسطي سنة 2005

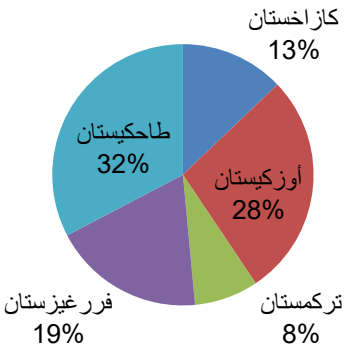

مصدر: من اعداد الباحثة

وقد ساهمت العديد من الأسباب في زيادة حدة الصعوبات الاقتصادية في هده البلدان، أبرزها نقص الكوادر الماهرة خاصة بعد تخلي الكوادر الروسية عن الكثير من المهام التي كانت موكلة إليها خلال فترة الاتحاد السوفياتي سابقا، ناهيك عن افتقارها للكثير من الكفاءات المؤسساتية.[1]

جدول رقم (03) وضع جمهوريات دول آسيا الوسطى في دليل التنمية البشرية 2005

الدولة	الترتيب في دليل التنمية البشرية	الناتج المحلي الاجمالي للفرد
كازخستان	80	6671
تركمانستان	97	5938
قرغيزستان	109	1751
اوزبكستان	111	1744
طاجكستان	122	1106

المصدر: هدى ميتكس، نفس المرجع، ص.1.

الفرع الثاني :الخصائص السياسية في منطقة آسيا الوسطى

لقد سير الشيوعيون أمور الدولة في أغلب دول المنطقة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي سابقا، غير أن المنطقة شهدت العديد من التغيرات ، أهمها إحلال الوطنية القومية محل النظرية الشيوعية، حيث حاول الحكام الجدد لدول آسيا الوسطى ملئ الفراغ الناتج عن انحسار النظرية الشيوعية في البداية بالإسلام

[1]–هدى ميتيكس، المرجع السابق، ص ص.13.12.

التقليدي خلال إنشاء المساجد والمدارس الإسلامية، وتكوين أحزاب إسلامية ، وبالمقابل توجهوا إلى النزعة القومية والوطنية، وكان هذا توجها عاما في جميع دول منطقة آسيا الوسطى.[1]

ويمكن رصد الواقع السياسي لكل دولة في ما يلي :

- جمهورية كزاخستان :أصدرت كازاخستان دستورا جديدا في 1993 أفسح المجال أمام التعددية الحزبية

وقد شهدت البلاد بالفعل تأسيس عددا من الأحزاب، مثل الحزب الديمقراطي (جيلثوكسان)، وحركة أزاد القومية (حركة الحرية) بالإضافة الى حركة (الاش) التي طالبت باتخاذ سياسية متشدد تجاه الروس وإخراجهم من البلاد، وانشاء اتحاد تركستان الكبرى الذي يضم تركيا والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز.

- جمهورية تركمنستان: بعد الاستقلال تغير النظام السياسي في تركمنستان إلى نظام جمهوري مستقل، ويشغل رئيس الجمهورية منصب رئيس الحكومة والسلطة التنفيذية لمدة رئاسة 5 سنوات ، وتتكون السلطة التشريعية من مجلسين تشريعين هما مجلس مصلحة الشعب والبرلمان .

- جمهورية اوزبكستان : رئيس الجمهورية في أوزبكستان هو رئيس البلاد ورئيس السلطة التنفيذية ورئيس الوزراء في نفس الوقت . وتتمثل السلطة التشريعية في المجلس الأعلى (البرلمان).

- جمهورية قرغيزستان: نص دستورها عام 1993 على الفصل التام بين سلطات الدولة الثلاث، ويوجد في قرغيزستان 3 أحزاب سياسية هي الحزب الاشتراكي الديمقراطي، حزب الشعب، والحزب الشيوعي القرغيزي. وطبقا للدستور القرغيزي فان الحكم رئاسي جمهوري ، ويتم انتخاب الرئيس مباشرة من قبل الشعب لمدة 5 سنوات وهو المنسق للسلطات الثلاثة والمحدد للسياسة العامة للدولة. [2]

---

[1] تقرير حول "آسيا الوسطى والقوقاز...الأهمية الإستراتيجية والواقع السياسي والاجتماعي"، مركز الجزيرة للدراسات، 24، سيتمبر، 2013، ص.5.

[2]-عبد الله فلاح عودة العضايلية، المرجع السابق، ص ص،50.49.

نستنتج نهاية أن السياسة الخارجية بعد الحرب الباردة عرفت تغيرات عدة في التوجهات والتحركات، إذ أصبحت تعتمد على تعدد علاقاتها وعدم حصرها في محور واحد بل أصبحت متعددة المحاور ولم تقتصر اهتماماتها بحلف الناتو فقط أو الإتحاد الأوروبي، بل تجاوزت هذا وسعت على بناء علاقات أخرى خاصة مع دول الجوار الإقليمي، ويتضح أن السياسة الخارجية التركية في مرحلة متحولة وما ساعد هذا التحول بعض المحددات الأساسية التي أثرت بصيغة أو بأخرى على توجهاتها الخارجية والاقتصادية والدور الأسمى هو صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم والتغيير الجدري في المنطلق الفكري والتركيز على البعد الاقتصادي أي القوة الناعمة في صيرورة توجه السياسة الخارجية، إذ بات المنطلق الأساسي لسياسة الخارجية التركية في بناء علاقاتها سواء على بيتها الإقليمية أو الدولية هو اللعب على وتر الاقتصاد العالمي وهذا ما يكسبها القيام بدور فاعل إقليمي في جوارها الجغرافي وهذا ما تسعى إليه من خلال توجهها نحو منطقة لآسيا الوسطى والقوقاز نظرا للأهمية الجيوقتصادية التي تمتلكها المنطقة والثقافية والهوية، إذ تركز تركيا على بناء علاقات اقتصادية بدرجة أولى مع دول منطقة آسيا الوسطى.

الفصل الثاني

تتبع الدولة توجها معينا في سياستها الخارجية، يطبعها لمدة زمنية قد تطول أو تقصر، وذلك حسب تلاؤم مصالحها الوطنية مع ذلك التوجه وفقا للظروف الداخلية للدولة والواقع الدولي المحيط بها .كما تتنوع توجهات الدولة في سياستها الخارجية حسب موقعها الإستراتيجي ومدى أهميته بالنسبة للدول الأخرى وأهمية الدولة سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، وهذا ما سعت إليه السياسة الخارجية التركية بالاعتماد على البعد الاقتصادي لتغلغلها في منطقة آسيا الوسطى خاصة وأن السياسة الخارجية التركية شهدت تطورا في البعد الاقتصاد مع حزب العدالة والتنمية الذي أصبحت كل اهتماماتها كيفية إنعاش الاقتصاد التركي خاصة أن دول منطقة آسيا الوسطى تتمتع بموارد اقتصادية كبيرة هذا الأخير ما جعل من تركيا تتسارع لربط اقتصادها باقتصاد دول آسيا الوسطى وإرساء النموذج العلماني فمن خلال هذا الفصل سوف نتعرض إلى البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية التركية تجاه آسيا الوسطى هذا في المبحث الأول أما المبحث الثاني فسنتناول التوجه الاقتصادي التركي تجاه منطقة آسيا الوسطى والذي سوف نركز حول دوافع التوجه ومراحله، أما المبحث الثالث فسنتعرف على آليات التعاون الاقتصادي.

المبحث الأول : البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية

يمثل الاقتصاد السياسي واحدا من المداخل المهم في تحليل السياسة التركية. ويعني البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية التركية التركيز على دورها في حصول الدولة على "الريع" المتمثل في الموارد المادية والمعنوية، أي الريع الاقتصادي والسياسي في المقام الأول. هكذا تصبح السياسة الخارجية التركية وسيلة لتعظيم المكاسب الاقتصادية والتفاعلات التجارية ، ووسيلة لتأمين المدخلات السياسية والأمنية للدولة.

المطلب الأول: الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية التركية

يتسم الاقتصاد التركي بكل سمات الاقتصاد الإقليمي، و يعتبر من أكبر الاقتصاديات حيوية، إذ يحتل المرتبة 16 عشر عالميا بدخل قومي إجمالي يقدر بحوالي 401 مليون دولار، و يساهم في التجارة العالمية بـــــــ 66 مليار دولار، كما أنه يعد أكبر اقتصاد في منطقة آسيا الوسطى.

أصبح الإصلاح الاقتصادي واحد من القضايا الأساسية في سياسة تركيا الداخلية والخارجية، حيث بدأت الحكومة التركية جدول إصلاحات واسعة وطموحة في سنة 1999 برعاية البنك الدولي. ورغم أن عام 2000 ترافق بمؤشرات تحسن، إلا أن الأمور تطورت بشكل غير متوقع وانتهت بأزمة كبيرة عام 2001 تمثلت في المظاهر الآتية :

– تدهور أوضاع البنوك الخاصة والمملوكة للدولة على حد سواء.

–زيادة معدلات العجز في الموازنة العامة، وكذلك العجز في الميزان التجاري، وزيادة نسبة الديون الخارجية .[1]

–تراجع احتياطات البنك المركزي من العملات الصعبة .

وقد عجزت حكومة بوانت أجاويد عن الخروج من هذه الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت أثر لجوء حكومته إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي الأزمة و انعكس ذلك على الحياة السياسية، حيث خسرت حكومة أجاويد الانتخابات أمام حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان، ومند تولي هذا الأخير سدة الحكم أصبح الجانب الاقتصادي من أولى الاهتمامات في السياسة التي ركزت على رسم خطة محكمة للنهوض بالواقع الاقتصادي، وتمحورت هذه الخطة حول النقاط الآتية : [2]

---

[1] –إيمان مدني, مرجع سابق، ص 83، ص.94

[2]– بكر محمد رشيد البدور، **المكانة الاقتصادية لتركيا حتى عام 2020 دراسة مستقبلية**, ط1, (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات, دار العربية للعلوم ناشرون، 2016), ص. 57.

– إعادة هيكلة مؤسسات الدولة بإلغاء بعضها، واستحداث أخرى لتحقيق الشفافية في المالية العامة للدولة وتنشيط بعض المؤسسات التي كانت غير فاعلة بصورة كافية خلال المرحلة السابقة، ورفع كفاءة أداء البنك المركزي.

– زيادة الحرية المالية والتوسع في عمليات الخصخصة وتوسيع دور القطاع الخاص.

– العمل على إحداث تغير تدريجي في العقلية الاقتصادية التقليدية لتقبل فكرة اقتصاد السوق.

وقد حققت خطة الحكومة الجديدة نتائج أبرزها ما يلي:

– ارتفاع معدلات النمو بشكل متواصل طيلة الفترة بين 2001–2008.

– ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي التركي ليبلغ 750 مليار دولار عام 2008 مقابل 350 مليار عام 2002.

– زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 10 آلاف دولار عام 2008 مقابل 3300 عام 2000.

–زيادة قيمة الصادرات التي وصلت إلى 135 مليار دولار عام 2011.

على الجانب السياسي شهدت السياسة التركية مند عام 2003 استقرارا سياسيا كبيرا الأمر الذي انعكس إيجابا على معدل النمو الاقتصادي ،إذ احتلت تركيا المرتبة الثالثة عالميا في هذا المجال بعد الصين والهند.[1]

وصل الناتج المحلي الإجمالي سنة 2005الى 481.5 مليار دولار بنسبة زيادة 23.3 % سنة 1998، وبلغ في سنة 2009 الناتج المحلي 317.7 مليار دولار. كما زادت الصادرات التي وصلت قيمتها سنة 2005 إلى 73.4 مليار دولار مقارنة ب 13.2% سنة 1998 ،وازدادت بمبلغ 132 مليار دولار سنة 2008، ولكنها تراجعت سنة 2009 إلى 1.2 مليار دولار[2]، أي أنها تراجعت بنسبة (22.3) % .[3]

أما فيما يخص الناتج المحلي سنة 2013 فقد وصل إلى 8.5 % وانخفض 33% سنة 2014أي بقيمة 5.2 % وازداد بنسبة 0.9 في 2015 أي بقيمة 6.1 % وتراجع في سنة 2016 إلى 2.9 % أي أنها حققت انهيار بقيمة 3.2% و ارتفعت إلى 4% في سنة 2017 وارتفعت إلى 1.1% و تدنت في 2018 إلى 3.5 %.

---

[1]–أوزتورك ابراهيم, 'التحولات الاقتصادية الركية بين عامي 2002–2008'، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2009)، ص.48.

[2]– بكر محمد رشيد البدور، مرجع سابق، ص.217.

[3]- Document of the world Bank group, report no, 11096 – tr July 28, 2017، p3). (pdf

حققت الاستثمارات التركية تقدما ملحوظا حيث بلغت 25 % من الناتج المحلي سنة 2008، و تجاوز نصيب الفرد من الدخل القومي عشر ألاف دولار سنة 2010 بعد أن كان ثلاثة ألاف سنة 2002. وزادت قيمة صادرات تركيا إلى بلاد التعاون الإسلامي من 4.2 مليار دولار سنة 2001 إلى 13 مليار دولار سنة 2005 و بلغت حوالي 28.6 مليار دولار سنة 2009 أي زادت بنسبة ستة أضعاف ما كانت عليه خلال تسع سنوات. خلال هذه الفترة أصبحت تركيا ثاني دولة في العالم مصدرة للملابس الجاهزة ، ناهيك عن إنتاج المفروشات و الأحذية و البدور و الصابون و آلات المصانع الجاهزة.[1]

يبين المنحنى البياني التالي تطور الناتج المحلي في الفترة الممتدة مابين 2005- 2016 .

الشكل رقم 1 تطور الناتج المحلي لفترة 2005- 2017

المقياس :

1 سم ⟵ 5 بالمائة

1 سم ⟵ 2 سنة

جدول رقم (05) تطور الناتج المحلي لفترة 2005-2017

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة المئوية	23.3	23.4	24	25	22.6	26	22	23	8.5	52	6.1	2.9	4

تعديل من إعداد الطالبة.[2]

[1] – علي محافظة، مرجع سابق، ص ص.217.218.

[2] -htpp//:www.Document of the world Bank group , report no , 11096 – tr July 28 , 2017، p3 (pdf).

تطور الناتج المحلي لفترة 2005-2017

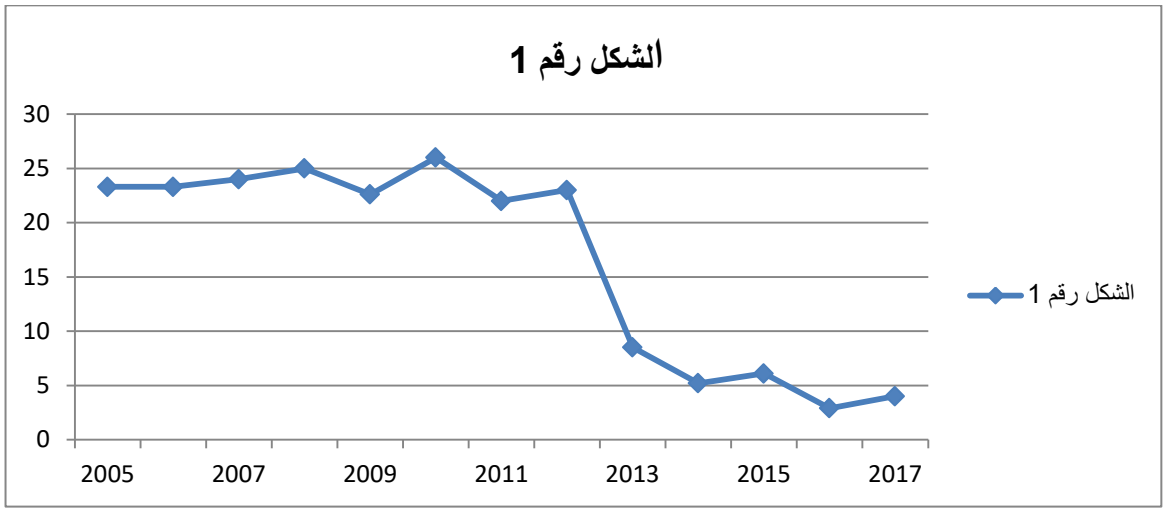

تعديل من طرف الطالبة : لتأكيد انظر سعيد عقيل محفوظ السياسة الخارجية التركية التغيير و الاستمرارية، ص 97 و موقع البنك الدولي www. World Bank croup .com و:

Document for the république of turkey for the period fy 18- fy21

July28.2017 : p03.

يبين المنحنى ارتفاع الناتج المحلي خلال السنوات الأولى من سنة 2005 -2010 مع أن هذه السنوات شهدت انخفاض لكنه رجع إلى ذروته بعد الربيع العربي سنة 2011، وكذلك تبعه الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا.

يرتبط التطور الاقتصادي في تركيا بالسياسات العامة، والانفتاح التجاري، والتوسع الكبير في الصادرات خاصة نحو الشرق وآسيا الوسطى وبلدان أسيا الأخرى، وفقا لما يلي :

- يمثل الموضوع الاقتصادي المجال الداخلي حول قضايا السياسة العامة

-يستند حزب العدالة والتنمية إلى كتلة انتخابية تؤيد مساره الاقتصادي ويحرص على تقديم مؤشرات حول نجاحه الاقتصادي في خطاباته السياسية والإعلامية. وقد تصدرت تركيا المرتبة الأولى في زيادة أجور الساعة الواحدة مقارنة بأجور الدول الأوربية بنسبة بلغت 10.2 % ، في حين كانت نسبة الزيادة في دول الاتحاد الأوربي لا تتجاوز 2 % بينما وصلت تلك الزيادة في دول منظمة اليورو 1.6 % وقد ارتفع النمو الاقتصادي في تركيا 8 أضعاف خلال 8 سنوات.[1]

[1]-عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص.95.

ساعد التطور الاقتصادي في إعطاء تركيا اسم الدولة النموذج في دول العالم خاصة الثالث واسيا الوسطى جنوب القوقاز والبلقان، إذ تعاني هذه الأخيرة من أزمات اقتصادية وفشلا متفاوتا في عدم تحقيق تنمية متوازنة وقادرة على تلبية الحد الأدنى من متطلبات الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وتهتم تركيا بصنع سياسة خارجية تكون نشطة في المجال الاقتصادي، وهذا يمثل مدخلا للعودة إلى المنطقة العربية واسيا الوسطى – جنوب القوقاز، وتشير الإحصائيات إلى تزايد كبير في قيمة الصادرات التركية إلى الشرق الأدنى والأوسط التي زادت حوالي 10 مليار دولار سنة 2005 إلى 19 مليار سنة2009.

يمكن القول أن ارتفاع الصادرات إلى بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي هو مؤشر على تحقيق تقدم أوسع في المجال الاقتصادية والتجارية، فقد بلغت قيمة الصادرات حوالي 4.2 مليار دولار سنة 2001 ووصلت إلى 13 سنة 2005 لترتفع في 2009 إلى 28.6 مليار دولار، أي أنها زادت 6 أضعاف خلال تسع سنوات [1]. والشكل رقم (02) يوضح هذا.

الشكل(02) تطور الصادرات التركية الى بلدان منظمة المؤتمر الاسلامي من 2000-2010

المقياس : 1 سم ← 5 مليارات دولار

1 سم ← 1 سنة

المفتاح : ——— : **الصادرات التركية**

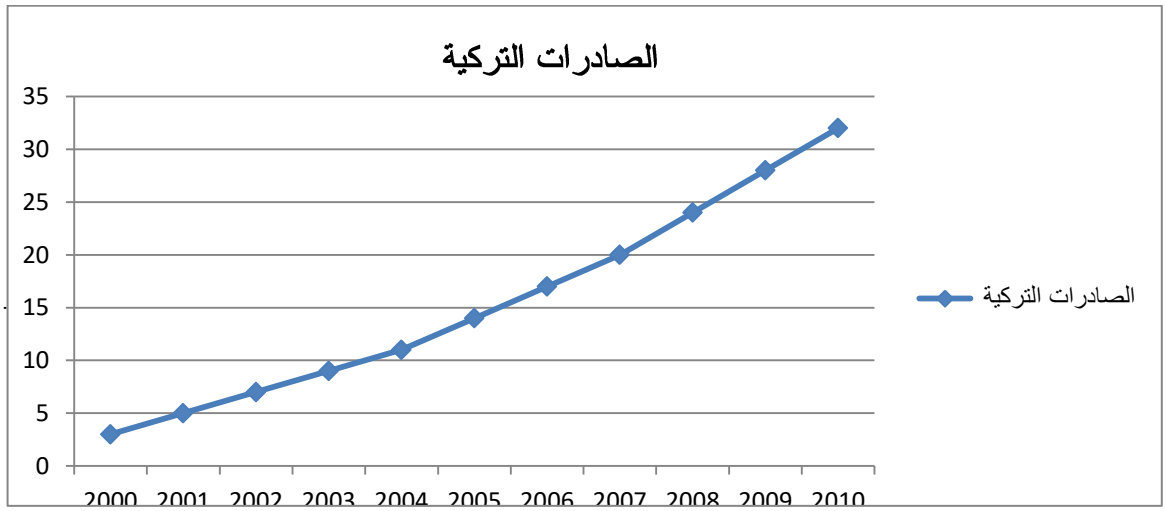

من اعداد الباحثة

شهد الاقتصاد التركي تطورات كبيرة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرون، وذلك حسب الإحصائيات الحكومية تطور الصادرات والواردات التركية ما بين فترة 2000-2017.

جدول رقم (06) : تطور الصادرات والواردات التركية للفترة 2000-2017.

[1]-نفس المرجع، ص ص. 98.96.

السنوات	نسبة الصادرات	نسبة الواردات
2000	4.5	34
2001	12.8	24
2002	15.1	24
2003	31	34.5
2004	33.7	40.7
2005	16.3	19.7
2006	16.4	19.5
2007	25.4	21.8
2008	23.1	18.8
2009	22.6	30.2
2010	11.6	31.7
2011	6.04	2.43
2012	5.36	1.5
2013	22	28
2014	23.6	27.6
2015	23.1	25.9
2016	21.9	24.8
2017	17.9	31

تعديل من طرف الطالبة وللتطرق أكثر أنظر كتاب عقيل سعيد محفوظ ، السياسة الخارجية التركية : الاستمرارية –التغيير ص. 100. [1]

[1]-http://www.worldbank group : www.public of turkey phe priod fy18-fy21,july28,th2017 ,p05

وفقا للمعلومات الموجودة في الجدول رقم (05) يمكن تبيان تطور الصادرات والواردات التركية للفترة 2000-2017 وتمثيلها في منحنى بياني بالاعتماد على : [1]

المقياس: **المفتاح :**

2 سم ⟵ 5 بالمائة ..... = **الصادرات**

1 سم ⟵ 2 سنة -------- = **الواردات**

الشكل (03) : تطور الصادرات والواردات التركية للفترة مابين 2000-2017.

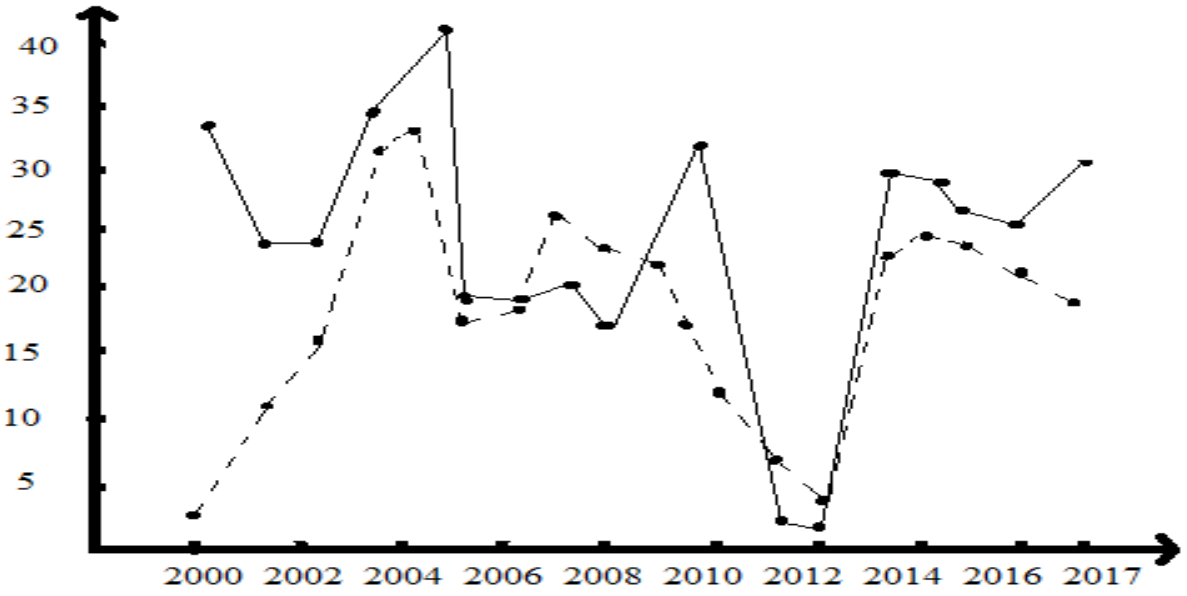

01

مصدر : من إعداد الطالبة

[1]-Ibid, p.6.

الجدول رقم (07) :الصادرات والواردات بحسب الدول 07 الأولى لسنة 2010 و2017

الواردات بالنسبة المئوية لسنة			الصادرات بالنسبة المئوية		
السنة	2010	2017	السنة	2010	2017
الدولة	القيمة في المئة	الدولة	القيمة بالنسبة المئوية	الدولة	القيمة بالنسبة المئوية	الدولة	القيمة بالنسبة المئوية
روسيا	11.6	روسيا	8	ألمانيا	10.1	ألمانيا	11
ألمانيا	9.5	ألمانيا	9	المملكة المتحدة	6.4	المملكة المتحدة	7
الصين	9.3	الصين	15	ايطاليا	5.7	ايطاليا	7
الو م أ	6.6	الو م أ	7	فرنسا	5.3	فرنسا	12
ايطاليا	5.5	ايطاليا	7	العراق	5.3	العراق	15
فرنسا	4.4	فرنسا	5	روسيا	4.1	روسيا	18
كوريا الجنوبية	2.6	كوريا الجنوبية	3	ايران	2.7	ايران	25

المصدر : تم تعديله من قبل الطالبة وللاستفسار انظر كتاب عقيل سعيد محفوظ (السياسة الخارجية التركية الاستمرارية –التغيير) مرجع سابق ، ص 106 وأنظر:

Documment in ING international trodc study :developments in global .(pdf).(trode :from1995 to 2017 :p p .8.11

يتضح لنا من خلال الرسم أن مجموع الواردات لسنة 2010 قدرت بنسبة 43.13 %، و مجموع الواردات لسنة 2017 قدرت بنسبة 56.7 % في المقابل زادت نسبة الاستيراد بنسبة 13.57 % ،وهذه الزيادة ترجع إلى نسبة الواردات المرتفعة في كل من روسيا، ألمانيا، الصين، والتي تساوي مجموع وارداتها 32 %. أما الصادرات لسنة 2010 قدر 42.5 %، في المقابل قدرت الواردات لسنة 2017 قدرة 98 %، وهي تعتبر نسبة ممتازة مقارنة بسنة 2010 و يرجع ذلك الى تطور الاقتصاد التركي، وتركيزه على أهمية المنتوج المحلي ،وتصديره، فالصادرات الإيرانية قدرت في فترة 2017 بنسبة 25 % ،إضافة إلى الصادرات في روسيا قدرت بنسبة 18 %، وألمانيا 11 % ،والعراق بنسبة 15 ،% وفرنسا12 % يعني أن مجموع الصادرات للدول الكبرى من خلال ما تبين لنا في الجدول فهي تقدر بنسبة 81%.

الفرع الأول: الأهداف الاقتصادية للسياسة الخارجية التركية

تهتم السياسة الخارجية التركية بالاقتصادية السياسية (العائدية) منذ بداية تسعينيات القرن العشرون، تطورت هذه الرؤية بشكل كبير وأصبحت أحد الدوافع الرئيسية، والتكوينات الإيديولوجية الجديدة الحاكمة في تركيا مند عام 2002. وقد اقترح أحمد داوود أوغلو على أن تكون المكانة الإقليمية مرفقة بموارد مادية، ويتطلب ذلك تفاعلات اقتصادية وتبادلات، واستثمارات وشراكات مع الدول الأخرى.

تسعى تركيا إلى صنع سياسة خارجية توافقية أو تحالفيه مع الدول الأخرى، تكون لها تداعيات على مستوى التفاعلات الاقتصادية، حيث تتحالف سياسيا واستراتجيا مع الولايات المتحدة لتستفيد بذلك من ريع اقتصادي في شكل استثمارات اقتصادية، ودعم المؤسسات المالية الدولية، و في الوقت نفسه تحقق توافقات سياسة مع إيران وتنال ريعا اقتصاديا يشمل الحصول على الطاقة بأسعار مخفضة، وتوافقات" مع السعودية، فتنال ريعا سياسيا واقتصاديا. وقد أصبح الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية التركية يلعب دورا فعالا نتيجة لمجمل التفاعلات والعلاقات التي تبنيها السياسة التركية ،وجل التفاعلات التي من خلالها تسعى إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. كذلك تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة استراتيجيا. [1]

تعمل السياسة الخارجية التركية على تحقيق أهداف ذات طابع اقتصادي وتتمثل هذه الأهداف في القيام بتفاعلات سياسية تضمن للدولة التركية الحصول على الريوع الاقتصادية المتمثلة في القروض، والاستثمارات الخارجية، والمساعدات، والهيئات الاقتصادية، والتسهيلات المالية، والمستوردات بشروط خاصة ... إلخ.

[1]- نفس المرجع، ص.99 ص.106.

و تسلك السياسة الخارجية التركية طرق لتحقيق مكاسب اقتصادية تمثل في:

– تأكيد الروابط مع الاتحاد الأوربي ، والسعي الحثيث إلى توافق مع المعايير الاقتصادية الّأوربية.

– بناء علاقات إستراتيجية مع الولايات المتحدة للحصول على مساعدات عسكرية وتكنولوجية ،إضافة إلى وجود تحالفات إقليمية ذات طابع أمني كالتحالف مع إسرائيل .

– تتميز السياسة الخارجية التركية بميزة " فك الارتباط " النسبي بين السياسة والاقتصاد بمعنى فصل التفاعلات الحاصلة في المجال السياسي عن علاقاتها الاقتصادية – تغير البيئة السياسية و البيئة المحيطة بالدولة التركية وعلاقات التفاعل الايجابية بين تركيا والدول الأخرى جعل منها تقيم نوعا من الارتباط المعزز، أي تقوية العلاقات بين الاقتصاد والسياسة، بمعنى وضع السياسة في خدمة الاقتصاد وأفضل مثال هو إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي بين كل من تركيا وسوريا والغرض منه تجاوز جل العقبات الإدارية والقانونية وغيرها التي يحتمل أن تعيق تطور العلاقات بين الطرفين .[1]

المبحث الثاني:التوجه الاقتصادي التركي نحو آسيا الوسطى

بعد استقلال دول آسيا الوسطى رأت تركيا ضرورة التوجه نحوها من أجل ضمان سيطرتها وتواجدها في هذه الدول، وما آلت إليه من تداعيات خطيرة على تركيا في ظل النظام الدولي الجديد بعد إنتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي مستغلة في ذلك دوافع إقتصادية التي وجدت فيها منفذا للاقتراب ،وإقامة العلاقات مع دول آسيا الوسطى وفقا لمراحل.

المطلب الأول: دوافع التوجه الاقتصادي التركي نحو آسيا الوسطى

تجدد الاهتمام التركي بالمنطقة باستقلال جمهوريات آسيا الوسطى بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وكان الاقتصاد التركي في هذه المرحلة يعاني من أزمات عدة، فقد اتسم بعدم كفاية الموارد المالية لقلة رأس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية، رغم سعي تركيا خلال ثمانينات القرن الماضي لحل هذه المشكلة، إذ بلغت الديون الخارجية 44 مليار دولار، وتضخم بنسبة 70 % ،عجز في الميزانية بنسبة 12 %من إجمالي الناتج القومي، لهذا عملت تركيا على تحفيز الليرة التركية بنسبة 26% في فترة التسعينات.

[1]–نفس المرجع ، ص ص.101–103.

لهذه الأسباب توجهت تركيا نحو دول آسيا الوسطى لتحقق مصالح اقتصادية مباشرة تتيح لها فرصة تعميق علاقاتها بالمنطقة، رغم أن اقتصاديات الدول المنطقة عانت من نقص حاد في العملات الصعبة، وتدني المستوى التقني. وسعت تركيا في إطار هده العلاقات إلى تجاوز النفوذ الاقتصادي للدول المجاورة لآسيا الوسطى كالصين، روسيا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وتعويض خسائرها المادية جراء الحصار الاقتصادي على العراق، و يقول أوزال في هذا الصدد: "إن تركيا قد تكبدت أضرارا نتيجة الحظر على العراق ولقد حسبنا حساباتنا لهذه الأضرار، ويجب التفكير مليا في كيفية تعويض هذه الأضرار

إن التوجه التركي لآسيا الوسطى كان دافعه إرساء دعائم اقتصاد قومي ،حيث وجدت في تلك الدول منفذا جديدا لحل جزء من مشاكلها الاقتصادية، إضافة إلى اعتبارها منجما للثروات الطبيعية لاسيما الثروات الإستيراتيجية "النفط والغاز الطبيعي" من اجل سد حاجياتها المحلية، ومعادلة الاستيراد من العراق وإيران والدول الأخرى. .

كما رغبت تركيا في المشاركة في عمليات منظمة الأمن والتعاون الأوربي، وإنشاء مجال اقتصادي واسع، إضافة إلى ضمان استقرار دول البحر الأسود، و إقامة علاقات اقتصادية على أسس الصداقة والتعاون وحسن الجوار بين الأعضاء، لغرض الوصول إلى درجة عالية من الاندماج مع الاقتصاد العالمي، والاعتراف بدور الحكومات لخلق نموذج للتعاون، لاسيما في مجال البنى التحتية لدول آسيا الوسطى.

إن التوجه الاقتصادي التركي نحو آسيا الوسطى عموما هو نتاج لعدة عوامل أبرزها :

– عدم قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي لأسباب اقتصادية وسياسية، وإيمانها بأن الفوز بهذا الانضمام يتطلب تكتيك يرتكز بالدرجة الأولى على تطوير الاقتصاد التركي بتوثيق العلاقات الاقتصادية مع دول آسيا الوسطى والقوقاز، حتى يوازي هذا ما يتطلبه الانضمام من معدلات موازية وتطور إنتاجي صناعي وزراعي

_ ظهور الحاجة إلى تحقيق استقرار اقتصادي كأساس للاستقرار السياسي في تركيا.

_ إدراك تركيا أن التعاون الاقتصادي مع دول آسيا الوسطى سيجلب لها مصالح سياسية واقتصادية، وسيضع تركيا في موقع استراتيجي مهم إقليميا خاصة فيما يخص توزيع النفط والغاز نحو أوروبا.[1]

– انهيار الاتحاد السوفياتي، وإعادة اكتشاف تركيا بما يعرف بمجتمع التوازن (TURAN)، أو مجتمع 120 المتحدث باللغة التركية، وعليه مثل استقلال كل من أذربيجان وجمهوريات وسط آسيا، بالنسبة

[1]–سرمد خليل ابراهيم البياتي، **"التوجهات السياسية والاقتصادية التركية حيال دول آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية "**، ط1، (بيروت: دار السنهوري، 2016)، ص ص. 86 –88.

لتركيا كبداية تمهيد الطريق من أجل توحيد كل السكان المتحدثين باللغة التركية في المنطقة بمن فيهم التتار والأتراك داخل روسيا الفيدرالية نفسها.

_ سعي تركيا إلى نشر نموذجها كدولة علمانية في العالم الإسلامي في دول المنطقة، خاصة أنها تسعى إلى تقوية موقعها الإستراتيجي ودورها البارز في المنطقة الممتدة من البحر الأدرياتيكي إلى الصين، والتي يشمل جمهوريات وسط آسيا، القوقاز، منطقة البحر الأسود.

– ربط اقتصاديات دول المنطقة بالاقتصاد التركي خاصة في ظل رغبة هده الدول مثل أوزباكستان في التوجه نحو تركيا للتعزيز هويتها الإسلامية .[1]

– تمتع منطقة آسيا الوسطى بإمكانات اقتصادية مما يدفع تركيا إلى توسيع علاقاتها بتلك الدول، من خلال تأسيس منظمة اقتصادية ذات بعد قومي، وإقامة مجلس العالم التركي وجامعة الدول التركية.

– الأهمية السياسية والأمنية لدول أسيا الوسطى، فهي تربط القارة الآسيوية بالقارة الأوروبية، وتوصل الشرق الأوسط بالخليج العربي، ومطوقة من الشرق بقوى كبرى صاعدة كالصين التي تشكل مع روسيا الاتحادية قوى كبرى ذات الصفة الدولية في ميزان القوى العالمية، ولاسيما أنها كانت وريثة الاتحاد السوفيتي سابقا، لذا تسعى تركيا إلى احتوائها أو الإبقاء على نفوذها القوي لأهميتها السياسية والاقتصادية، والتأثير في سياسة المنطقة. وفي جوارها القريب تأتي إيران وتحدها من الغرب تركيا ذات الثقل الاستراتيجي، وأفغانستان الغارقة في العنف، وعلى مقربة في منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الاقتصادية للدول الكبرى، فضلا عن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل اللتان تعدان من الدول التي لها دور أساس في التأثير على سياسات هذه الدول وتوجهاتها، وفي تقرير مستقبلها السياسي والاقتصادي والأمني، فضلا عن أن هذه الدول ملتقى حضارات عريقة، وطرق تاريخية مهمة للجوانب الاقتصادية والدينية والثقافية بين أوربا والشرق وآسيا الوسطى.

– التكوين القومي والعرقي : تتميز دول آسيا الوسطى بتنوع اجتماعي وعرقي ،إذ تتشكل المجتمعات في هذه الدول من قوميات عدة مما أثر بشكل كبير على الوضع السياسي والأمني، فضلا عن أنها أصبحت

[1]–نوفل لعمارة، "**الأهمية الجيوستراتيجية لجنوب القوقاز وتأثيرها على أمن وإستقرار دول المنطقة**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ب د س)، ص ص.110.109.

تتداخل مع دول إقليمية أخرى ،وان المسلمون يشكلون غالبية سكان آسيا الوسطى الذين ينتمون 3 مجموعات (مجموعة الشعوب التركستانية، الإيرانية، القوفازية).[1]

المطلب الثاني: مراحل التوجه الاقتصادي التركي نحو آسيا الوسطى

سعت تركيا إلى إقامة علاقات بين جمهوريات آسيا الوسطى حيث تعتبر تركيا نفسها بمثابة الأخ الأكبر لهده الدول خاصة، وأن دول المنطقة تربطهم قضايا دينية عرقية اثنية مشتركة.[2] وقد مرت هذه العلاقات بمرحلتين.

الفرع الأول: مرحلة الاندفاع والتحدي (1991_1993):

كانت تركيا أولى الدول التي اعترفت بإعلان دول منطقة آسيا الوسطى استقلالها اثر تفكك الاتحاد السوفياتي. وعلى الرغم من التردد والقلق اللذين رسما السياسة الخارجية التركية بخصوص ما يتعلق آسيا الوسطى كونها منطقة نزاع وتوتر، إلا أن تركيا اندفعت أكثر لاسترجاع بناء الدولة العظمى.[3]

تمثل هذا الاندفاع بمساعدة تركيا في تقديم مساعدات مالية لهذه الدول على شكل قروض وهبات، بالإضافة إلى النشاط اللافت في السياسة الخارجية نحو هذه الدول في عام 1992، كما أخذت تركيا تطور البعد المؤسساتي في علاقاتها مع دول آسيا الوسطى من خلال إنشاء عدد من المؤسسات، وكذلك الدعوة لعقد مؤتمر الدول الناطقة بالتركية.[4]

وبالمقابل عبرت دول المنطقة عن مخاوفها من أن تحل "أنقرة" محل "موسكو" ورفض بعضها تأسيس رابطة على أساس العرق أو الدين، و بدأ البعض في إطلاق مشروعات تنموية واستثمارية وثقافية قومية واسعة النطاق، مثل إرسال البعثات العلمية والدراسية لآلاف الطلاب من تلك الدول إلى تركيا، البث التلفزيوني و التغطيات الإعلامية والخدمات الثقافية واللغوية والدينية والدعم العسكري والتدريب...الخ.

في سنة 2000 قامت تركيا وجورجيا بمبادرة مشتركة لإقامة "حلف جنوب القوقاز" يمكن أن تنضم إليه روسيا والولايات المتحدة والدول المعنية من أجل تنظيم الأمن والاستقرار وضبط النزاعات الأهلية والبينية في جنوب القوقاز، لكن المشروع سبب عدة مشاكل.

---

[1]– نفس المرجع ،ص ص.23–24.

[2]–بكر محمد رشيد البدور، مرجع سابق ، ص 224.

[3]–عقيل سعيد محفوظ ، مرجع سابق ، ص. 262.

[4]–بكر محمد رشيد البدور، المرجع السابق، ص. 225.

الفرع الثاني : مرحلة خيبة الأمل ومواجهة الحقائق من 1993-1995.

قلنا فيما سبق أن تركيا تبين لها في المرحلة الأولى أن آمالها العريضة فاقت أمكانتها، وأنها خلال ثلاث سنوات أصبحت غير قادرة على الوفاء ،منفردة باحتياجات الجمهورية المستقلة عن الإتحاد السوفييتي، وأن هذه الدول ليست في حاجة إلى أخ جديد بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ،أو دولة نموذج لها، بل هي في حاجة ماسة إلى مساعدات مالية وفنية لتجاوز الفجوة الكبيرة التي خلقتها الحقبة السوفيتية.

كما أن عدم وقوف تركيا مع أذربيجان بصدد مشكلة ناجو و كارباخ، وهي الدولة الأكثر قربا من أذربيجان سبب خيبة أمل لدى باقي الجمهوريات، وإدراك تركيا لكل هذا جعلها تنتج سياسة خارجية أكثر واقعية ،والعجيب أن التخطيط الإستراتيجي التركي لم يتحسب لانهيار الإتحاد السوفييتي، مما جعل تركيا لا تتحسب جيدا لهذا الأمر، وهذا جعل كثيرا من المشاريع التي أقامتها تتعرض للخسارة كالثمار المرجوة من قمة الدول الناطقة بالتركية كذلك ، فإن تركيا أدركت خططا في استبعاد روسيا من سياستها تجاه آسيا الوسطى والقوقاز، مما أثار قلق روسيا. كما أن تعامل تركيا مع الجمهوريات من منطلق قومي طوراني أثار انزعاج روسيا ،وجعلها تعلن أن مناطق الإتحاد السوفييتي السابق مناطق نفوذ لها ، وهذا الأمر جعل تركيا تعود إلى التصالح مع المنطقة، و اعتمادها لمبدأ الجوار وتحسين العلاقة مع هذه الدول.[1]

الفرع الثالث : المشاركة والتوازن 2001 و ما بعد:

قبل التكلم عن هذه المرحلة، عرفت تركيا مرحلة الوعي واليقظة في عام 1993 و1995 وقد اتسمت هذه المرحلة بالسمات التالية:

_ عجز تركيا عن الوفاء بوعودها المالية التي قطعتها لجمهوريات آسيا الوسطى.

_ انزعاج روسيا من الدور الذي تلعبه تركيا في المنطقة باعتباره محددا لمصالحها وخطرا عليها.

_ عدم نجاح المشاريع التركية كمؤتمر الدول الناطقة بالتركية.

_ شك وتخوف القادة السياسيين في دول آسيا الوسطى من تخلي تركيا عن أذربيجان في صراعها مع أرمينيا على إقليم ناغورنو كارباخ.[2]

---

[1]-إيمان دني، "**البعد الاقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002-2023**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص سياسات مقارنة ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017), ص.173.

[2]-بكر محمد رشيد البدور، المرجع السابق، ص. 228.

أعادت تركيا التنسيق مع روسيا ودول أخرى خاصة ، في مجال القانون من أجل مكافحة الإرهاب، وربط الراديكالية الدينية في القوقاز و آسيا الوسطى، إضافة إلى اهتمام تركيا بعلاقاتها مع روسيا وإيران والولايات المتحدة انطلاقا من المصالح الاقتصادية ليس الرابطة الأثنية، حيث تقدمت المصالح النفطية وأنابيب النفط والغاز على معادها من المشروعات التركية في الإقليم، وهذا يفسر سياسات التحالف للمنطقة التي تنخرط فيها تركيا من أجل نقل نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين إلى الأسواق الدولية عبر تركيا، حيث قدمت هده الأخيرة تعهدات على ضمان أمن خطوط تقل الطاقة المارة عبرها، والمصدرة من الموانئ التابعة لها البحر الأسود وبحر إيجه والمتوسط وغيرها، ولهدا سميت هذه المرحلة بالمشاركة والتوازن.

المبحث الثالث: مجالات و آليات التعاون الاقتصادي بين تركيا و آسيا الوسطى

تسعى تركيا إلى تعزيز عمقها الاستراتيجي في آسيا الوسطى من خلال مضاعفة التواجد المؤسساتي والاقتصادي والمالي والثقافي في هذه المنطقة، ورفع من حجم ومستوى الدعم المقدم لها.

المطلب الأول: مجالات التعاون الاقتصادي

تطورت العلاقات الاقتصادية التركية مع جمهوريات أسيا الوسطى بشكل سريع خاصة على صعيد العلاقات التجارية والنقل والاتصالات، لكن يبقى المجال الأكثرية أهمية لتركيا هو الطاقة بسبب تبعيتها لروسيا.

الفرع الأول : المواد الأولية

شكلت تركيا في 2002 دبلوماسية جديدة سميت بدبلوماسية الطاقة التي سعت إلى إقامة مشاريع نفطية مع دول أسيا الوسطى، تمكن تركيا من نقل الطاقة بشكل آمن عبر منافذها وتصديرها من موانئها على البحر الأسود وإيجه والمتوسط إلى الدول المستهلكة، والتخلص من تبعيتها لروسيا في هذا المجال، وقد بينت الأزمة التي نشبت بين تركيا وروسيا شتاء 2015 ذلك. وتستورد تركيا 60 بالمئة من الغز والنفط من روسيا ، لذا تشكل الموارد الطاقوية لدول أسيا الوسطى حلا نهائيا لتبعيتها لذا وقعت وقعت تركيا اتفاقية مع تركمنستان سنة 1999 ، و أذربيجان في 2001 لتزويدها بالغاز الطبيعي.[1]

أولا-مشروع خط انبوب(باكو- نيلسي-جيهان):

بدأ مشروع نقل النفط عام 1998 وافتتح رسميا في 12 جوان 2006، حيث عملت تركيا جاهدة على نقل النفط من منابعه الأذربيجانية في بحر قزوين إلى تركيا عبر جورجيا، وحمل النفط الخام من

[1]-سرمد خليل إبراهيم البياتي, مرجع سابق, ص.187.

قزوين إلى البحر المتوسط. وقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية هذا المشروع دون الاهتمام برفض دول قزوين الأخرى الهامة المتمثلة في روسيا، إيران.[1]

تتم عملية تحويل مسار الأنبوب من منطقة أرطورم إلى أرزنكان، ومنها إلى منطقة قيصري .

خريطة رقم(03) خط أنبوب باكو–نيلسي–جيهان

المصدر :موقع : http://www.startimes.com

هذا الأنبوب يمر مباشرة إلى الجنوب نحو ميناء جيهان التركي، ويبلغ طوله 1.779كم ويمتد من العاصمة الأذربيجانية باكو ويمر عبر الأراضي الجورجية ومن ثّم إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، و يبلغ طول القسم الأذّربيجاني من الخط 440 كم، و260 كم عبر الأراضي الجورجية، و1076 كم عبر الأراضي التركية، حيث تبلغ القدرة الاستيعابية للأنبوب مليون برميل يوميا والقدرة القصوى له 10 مليون برميل فقط، ويعمل هذا الأنبوب لمدة 40 عاما.

واجه مشروع خط أنبوب باكو نيسلي –جيهان عدة تعقيدات تمثلت في :

– مرور الأنبوب بالقرب من المخربين الأكراد في جنوب شرق تركيا مما يؤثر على المصالح الاقتصادية التركية.

– التكلفة المرتفعة للمشروع حيث تصل إلى 2.5 دولار للبرميل الواحد، يضاف إليها ضريبة الرسوم الجمركة عبر الأراضي الجورجية والتركية ، والتي تصل بشكل عام إلى 32 سنة لكل برميل. تتوزع الرسوم الجمركية مابين12 سنة لجورجيا 20 سنة لتركيا على أمل زيادتها مستقبلا.

[1]– مصطفى دسوتي كسية، "ثروات أسيا الوسطى "، (مركز الحضارة للدّراسات السياسية)، ص.965.

ورغم هده التعقيدات حقق هدا المشروع العديد من المزايا لتركيا تتخلص في :

-جعل تركيا سوقا متناميا للطلب على الطاقة في المستقبل القريب جراء شراء تركيا جزء من النفط الأذربيجاني مباشرة من خط الأنابيب ، بهدف مساعدتها في تعويض الطلب في حالة احتمال تعرض بعض الخطوط الناقلة للطاقة لهجمات تخريبية.

- توفير جزء من العائدات النفطية التي ستحصل عليها تركيا كضريبة لمرور النفط الأذّربيجاني على أراضيها.

-إنعاش الاقتصاد التركي، مما دفع القادة الأتراك إلى إقامة هذا الميناء والذي سيكون ورقة رابحة تتحكم تركيا من خلاله التحكم في أسعار النفط. ناهيك عن مساهمة المشروع في زيادة الأهمية الجيوإستراتيجية، و الجيوالاقتصادية لتركيا ،وتخفيف العبء المروري في مضيق البوسفور والدردنيل، وتصبح ناقلات النفط اقل وزنّا وتلوثا للبيئة في هذين المضيقين. [1]

ثانيا- مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي (باكو-تيبلسي-ارضوم) (خط شاه دينيز)

بعد توقيع الاتفاق سنة1999 بشأن مسارات نقل الغاز الطبيعي من بحر قزوين إلى الدول المستهلكة ، اتخذت أذربيجان خطوات لتصدير الغاز الطبيعي الذري من حقل (شاه ذنيز)، الذي تضاعفت قدراته الإنتاجية، وبلغت حوالي (16-2.) مليار متر مكعب سنويا. وقد دخلت كل من تركيا، وأذربيجان، وجورجيا في مفاوضات لتحديد نقل الغاز الطبيعي أهمها:[2]

المفاوضات الموافقة على العقد في 12ماس 2001 في أنقرة على بيع الغاز الاذري المتواجد في حقل (شاه دينيز) إلى تركيا،ومن ثم يسوق إلى الدول الأوروبية. فضلا عن دخول شركات أجنبية للاستثمار في هذا الحقل، فحسب إحصائيات وزارة الطاقة الاذرية فان خط أنبوب (باكو-ارضوم) سيكون قادر على تصدير 7الى9 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي خلال عشر أعوام. وبذلك تكون الخطوط التركية المحلية متصلة بخطوط أوروبا عبر هذا المشروع.ومما لا شك فيه سوف تساهم هذه المشاريع بدرجة كبير في توطيد العلاقات التركية و اليونانية.

في عام 2008 بدأ حقل (شاه دينيز) الأذري بتصدير الغاز الطبيعي عبر أنبوب (باكو-ارضوم)، وأصبحت تركيا وجورجيا أول الدول المستهلكة للغاز الطبيعي المستخرج من بحر قزوين . يبلغ طول المشروع 3.3كم وتبلغ القدرة الإنتاجية للمشروع حوالي بليون متر مكعب سنويا، وقدرة قصوى للإنتاج

[1]-سرمد إبراهيم البياتي، مرجع سابق، ص ص.285.281.

[2]-نوفل لعمارة، مرجع سابق، ص.117.

بحوالي20 بليون متر مكعب سنويا، وبلغت قيمة المشروع حوالي 1.3 مليار دولار .وسيكون خط أنابيب (باكو–ارضوم) موازيا لخط أنبوب(باكو–تبلسي– جيهان)، والخريطة الآتية توضح خط أنبوب (باكو – تبلسي–ارضوم).[1]

الخريطة رقم 04 :باكو –تبلسي– أرضوم

المصدر :http//:www.googl.com

الفرع الثاني :المبادلات التجارية

سعت تركيا إلى تطوير التبادلات التجارية مع دول آسيا الوسطى، وتهدف تركيا من خلال تعزيز التبادلات التجارية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، وتأسيس سوق تركية مشركة تربطها مع دول المنطقة، على غرار السوق الأوروبية المشتركة. وقد اقترح الرئيس السابق اوزال توركت مجموعة من الاقتراحات أهمها:

– إلغاء الحواجز الاقتصادية تنجر عنها تحرير التجارة .

– رفع الرسوم الجمركية على تبادل السلع، والخدمات بين تركيا ودول آسيا الوسطى .

عرف حجم التبادلات التجارية بين تركيا ودول آسيا الوسطى تزايد مطردا، حيث قفز من 1.317 مليار دولار سنة 1972 إلى 3.409 مليار دولار سنة 2008اي ضعفي قيمة حجم التبادل

[1]– سرمد خليل ابراهيم البياتي، المرجع السابق، ص.295.

التجاري مقارنة بعام 2003. وقدرت المبادلات التجارية سنة 2015 بـــــ 22.65 مليار دولار حسب ماجاء به تقرير معهد الإحصاء التركي مقارنة بسنة 2010، حيث زادت قيمة التبادلات ب 7.15مليار دولار.[1]

عموما تشمل المبادلات التجارية التركية الدول التالية :

-التبادل التجاري بين تركيا وتركمنستان :

تعتبر المبادلات التجارية بين تركيا، وتركمانستان متميزة مقارنة مع دول آسيا الوسطى ، ويرجع ذلك إلى العلاقات والروابط التاريخية المشتركة بين البلدين التي انعكست على الجوانب الاقتصادية والتجارية. ووقعت العديد من الاتفاقيات على الاقتصادية أهمها:

- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري في عام 1991.
- اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين البلدين عام 1992.
- اتفاقية تأسيس اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين في علم 1995.
- اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين البلدين في عام 1995.
- اتفاقية التعاون الدولي في مجالات الاقتصاد والتجارة في عام 2007.
- بروتوكول اللجنة الاقتصادية المشتركة في مجالات التبادل التجاري في عام 2008.
- بروتوكول تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة بين البلدين في عام 2010.

يشهد التبادل التجاري من خلال هده الاتفاقيات تطورا مستمرا، ففي عام 1992 بلغت الصادرات التركية إلى تركمنستان 7.2مليون دولار.أما الواردات فبلغت 21.1 مليون دولار، ليبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 28.4 مليون دولار، وسجل الميزان التجاري عجزا لتركي.في عام 2011 اتفق الطرفان على استخدام عملتيهما خلال التبادل التجاري بعد الاتفاق حول سعر صرف موحد لكلا العملتين، من أجل في تعزيز التبادلات التجارية بين البلدين.[2]

وتتكون أهم الصادرات السلعية التركية إلى تركمنستان من الأجهزة الكهربائية، زيوت ومحركات، المنسوجات، السجاد، المنتجات الغذائية والحديد والصلب. أما الواردات التركية تتكون من القطن الخام، الجلود الخام، المواشي، منسوجات الغزل والنسيج، مواد طبية, الفواكه.

---

[1] – Roman Mogilevskii, « **Trends and patterns in foreign trade of central Asian Countries (**Institute of public policy and Administration),2012.p10

[2] –سرمد خليل إبراهيم البياتي، مرجع سابق، ص ص250– 251.

-التبادل التجاري بين تركيا وكازاخستان :

يعد مستوى تجارة تركيا مع كازاخستان الأعلى بين الجمهوريات الأخرى، حيث بلغت قيمة التبادلات التجارية بين البلدين 797.8 مليون دولار في عام 2004[1] مقارنة مع سنة1992. أما نسبة الواردات فوصلت إلى 10.5مليون دولار، ليبلغ بذلك حجم التبادل التجاري بين البلدين 29.9 مليون دولار الذي زاد بعد توقيع اتفاقية الشراكة في 2010.[2]

وبعد توقيع اتفاقية 30-04-2018 بين تركيا وكازاخستان حددت نسبة التبادلات التجارية بين الدولتين 855 مليون دولار حسب ما جاء في تقرير في مارس 2018 الذي أورد ان التبادلات التجارية في هذه المنطقة زادت بنسبة 28.8 % مقارنة بسنة 2017.[3]

تتكون الصادرات السلعية التركية إلى كازاخستان من المنتجات الغذائية والحديد والصلب ،الآلات، المعدات، قطع الغيار، أمّا الواردات السلعية التركية فتتكون من النحاس ومصنوعاته.

-التبادل التجاري بين تركيا وأوزباكستان:

عملت تركيا على عقد سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والتي تعتبر الأساس القانوني في العلاقات الاقتصادية بين البلدين أهمها :

-اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري سنة 1992

-اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين البلدين سنة 1992

-بروتوكول إنشاء اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين سنة 1994

-اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين البلدين سنة 1995

-اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري على المدى الطويل سنة 1998

-بروتوكول اللجنة الاقتصادية المشتركة لتطوير العلاقات التجارية سنة 2003

-بروتوكول اللجنة الاقتصادية المشتركة لتطوير الصناعات بين البلدين سنة2008.[4]

---

[1] جراهم فولر، "مرجع سابق، ص.194.

[2] سرمد خليل ابراهيم البياتي، المرجع السابق، ص.253.

[3] http// : www.Turkish. statistical Institute foreign trade statistics,March.2018,h10:30mn

[4] -سرمد خليل ابراهيم البياتي، المرجع السابق، ص.255.

وصلت المبادلات التجارية الاوزبكستانية التركية إلى 325.9 مليون دولار عام 2004.[1] وتشهد العلاقات بين الطرفين نوعا من التوتر نتيجة لعدة أسباب أهمها اتهام أوزبكستان الساسة الأتراك بتعاونهم مع الإرهاب، و انعكاسات الأزمة المالية الروسية على الاقتصاد الأوزباكستاني.

- التبادل التجاري بين تركيا وقيرغزيستان :

يعد التبادل التجاري بين تركيا وقرغيزستان بطيء رغم الروابط التاريخية والثقافية التي تجمع البلدين. وتسعى قيرغيزستان منذ استقلالها إلى توطيد العلاقات الاقتصادية مع تركيا عن طريق إتباع سياسات اقتصاد السوق ، وتطبيق النموذج الاقتصادي لتركي ،وهو الأمر الذي دعا إليه رئيس قرغيزستان المازبيك أتامباييف. وكانت أولى المبادرات بين البلدين هو عقد سلسلة من الاتفاقيات أهمها :

- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري سنة 1992 .
- اتفاقية التعاون في مجال الاقتصاد والصناعات المشتركة بين البلدين سنة 1997.
- اتفاقية الازدواج الضريبي سنة 1995 .
- اتفاقية تشكيل اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين سنة 1998 .
- اتفاقية التعاون في مجال التعريفة الجمركية سنة 1999.
- اتفاقية الازدواج الضريبي والتعاون الاقتصادي على المدى الطويل سنة 2002 .
- اتفاقية الشراكة الاقتصادية سنة 2010.[2]

الفرع الثالث: الاستثمار:

مند استقلال دول آسيا الوسطى ، سعت تركيا إلى ترتيب علاقاتها مع هذه الدول من خلال بناء شبكة متميزة من الاستثمارات، حيث وقعت تركيا وكازاخستان بروتوكول تأسيس مجلس الأعمال (التركي-الكازاخي) سنة 1992، غير أنّ بيئة الاستثمار كانت غير ملائمة لرجال الأعمال الأتراك. وتحتل نسبة الاستثمارات التركية المرتبة الرابعة في كازاخستان بعد الولايات المتحدة , وكوريا الجنوبية ,وبريطانيا، و احتلت المرتبة الأولى في قطاع التشييد ، والمقاولات التي بلغت قيمتها7.5 مليار دولار سنة

تم إنشاء مشروع مشترك بين تركيا و كازاخستان مع شركة النفط الكازاخية الوطنية لبناء محطات النفط في المنطقة الشمالية الغربية من كازاخستان، ولتطوير النفط الكازاخي بمبلغ إجمالي قدره750 مليار دولار. بلغت الاستثمارات التركية المباشرة في طاجكستان11.5 مليون دولار .كما قامت

[1]-جراهم فولر، مرجع سابق، ص.194.

[2] -سرمد خليل ابراهيم البياتي، المرجع السابق، ص.256 ص.285.

الشركات التركية بالاستثمار في قطاعات عدة مثل السياحة والمواد الإنشائية . وفي إطار مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية Diek افتتحت تركيا في عام 1992 بنك التصدير والاستيراد" Eximbank"، وهو بنك مشترك بين تركيا ودول آسيا الوسطى للإسهام في المشاريع التنموية لزيادة التعاون الاقتصادي والتجاري بين تركيا ودول آسيا الوسطى.[1]

المطلب الثاني : آليات التعاون الاقتصادية

عززت تركيا علاقاتها بدول المنطقة من آليات التعاون المتعدد الأطراف، أهمها منظمة التعاون الاقتصادي ECO ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الاسود1992.

الفرع الأول: منظمة التعاون الاقتصاديEco :

تأسست منظمة التعاون الاقتصادي في 27 جانفي 1980 خلفا لمنظمة التعاون الإقليمي للتنمية التي تشكلت في جوان 1964، وضمت إيران وتركيا وباكستان،وقد كانت هذه الدول الثلاثة مرتبطة بعدة روابط مع البلدان الغربية لاسيما بريطانيا والولايات المتحدة من خلال منظمة الحلف المركزي. جاء إنشاء هده المنظمة بهدف تطوير التعاون بين الدول الثلاثة في مختلف المجالات ، ومع قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979. تجمد نشاط المنظمة نتيجة لعدة أسباب ،وأعيد صياغتها مجددا تحت اسم منظمة التعاون الاقتصادي Eco .

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي في 1991،انضمت أذربيجان وتركمنستان وأوزبكستان إلى المنظمة في الاجتماع الوزاري الثاني لأعضاء المنظمة في1992/2/6 وتم قبولها في نوفمبر 1992، ثم انضمت كازاخستان وطاجكستان وأفغانستان إلى المنظمة، ليصل أعضائها إلى عشرة دول.

وتم تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي بهدف :

-تطوير التبادل التجاري بما يضمن حرية التجارة بين الدول الأعضاء.

- التعاون بين الغرف التجارية في الدول الأعضاء.

- القيام بمشروعات مشتركة مثل تحسين شبكات النقل والمواصلات

- تخفيض الرسوم البريدية بين الدول الأعضاء

- تشجيع حركة السياحة وتنقل الأفراد بين الدول الأعضاء

[1]- عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص ص.297.308.

– تطوير التعاون في مجالات التربية والعلوم والزراعة والصناعة ،وإقامة بنوك مشتركة لتشجيع وتمويل الاستثمارات بين الدول الأعضاء.

تقرر في القمة الأولى للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإقليمي للتنمية في تركيا في 1964/7/21 إنشاء أمانة للمنظمة ولجان تخطيط. أما في قمة طهران في 1985/01/27 فتم إنشاء جهاز وزاري يعقد اجتماعه سنويا وبالتناوب في عواصم الدول الأعضاء . وتقرر أيضا إنشاء مجلس مستقل للتخطيط لتسيير التعاون في مختلف المجالات ، إلى جانب اللجان الوظيفية المتخصصة والمعنية بتحقيق التعاون في هذه المجالات

بعد انضمام دول وسط آسيا وأفغانستان أصبحت أجهزة المنظمة كالتالي:

–اجتماعات القمة لرؤساء الدول الأعضاء ، وتعقد هذه الاجتماعات كلما دعت الحاجة.

–المجلس الوزاري ويضم مساعدين، نواب، وزراء الخارجية، ويعقد اجتماعا سنويا واجتماعات طارئة إن قضت الحاجة.

–اللّجان الوظيفية.

–مجلس التخطيط.

–الأمانة العامة.

– إنشاء البريد عام (1988)، الغرفة التجارية(1990)، وبنك الاستثمار(1991).

تم التركيز في هذه المنظمة على مشروعات البنية التحتية تحديدا، مثل مد شبكة من الطرق البرية بين الدول الأعضاء وصولا إلى المنافذ البحرية الموجودة في كل من تركيا و إيران وباكستان. غير أن هده المشروعات شهدت نقص التمويل، كما شهدت المنظمة تنافس تركي إيراني.[1]

تبقى المنظمة مبنية في إطار شكلي أي هيكلي فقط مما حولها إلى آلية للمراقبة المتبادلة بين إيران وتركيا، من حيث تركيزها على تخفيض الرسوم الجمركية لصالحهما.

الفرع الثاني: منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود KEiK عام 1992:

البحر الأسود عبارة عن بحر داخلي يقع بين الجزء الجنوبي الشرقي لأوروبا وآسيا الصغرى، يتصل بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق مضيق البوسفور وبحر مرمرة، ويتصل ببحر آزوف عن طريق مضيق كيرتش، وتبلغ مساحته نحو 20 مليون كيلومتر مربع. ويشكل البحر الأسود أكبر حوضا

[1] محمد السيد سليم, **آسيا والتحولات العالمية**، ط1، (القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، د س ن)، ص ص.167.168.

بحريا قريبا من تركيا، حيث وقعت هده الأخيرة تحت ضغط نتيجة محاصرتها من الدول المطلة على البحر الأسود . خلال الحرب الباردة كان نصيب صادرات تركيا عن طريق البحر يقدر 6 %، وكانت مجمل وارداتها7% كما قدرت نسبة الملاحة 1 % وهذا يوضح إهمال تركيا لمنافذها البحرية .

بعد انتهاء الحرب الباردة حدث تغيير في بنية إستراتجية الملاحة البحرية وفي وضع البحر الأسود مما دفع بتركيا للمشاركة في تأسيس منظمة البحر الأسود يوم 25جوان1992 باجتماع زعماء أحدى عشرة بلدا أين تم التوقيع على إعلان القمة "وبيان البوسفور"، كرد فعل على المشكلات التي شهدتها المنطقة خلال التسعينات. وشكلت هده المنظمة من أجل تشجيع الاستقرار، والعلاقات الاقتصادية بين أطرافها، وتضم في عضويتها ستة دول مطلة على البحر الأسود وهي :تركيا، بلغاريا، رومانيا، أوكرانيا، جورجيا، روسيا، أرمينيا، أذربيجان، اليونان، مولدفيا، صربيا، وتعتبر إسرائيل من بين الدول المراقبة ومقرها اسطنبول.

تأسست الأمانة الدولية الدائمة لمنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود في مارس 1994، وتتكون من مجلس وزراء الشؤون الخارجية الذي يمثل الجهاز الرئيسي لصنع القرار داخل المنظمة، وينعقد كل ستة أشهر على الأقل، ولكن يمكن عقد اجتماعات إضافية بناء على طلب دول الأعضاء، وتهدف المنظمة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة، وتحقيق الاستقرار والسلام في حوض البحر الأسود. [1]

الفرع الثالث: مؤسسة تيكا (TIKA)

تأسست تيكا عام 1992 داخل وزارة الخارجية التركية من أجل تقديم معونات تنموية لجمهوريات آسيا الوسطى. وتسعى هذه المؤسسة إلى الحد من الفقر والاستدانة، وتعتبر دول آسيا الوسطى والقوقاز هي شريكها الأول ،والهدف الرئيسي من هذه الشراكة هو مساعدة هده الدول في عمليات التحول الاقتصادي.

في بداياتها تأسست تيكا كمديرية اقتصادية وثقافية وتعليمية تابعة لوزارة الخارجية، من أجل مساعدة الدول الناطقة باللغة التركية في مسارها التنموي، وتطوير التعاون من خلال المشاريع في جل المجالات حسب ما جاء به رئيس المؤسسة سردار كام سنة 1990[2]. تشارك تيكا مع عدد من المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي في تقديم المساعدات الإنمائية، كمشاريع التعاون والاستثمارات والقروض، و المساعدات الإنسانية كبناء السلام ، والمساهمات الدولية لدعم الجهود الدولية المشتركة. أما فيما يخص مجالات العمل تقدم المؤسسة :

– تنمية البنية التحتية الاجتماعية

---

[1]– أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص.186.

[2]- OZDEN EREN »**an institutional approach to Turkey s relation with Central Asian Countries** »,in the program of Eurasian Studies,sptember2013,p34(pdf).

- تطوير البنية التحتية الاقتصادية
- تطوير قطاع الإنتاج (الزراعة ،الغابات ، تربية الحيوانات).[1]

يتضح لنا أن أهداف المؤسسة لم تقتصر فقط على الشؤون الاقتصادية بل تجاوزتها إلى ترويج النموذج التركي، عن طريق تقديم الثقافة التركية واللغة والدين. كما تعبر المؤسسة تضامنها مع لشعوب أسيا الوسطى، وعليه لم تتشكل مؤسسة تيكا من أجل إقامة التعاون مع دول آسيا الوسطى بل أصبحت عبارة عن قوة ناعمة تقوم تركيا من خلالها بتحقيق كل البرامج والأفعال لإرساء النموذج التركي .

الفرع الرابع : مؤسسة تركصوي Turksoy

أنشأت تركيا مؤسسة (Turksoy) عام 1993 التي ضمت أذربيجان ، قيرغيزستان ،أوزبكستان والدول الناطقة بالتركية التي تسعى إلى تطوير التعاون في المجالات الثقافية والتراثية وحماية القيم المشتركة. وفي إطار هذه المنظمة بدلت تركيا جهود في هذا الجانب لتوسيع مجالات الاتصال والتعاون الثقافي بينها وبين دول آسيا الوسطى من خلال :

-حصول 10 آلاف طالب سنويا من دول آسيا الوسطى والقوقاز على منح الدراسة في تركيا في إطار مشروع المنح الدراسية الكبرى، والذي أطلقه الرئيس السابق أوزال توركت. وقد بلغ مجموع أعداد المنح الدراسية التركية إلى دول آسيا الوسطى سنة 1998 إلى 6439 ألف ، وفي سنة 2002 تراجعت المنح الدراسية إلى 2757 بسبب توتر العلاقات التركية الأوزبكية ،فضلا عن المشاكل الداخلية أدى تراجع في أعداد المنح الدراسية بشكل كبير .

-تعدد الوفود السياسية والاقتصادية والثقافية وتكثيف زيارات المدرسين والأساتذة الأتراك إلى تلك الدول

-تشغيل قنوات فضائية مرتبطة بالأقمار الصناعية Turk Sat تبث البرامج الثقافية والتعليمية والدينية باللغة التركية مند سنة 1994 لإيصال الثقافة التركية إلى شعوب آسيا الوسطى .

- تطوير وسائل الاتصال والنقل الجوي والبري بين اسطنبول وعواصم دول آسيا الوسطى .
- اهتمام الصحافة والرأي العام التركي بدول آسيا الوسطى.[2]

[1]- https : //ww.unece.org «**Turkish International cooperation and Development Agency** ».15/05/2018,h09:30m,pp.p1.p2.

[2]-سرمد ابراهيم خليل البياتي، مرجع السابق، ص ص.98.97.

يتبن لنا أن السياسة الخارجية التركية ركزت على البعد الاقتصادي خاصة أن دول آسيا الوسطى لها إمكانيات جيواقتصادية كبيرة مما تتيح لتركيا من تطوير قدراتها الاقتصادية خاصة في مجال الطاقة وهذا ما عملت عليه تركيا ببناء مجالات تعاون اقتصادية بينها وبين دول المنطقة كالموارد الأولية ،الاستثمار ،التجارة هذا ما يمنح لتركيا أن تكون لها دور فعلا في المنطقة وقد زاد من توطيد العلاقات الاقتصادية أكثر وأكثر هو بناء هذه العلاقات تحت طابع مؤسساتي أين يضمن المصالح التركية ومصالح دول منطقة آسيا الوسطى.

الفصل الثالث

لقد كانت للخصائص التي تتمتع بها منطقة آسيا الوسطى أثر كبير في ازدياد حدة التنافس والدولي، وكان للأهمية الاقتصادية والموقع الجغرافي أثر في تحديد نقاط الالتقاء والاختلاف فيما بين الأطراف المتنافسة على هذه المنطقة. ويشكل التنافس الدولي عائقا أمام الأهداف والمصالح الاقتصادية التركية في آسيا الوسطى، لهذا يتوقف حدود الدور التركي في المنطقة مستقبلا على مدى تصاعد هذا التنافس خاصة بين القوى الكبرى، وقدرة السياسة الخارجية التركية على تعميق علاقاتها المتعددة الأبعاد بدول المنطقة مستغلة في ذلك الروابط اللغوية والدينية والعرقية.

سنتطرق في الفصل الثالث للتنافس الدولي الذي يشمل قوى كبرى وأخرى إقليمية في منطقة آسيا الوسطى، وتأثير هذا التنافس على المصالح الاقتصادية الحيوية التركية، وكذا مستقبل التوجه الاقتصادي التركي في المنطقة.

المبحث الأول: التنافس الدولي والإقليمي في آسيا الوسطى وتأثيره على المصالح الاقتصادية التركية

لقد أدت الأهمية الجيواقتصادية والجيوسياسية لمنطقة آسيا الوسطى إلى احتدام التنافس الإقليمي والدولي عليها باعتبارها المخزون العالمي الثاني للطاقة بعد الشرق الأوسط وبالتالي أثر هذا التنافس على الوجود التركي في المنطقة أين أصبح الدور التركي محصور بقوى كبرى في منطقة آسيا الوسطى.

المطلب الأول :التنافس الدولي في آسيا الوسطى

تختلف القوى الدولية المتنافسة في منطقة آسيا الوسطى من حيث القدرات ووسائل التأثير، وكذلك في الأهداف والمصالح الإستراتيجية. تتمثل هذه القوى في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، الصين والإتحاد الأوروبي.

الفرع الأول : الوجود الروسي

تعتبر آسيا الوسطى مجالا حيويا لروسيا ومحورا أساسيا لنفوذها. وتسعى روسيا للحفاظ على وجودها في المنطقة خوفا من وجود أي قوة تنافسها على ارثها السابق الذي ورثته عن الاتحاد السوفييتي ، وكذلك تأمين مصالحها الحيوية، لذا تعمل روسيا على عقد اتفاقيات وتحالفات مع بعض الدول لتعزيز نفوذها في آسيا الوسطى باعتبارها جزء من أمنها القومي، وتحاول باستخدام مختلف الوسائل للعمل على توسيع قاعدة نفوذها الإقليمي بما يتلاءم وطبيعة المصالح المتبادلة بين الجانب الروسي ودول المنطقة . ويمكن إرجاع التواجد الروسي إلى عدة اعتبارات يمكن إدراجها في ما يلي :[1]

– تؤكد روسيا أن منطقة آسيا الوسطى هي المجال الذي تستمد منه قوتها، لذا تدعم الأمن الجماعي مع هذه الدول في إطار رابطة الكومنولث للدول المستقلة من أجل حفظ السلام والاستقرار في منطقة آسيا الوسطى، وعم إفساح المجال لدولة أخرى للتغلغل في المنطقة ومنافستها.

–وجود عدد كبير من الروس في المنطقة وباقي دول الكومونولث ، ويمثلون نسبة سكان هامة من دول المنطقة.

–تشكل التدخلات الإقليمية المتزايدة في المنطقة خطرا على امن روسيا وفقدان نفوذها الإقليمي ، قد أدت هذه التخوفات إلى حدوث توافق جديد بين الساسة الروس فيما يتعلق بالتعامل مع قضايا المنطقة لمنع

[1]–عبد الله فلاح عودة العضايلة، مرجع السابق، ص.67.

نفوذ القوى الإقليمية والدولية. تستخدم روسيا في هذا الاتجاه رؤيتها التقليدية المتمركزة حول إعادة استخدام كافة الإمكانات الاقتصادية والسياسة وحتى العسكرية .

– تسعى روسيا إلى الاستفادة من المصادر الطبيعية والمخزون الاستراتيجي من النفط والغاز في آسيا الوسطى ، وتضغط دول آسيا الوسطى بالمقابل على روسيا كي يستمر وجودها كضمان للأمن, وتنطلق روسيا في علاقتها مع دول آسيا الوسطى من مجموعة من الأهداف والمصالح التي تسعى تحقيقها .

– تحاول روسيا تحقيق مكاسب اقتصادية باستغلال حاجة هده المناطق لمرور نفطها عبر روسيا ، حيث تسعى لإقامة خطوط أنابيب النفط من شمال بحر قزوين مرورا بالأراضي الروسية . وتتخلص المصالح الاقتصادية الروسية في آسيا الوسطى فيما يلي :

– استفادة الشركات الروسية من رأس المال المضاف بواسطة المستثمرين الأجانب، حيث تستفيد الشركات الروسية من أحدث التكنولوجيات الحديثة والخبرات التجارية للشركات الأجنبية، وهذا ما حدث من خلال تعاون شركتي لوكأ وبل وغاز بروم الروسيتين مع الشركات الأجنبية ،حيث أدركت كلتا الشركتين أن دول المنطقة لن تقبل أن تشتركا في عمليات التنقيب عن النفط إن لم تقبل التعاون مع شركات أجنبية .

– الحد من تغلغل شركات البترول الغربية والأمريكية في منطقة أسيا الوسطى، فبعد انهيار الإتحاد السوفييتي نشأت 15 دولة جديدة، بما فيها روسيا التي تسعى لاستعادة السيطرة عليها بحجة أهميتها الإستراتجية لها، وكونت مؤسسات إقليمية عدة لهذا الغرض أهمها كرابطة الدول المستقلة ، منظمة الأمن والتعاون المشترك وقوات الرد السريع الملحقة بها، منظمة شنغهاي ،والاتحاد الجمركي الذي يضم روسيا بيلاروسيا وكازاخستان. وتهدف هذه المؤسسات إلى تعميق التعاون الاقتصادي والإنمائي و التطويري، والدفاع عن أمن المنطقة السوفييتية السابقة واستقرارها.

– السعي لإقامة خطوط أنابيب نفط في شمال بحر قزوين تمر بالأراضي الروسية، اذ تعمل روسيا جاهدة للحيلولة دون إقامة خطوط النفط الممتدة من الشرق إلى غرب بحر قزوين، والتي ستؤدي إلى نقل النفط من تركمانستان وكازاخستان بهدف أن تحظى بدعم لإقامة خطوط أنابيب في شمال بحر قزوين تمر بالأراضي الروسية .[1]

[1]–نفس المرجع ، ص ص.68– 71.

– إحياء طريق الحرير الذي يعتبر منذ مطلع القرن 11 من أهم طموحات الجيوبولتيكية والإقتصادية التي تسعى روسيا إلى تحقيقها في الجمهوريات الإسلامية المستقلة ،حيث تسعى روسيا إلى جعل هذا الطريق ممرا حتميا يربط بين مختلف أطراف روسيا. وتراهن روسيا على الممرات التالية :

– طريق قاري باستعمال الشبكة الجديدة العابرة لسيبيريا

– طريق جوي يمر على روسيا باستعمال طائرات الشحن

– طريق بحري يمر على المياه المتجمدة شمالا

ومن أهم الخطوط التي تعتمد عليها روسيا في نقل مصادر الطاقة إلى الأسواق العالمية ؛ خطوط نقل النفط كخط أتيرا وأسمار، باكو نوفو روسيسك، خط باكو سوسيا؛ وخطوط نقل الغاز الطبيعي كنظام أنابيب غاز البروم ،خط أنابيب عبر البلقان .[1]

الفرع الثاني: الوجود الأمريكي

شكلت المصالح الاقتصادية والتجارية الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى، أهم العوامل التي صاغت التوجه الدبلوماسي الأمريكي نحو المنطقة. فجميع البعثات الأمريكية إلى المنطقة أكدت على حيوية المنطقة كمجال استثماري واعد أمام الشركات الأمريكية خاصة في المجال النفط والغاز، والمعادن الطبيعية. من خلال هدا سعت أمريكا إلى :

– تعزيز ودفع عمليات الإصلاح، والانتقال الاقتصادي في المنطقة، حيث قدمت الولايات المتحدة سنة 1993 مساعدات مالية لدول آسيا الوسطى قدرت حوالي 379 مليون دولار لآسيا الوسطى في شكل معونات إنسانية .

– توقيع اتفاقيات ثنائية مع بعض دول آسيا الوسطى، وتوقيع اتفاقيات مع بعض المؤسسات الأمريكية الخاصة، مثل شركة الاستثمار الخاص لما وراء البحار، وتقديم القروض التي تضمنها الحكومة للشركات الأمريكية لتنشيط دورها في آسيا الوسطى.[2]

---

[1]–محمد السيد سليم ،جابر عوض ،نورهان الشيخ ،"**طريق الحرير الجديد**"،(القاهرة ،مركز الدراسات الآسيوية ،2001) ،ص 126.

[2]–لزهر وناسي ،"**الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد احداث11 سيتمبر2001**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008–2009)، ص ص.117–118.

– جودة بترول آسيا الوسطى الذي يوجه إنتاجه نحو التصدير الخارجي أكثر من الاستهلاك الداخلي.

وتهدف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى إلى تحقيق ما يلي:

– تعزيز سيادة الدول المستقلة حديثة الاستقلال وازدهارها .

– تعزيز الفرص التجارية للشركات الأمريكية.

– تدعيم أمن الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ،وضمان تدفق إمدادات الطاقة إلى الأسواق العالمية .

– الحيلولة دون أن تصبح روسيا هي المزود الرئيسي للنفط إلى أوروبا .

– سعي الولايات المتحدة للتغلغل والحد من النفوذ الروسي فيها .

بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة تركز على البعد العسكري و الأمني في المنطقة حيث تتمثل هذه الأهداف على :

– استمرار مواجهة الإرهاب الناجم عن التنظيمات المتطرفة في آسيا الوسطى .

– تأمين الاستقرار السياسي والأمني والوجود العسكري الأمريكي الدائم في أفغانستان.

– احتواء النفوذ الروسي –الإيراني في آسيا الوسطى واستبداله بنفوذ الأمريكي

– محاصرة إيران من الشمال والشرق ، وإيقاف تجارة المخدرات وانتقال الأسلحة عبر الحدود ، خصوصا بعدما تردد عن إمكانية حصول جماعات مسلحة على رؤوس نووية أو مواد نووية من جمهوريات الاتحاد السوفييتي في ظل حالة الفوضى التي أصابت الترسانة النووية عقب تفكك الاتحاد السوفييتي.

– السيطرة على قواعد اللعبة الدائرة بين الشركات المتعددة الجنسيات في مجال النفط والغاز والخدمات البترولية التي تنتمي إلى عدة دول منها الصين وروسيا.

– مواجهة تحديات نمو النفوذ الصيني في المنطقة وتمدد علاقاته النفطية مع دول آسيا الوسطى

– تشكيل أحلاف عسكرية مع دول الجوار الروسي لمحاصرة موسكو ،فضلا عن تقديم الدعم العلني للقوى السياسية الداخلية.[1]

[1] عبد فلاح عودة العضايلة، مرجع سابق، ص ص.85.79.

الفرع الثالث :الوجود الصيني

تشهد الصين نموا اقتصاديا سنويا يفوق 10 % ،وفي ظل الحاجة الملحة للطاقة، وارتفاع الطلب الداخلي على النفط والغاز تبحث الصين عن اكتفائها الذاتي من مورد الطاقة ممثلة في آسيا الوسطى. وقد وصلت قيمة التبادلات التجارية بين الصين وآسيا الوسطى إلى أكثر من 10 مليارات الدولارات، خاصة في مجال النقل وبناء خطوط نقل الغاز، كمشروع نقل الغاز التركماني إلى الصين لمدة ثلاثين عاما والموقع في العاصمة عشق أباد في أبريل 2006.[1]

تنتاب الصين مخاوف كبيرة من أن يؤثر صعود النزعة القومية والدينية في دول آسيا الوسطى على أقلياتها المتواجدة على حدود هذه الدول. إضافة إلى نظرة الصين للمنطقة على أنها مصدر مهم للطاقة التي تتعاضم مع حاجيات الصينيين، في المقابل تحرص الصين على لعب دور مهم في تنمية اقتصاديات دول المنطقة وربطها بالاقتصاد الصيني.

تحاول الصين تقديم نفسها كنموذج تنموي قائم على اقتصاد السوق الاشتراكي باعتباره النموذج الأصلح في المنطقة وفقا للخطوات الآتية :

- التكافؤ والمنفعة المتبادلة.
- توسيع أشكال التعاون.
- استخدام المصادر المحلية.
- تطوير النقل وبناء طريق الحرير الجديد.
- تقديم مساعدات اقتصادية محددة كمؤشر للصداقة ، وتعطي الصين الأولوية في التعامل الاقتصادي والتجاري مع دول المنطقة، بحيث تعتبر اقتصاديات الطرفين مكملة لبعضهما البعض وليس متنافسة. وقامت الصين بإنشاء خطوط سكك حديد وعدد من الموانئ في بعض المقاطعات من بينهم زينغيانغ، وبناء مطارين دوليين فيها . وتعتبر الصين ثاني اكبر شريك تجاري مع كازاخستان وقيرغيزستان، وتحافظ على علاقاتها في المنطقة من خلال الدبلوماسية الاقتصادية.[2]

[1]-لزهر وناسي، مرجع سابق، ص.100.

[2]-عبد الفلاح عودة العضايلة، المرجع السابق، ص.108.

اتجهت الصين نحو جمهوريات وسط آسيا الوسطى من خلال عدة أدوات؛ سياسية كتطوير العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع الجمهوريات الإسلامية منذ استقلالها، من خلال فتح سفارات وقنصليات في معظم الجمهوريات لإدارة شؤونها هناك، وتكثيف الزيارات الرسمية بين المسؤولين الصينيين وقادة الجمهوريات الإسلامية، التي بدأها الرئيس الأوزبكي سنة 1992 واستمرت حتى بعد إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون الإطار المؤسساتي الذي يربط الصين بالجمهوريات الإسلامية.[1]

تكافح الصين من أجل سلامة الأمن الداخلي والخارجي، وذلك بالحد من حدة التوتر بالنسبة لحركات التحرر كاليوغور المتمردة في مقاطعة شينجيانغ الغربية، بالإضافة إلى التطلعات الانفصالية الموجودة داخل بعض الجماعات كجماعة الأويغور التي تسعى إلى بناء دولة منفصلة عن الصين. ويشترك الإيغور في التجانس الإثني مع دول منطقة آسيا الوسطى، وبالتالي فإن العلاقات مع الجمهوريات المجاورة لها أهمية قصوى بالنسبة للصين.[2]

الفرع الرابع : الوجود الأوروبي

يعتبر تواجد الاتحاد الأوروبي في منطقة آسيا الوسطى متأخرا نوعا ما مقارنة بالدول الأخرى. وتهدف سياسات الاتحاد إلى إيجاد سبل تمكنه من أن يكون فاعلا أساسيا في المنطقة لذا صاغ مصالحه على أسس اقتصادية وأمنية و براغماتية ،حيث يعد اكبر شريك تجاري لآسيا الوسطى سنة 2014 بـــــ 22 مليار دولار بعد الصين.

وتختلف إستراتيجية الاتحاد الأوروبي عن باقي استراتيجيات الدول الأخرى، فهي عبارة عن امتداد لعلاقاتها الخارجية، كما وسع الاتحاد الأوروبي تجارته مع دولة كازاخستان، والتركيز على الأمن و الطاقة.[3]

تتبع أوروبا نحو هده المنطقة أهداف ومصالح سياسية و اقتصادية متمثلة في :

- استغلال انفتاح هده الدول الجديدة من اجل الاستقلال عن الشرق الأوسط, وبالتالي الاستقلال عن تبعيتها الإستراتجية للولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1]–هاني الياس خضر ،" التنافس الدولي في منطقة آسيا الوسطى –دراسة في المقاصد والنتائج "، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ، العدد18 ،2016 ،ص31.

[2] - Michele Romanosky ,Directorate –General for external policies ,Policy Separtment,"THE Eu in central Asia :the regional context .p03.(pdf).

[3]–سيباستيان بيروس ،ترجمة محمود محمد الحرثاني ،"الاستراتيجية الاوروبية بآسيا الوسطى :التوازن الإقليمي والطاقة"،2015 ،ص.04.(pdf)

- التقارب السياسي مع روسيا عن طريق سياسة التعاون الاقتصادي, واتفاقيات سياسية مع شركاء اقل شان.
- تفضيل التعاون الإقليمي ما بين الدول المستقلة من أجل خلق مناخ استثماري للشركات الأوروبية العالمية.
- الرغبة في بناء استقرار سياسي في منطقة السوفيتية السابقة من أجل عملية التحول نحوى الديمقراطية و نظام السوق ,لأن مصالح الأسواق الأوروبية تتطلب استقرار سياسي كشرط أولي.
- اتبعت السياسية الأوروبية إستراتجية اتجاه دول جنوب القوقاز حيث ركزه على ثلاث محاور أساسية لها و هي :
  - التحول نحوى الديمقراطية و اقتصاد السوق كمطلب أولي لتحقيق السلام.
  - التعاون الإقليمي في إطار إستراتجية التحالفات.
  - التكامل في عمليات صنع القرار الأوروبي (ميثاق الطاقة ومنظمة الأمنو التعاون الأوروبي).[1]

المطلب الثاني : التنافس الإقليمي في آسيا الوسطى

الفرع الأول: الوجود الإيراني

يقوم التواجد الإيراني في منطقة آسيا الوسطى على عدة اعتبارات أهمها؛ أهمية المنطقة اقتصاديا بالنسبة لإيران، وسعي هذه الأخيرة إلى خلق نشاط اقتصادي كبير وحرمان منافسيها من التغلغل في المنطقة من خلال تطوير شبكة المواصلات البرية بين إيران وآسيا الوسطى، حيث قامت إيران ببناء طريق مشهد –سرخس وربطه بشبكة السكك الحديدية في آسيا الوسطى ،التي تصل إلى الخليج العربي عن طريق إيران. وبذلك تصبح إيران هي المسؤولة عن فتح وغلق الطريق، مما يسمح لها التحكم في الرسوم الجمركية وطرق التجارة ، والوصول بسهولة إلى الشرق الأقصى عن طريق آسيا الوسطى، بالإضافة إلى تقديم وتوقيع سلسلة من الاتفاقات الاقتصادية مع تركمنستان ، التي تعتبر من أهم دول المنطقة بالنسبة لإيران خاصة لامتلاكها موارد نفطية وغازية إلى جانب كازاخستان ،طاجاكستان، أوزبكستان.

ورغم شبكة الطرق البرية الإيرانية الممتدة، تعتبر المبادلات الإيرانية مع دول المنطقة ضعيفة مقارنة مع الدول الأخرى، وهذا راجع إلى عدة عوامل :

[1]– نوفل عمارة، مرجع سابق، ص ص.127.126.

-الطابع النامي لاقتصاد الطرفين.

-المرحلة الانتقالية وما تتميز به من عدم استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية الناتجة في الغالب عن الصعوبات المرتبطة بتحويل اقتصادي عمومي.[1]

تعتمد إيران في سياستها تجاه آسيا الوسطى والقوقاز على عنصرين تفضيليين هما؛ العلاقات التشاركية مع روسيا الاتحادية، وهذا يؤهل إيران للإفادة من مدى حضور الأخيرة في آسيا الوسطى والقوقاز؛ وكذا الميزة النسبية للموقع الجيوستراتيجي على الخليج العربي . ومن بين أهداف الأنشطة الإيرانية في آسيا الوسطى إبراز مكانة نفوذها في المنطقة مقابل النفوذ الأمريكي والتركي. [2]

عملت إيران على إقامة منظمة اقتصادية تضم الدول المطلة على بحر قزوين أطلق عليها منظمة بحر قزوين، والتي ضمت كل من إيران ،أذربيجان ،روسيا ،تركمانستان ،كازاخستان، وتهدف إلى :

- التعاون مابين دول بحر قزوين في استغلال موارد هذا البحر في مجالات الزراعة والطاقة و الصناعة، والعمل على تعزيز الأمن في المنطقة عبر التعاون الاقتصادي فيها.

-التعاون في مجال التجارة الداخلية والخارجية ولاسيما في قطاع الطاقة.

-تأكيد ربط دول المنطقة عبر شبكة واسعة من طرق النقل البرية والبحرية بما فيها خطوط أنابيب النفط.

- التعاون مابين دول بحر قزوين في النشاط السياحي.

- التعاون في المجال الزراعي وبالذات في إطار ما يعزز تحقيق الاكتفاء الذاتي لإيران ولدول آسيا الوسطى .[3]

الفرع الثاني: الوجود الإسرائيلي

ارتبط التواجد الإسرائيلي في منطقة آسيا الوسطى بعدة عوامل تتلخص فيما يلي:

- التقرب من العرب والمسلمين في منطقة آسيا الوسطى وإقامة علاقات شراكة في المنطقة .

- تعتبر إسرائيل المنطقة هي منطقة عمق لها، وذلك لامتداد البحر الأحمر كشريط له إطلالة عسكري.

---

[1]-عمار جفال، **التنافس التركي الإيراني في آسيا الوسطى**، ط1،(الإمارات العربية ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، 2005)، ص.45.

[2]-أحمد مشعان نجم، مرجع سابق، ص.479.

[3]-سرمد خليل إبراهيم البياتي، مرجع سابق، ص.108.

– تحسين الصورة الإسرائيلية و قبولها من طرف العالم الآسيوي .

– التنازع المتزايد في أسواق آسيا الوسطى .

– إظهار أهمية اعتماد آسيا الوسطى على إسرائيل في إعداد وتأهيل كوادرها العسكرية .

– تقديم التسهيلات التي تتيح يناء علاقات مع أنظمة دول آسيا الوسطى.

– محاولة إسرائيل جذب دول آسيا الوسطى نحو مشروع الشرق الأوسط الكبير من خلال ضم دول غير عربية إليها كدول آسيا الوسطى ،القوقاز ،وأثيوبيا .

– توفر دول منطقة آسيا الوسطى على الطاقات العلمية التي ورثتها عن الاتحاد السوفياتي سابقا. خاصة النووية .

– الاستحواذ على الثروات الباطنية التي تمتلكها المنطقة التي تشكل منفذا طاقويا لإسرائيل .

– الاختراق النووي الإسرائيلي لجمهوريات آسيا الوسطى، حيث وضعت إسرائيل يدها على العديد من المناجم والمصانع في كازاخستان.

– تستغل إسرائيل تيار الأصولية الإسلامية في دول آسيا الوسطى باعتبارها تشكل عدوا مشتركا للطرفين[1].

المطلب الثالث :تأثير التنافس الدولي والإقليمي على المصالح التركية في آسيا الوسطى

لم تتمكن تركيا من تحقيق أهدافها في آسيا الوسطى بشكل كامل نظرا لوجود صعوبات داخلية وخارجية متعددة الأبعاد يمكن توضيح على النحو الآتي :

الفرع الأول: على الصعيد الداخلي

– اصطدام الطموحات التركية بمحدودية قدراتها في المجالات التكنولوجية والعلمية والمعرفية اللازمة لتلبية احتياجات دول المنطقة ،بالإضافة إلى محدودية القدرات المالية .

– ارتباط تفكير النخب السياسية التركية بربط تركيا بالمنظومة الغربية الأوروبية، مما يجعل التفكير بالنطاقات الجغرافية الأخرى هامشيا.

– انطلاق الساسة الأتراك في علاقتهم بدول آسيا الوسطى من منظور قومي طوراني، مما أوجد حالة من الخشية لدى جمهوريات آسيا الوسطى من أن تلعب تركيا دورا مركزيا مرتبطا به على غرار الدور السوفيتي[2]

[1]–عبد الله فلاح عودة العضايلة، مرجع سابق، ص ص.137.138.

[2]–بكر محمد رشيد البدور، مرجع سابق، ص.227.

الفرع الثاني: على الصعيد الخارجي

– تضاد المصالح التركية مع المصالح الروسية :هناك قضايا خلافية متعددة بين روسيا وتركيا ، إضافة إلى الأطماع الروسية في الأراضي التركية خاصة في البحر الأسود والمضائق. وقد كان مجلس الأمن القومي التركي يضع روسيا على رأس قائمة أعداء تركيا حتى وقت قريب، وبالمقابل لاتزال تركيا عضوا مهما في حلف الشمال الأطلسي الخصم التاريخي لروسيا ،التي شكلت محورا يضم إلى جانبها إيران وصربيا وبلغاريا واليونان. ويغلب على هدا الحلف الطابع النصراني الأرثودكسي، ومواجهة إيران ببعدها الإسلامي الدور التركي في المنطقة ، يعد المحدد الروسي بكافة أبعاده العقبة الكبرى في وجه النفوذ التركي في آسيا الوسطى ، فروسيا تتمتع بقوة وبنفوذ كبير في جمهوريات آسيا الوسطى، وقد عملت على مأسست هذا النفوذ عن طريق تأسيس كومنولث يضم معظم الجمهوريات السوفيتية السابقة، بهدف عرقلة أي دور إقليمي لتركيا أو إيران. كما أن تسعى روسيا إلى تحطيم الحلم التركي بتحويل نقاط عبور الطاقة نحو أوروبا، وذلك بإعاقة مد خطوط الطاقة عبر الأراضي التركية، ومحاولة إيجاد مسارات بديلة له خارج الأراضي التركية ،لأن مرور هذه الخطوط عبر الأراضي التركية يعزز من مكانتها الجيوسياسية على حساب المكانة الروسية . كما تقف روسيا إلى جانب أرمينيا في مواجهة التحالف التركي – الأذربيجاني في الصراع القوقازي.

– التنافس التركي –الإيراني في آسيا الوسطى : تسعى كل من إيران وتركيا إلى بسط نفوذهما في جمهوريات آسيا الوسطى عبر صلات لغوية، تاريخية، مذهبية. كما تسعى إيران للعب دور إقليمي محوري ضمن البيئة الإقليمية ذاتها التي تنتمي إليها تركيا، حيث تهدف إيران إلى إقامة علاقات في المجال العسكري، وإنشاء سوق مشتركة معها. وإنشاء منظمة اللغة الفارسية مع طاجكستان هذا الأخير الذي يشكل نقطة ضعف بالنسبة للطرف التركي، أين يوجد هناك صراعا تاريخيا بين الفرس والترك.[1]

–الضغوطات الأمريكية والأوروبية :ترى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أن الدور التركي في منطقة آسيا الوسطى دور وظيفي يكمن في مواجهة الدور الإيراني ،و كذلك الدور الروسي حفاظا على المصالح الحيوية لهذه القوى الغربية ،لكن لا توجد أية رغبة لدى الغرب بأن تلعب تركيا دورا إقليميا محوريا مؤثرا ،وتعد ذلك خطرا على مصالحها الحيوية ،لأن لعب تركيا لمثل هذا الدور سيقود في نهاية

[1]– نفس المرجع، ص.228.

المطاف إلى تخلي تركيا تدريجا عن ارتباطها بالغرب ،ورسم سياستها الإستراتيجية على التوجه نحو العمق الحضاري الإسلامي وممارسة دور قيادي فيه ،وهذا يعني اختلال كافة موازين القوة وانهيار خريطة توزيع المصالح الدولية والإقليمية .[1]

المبحث الثاني : مستقبل الدور التركي في منطقة آسيا الوسطى

في ظل التنافس الدولي والإقليمي الذي تشهده منطقة آسيا الوسطى ، اختلف الباحثين حول مستقبل الدور التركي تجاه هذه المنطقة فهناك ما يرى أن الدور التركي في آسيا الوسطى سيتنامى ويتطور في ضوء النجاحات التي حققها حزب العدالة والتنمية بشأن تأمين الاستقرار السياسي والاقتصادي في تركيا داخليا وخارجيا هذا ما يمنح تركيا أن تكون دولة فاعلة ودولة ذات نظام إقليمي في المقابل هناك ما يرى أن التغيرات الحاصلة في النظام الدولي الجديد ووجد فواعل أخرى تأثر على العالم من شأنه أن يقلص من حجم الدور التركي في آسيا الوسطى ، فمن خلال هذا المبحث سنحاول التنبؤ لمستقبل الدور التركي في منطقة آسيا الوسطى.

المطلب الأول : سيناريو محدودية الدور التركي في آسيا الوسطى

يرى هذا السيناريو أن التعاون الاقتصادي والتجاري بين تركيا ودول آسيا الوسطى سيكون في إطار ذا تأثير محدود نتيجة المتغيرات المؤثرة في التعاون الاقتصادي بينهما. فعلى الرغم من الشراكة والاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي عقدتها تركيا مع دول آسيا الوسطى مند استقلالها سيتراجع التعاون الاقتصادي بين الطرفين للأسباب التالية :

-إن البعد الجغرافي لأغلبية دول آسيا الوسطى عن تركيا يشكل عائقا أمام تطوير العلاقات بينهما بالرغم من وجود مساحة حدود مشتركة، إذ يعتبر هذا الأخير غير كافيا لتعزيز التعاون الاقتصادي بين تركيا ودول آسيا الوسطى في ظل تنافس القوى الإقليمية. إضافة إلى اعتبار دول آسيا الوسطى منغلقة من أي ممرات بحرية مما سيشكل عبئا على تركيا التي تواجه أساسا تحديات بسبب التنافس الدولي على دول آسيا الوسطى. وتوجد أربعة خيارات لانفتاح دول منطقة آسيا الوسطى نحو العالم؛ الأول من شمال بحر قزوين إلى أوربا والأطلسي عن طريق روسيا؛ والثاني من الشرق إلى الباسفيك عن طريق الصين؛

[1]-محمد ياس خضير ،سرمد خليل إبراهيم ،"متغير الطاقة في السياسة الخارجية التركية حيال دول آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة"(تم تصفح الموقع يوم 2019/06/29 على الساعة الحادية عشرة ليلا).

http://www.iasj.net /iasj ?func =article&ald=88781.

والثالث عبر أفغانستان في الجنوب إلى المحيط الهندي عن طريق الهند وباكستان؛ أما الرابع فيمتد من جنوب بحر قزوين إلى البحر المتوسط عن طريق تركيا ، وهذه الطرق تشهد تنافسا اقتصاديا كبيرا بين تركيا وروسيا وإيران بشأن الانفتاح على الغرب .[1]

– تراجع الشراكة والتعاون الاقتصادي بين تركيا ودول آسيا الوسطى وفقا للسياسة التي تتبناها روسيا التي تدعمها القوة العسكرية نحو دول آسيا الوسطى، حيث أن روسيا استغلت هذه الإستراتيجية بشكل فعال أيضا لتحقيق المكاسب خاصة في طرق النقل الجيوإقتصادية، عبر سلسلة من الاتفاقيات مع دول آسيا الوسطى.[2]

– إن مستقبل تركيا في منطقة آسيا الوسطى يسوده الغموض في ظل القوة الروسية في المنطقة، وتأثيرها عل مستقبل العلاقات التركية–الروسية على غرار الروابط التاريخية ، الثقافية والاقتصادية. وتدرك تركيا جيدا أن روسيا تتمسك بزمام الأمور وتتحكم بمصير تلك الدول عن طريق ارتباطها بالاتفاقيات الأمنية والاقتصادية، وتساعدها في ذلك النخب القومية الشيوعية في تلك الدول، على غرار التحالف الروسي الإيراني والصيني لمحاصرة الدور التركي في آسيا الوسطى وبحر قزوين من خلال التنافس على نقل الثروات من بحر قزوين.

– إقامة إيران علاقات لينة في المنطقة الداخلية، إذ تحمل السياسة الإيرانية أهمية كبيرة من حيث إبراز التوازن الدقيق والحساس بين التأثير الإقليمي وضغط النظام الدولي . وتحقق الدبلوماسية الإيرانية تأثيرا موفقا مما يجعلها قادرة على تحقيق مزايا تكتيكية على الرغم من العقوبات الدولية، واستثمارها للموروث التاريخي والعامل الديني في علاقاتها المتعددة مع دول آسيا الوسطى، الأمر الذي يؤثر سلبا في علاقات تركيا مع دول آسيا الوسطى .

– عدم استقرار الأمن في منطقة آسيا الوسطى بسبب الصراعات العرقية والنزعات الانفصالية، وما ينتج عنهما من مشاكل أخرى خطيرة كالهجرة الغير شرعية والإرهاب، وبالتالي تهديد المصالح الاقتصادية التركية برمتها في دول آسيا الوسطى وبحر قزوين.

---

[1]–سرمد خليل إبراهيم البياتي، مرجع سابق، ص.222.

[2]–أحمد داوود اوغلو، **العمق الإستراتيجي –موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ط2، (بيروت : مركز الدراسات والدار العربية للعلوم، 2011)، ص532.

– إن تفجر أي صراع سوف يقطع انسياب النفط عبر خط الأنابيب من منطقة بحر قزوين إلى تركيا والدول الأوربية. ويمثل خط أنبوب باكو تيبلسي جيهان الهدف الأكثر حساسية في هذه المنطقة، إذ يتوقع أن تقوم القوات الأرمينية في حالة اندلاع الصراع باختراق الأراضي الأذربيجانية ، وهذا سيخلف انعكاسات اقتصادية خطيرة على تركيا و دول آسيا الوسطى. [1]

– تراجع القدرات الاقتصادية التركية، والتي تنعكس بكل كبير على العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول آسيا الوسطى. كما أن القروض والمساعدات المالية التي تقدمها تركيا إلى دول آسيا الوسطى غير كافية لمساعدة بناء هده الدول، في مقابل تمتلك كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي مقومات كبيرة تغطي النقص التي تشهده المنطقة. وفي هذه الحالة ستكون دول المنطقة غير متفقة دائما مع التصورات والطموحات التركية، وربما تشهد السياسات بعض التناقض فيما بينها هذا الأخير يشكل بدوره عائقا أمام التحرك التركي الذي يصبح مرتبطا بشكل كامل بأهداف وتطلعات هذه الدول.

– إن الدعم الدولي لتركيا يرفض بتاتا هذا النوع من العلاقات، إذ يرى أن ممارسة تركيا مثل هذا الدور القوي في المنطقة يكسبها طابع القوة المحورية من الناحية السياسة و الاقتصادية. وتحبذ القوى الدولية فقط قيام جامعة الدول الناطقة بالتركية وهذا سيشكل انقلابا على النموذج التركي المعتدل، وبالتالي العودة إلى السياسة القومية الضيقة. وفي نفس الوقت عودة تركيا إلى الارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية والقيام بدور فعال. [2]

المطلب الثاني :سيناريو تنامي الدور التركي في آسيا الوسطى

يقوم هذا السيناريو على إن النمو الاقتصادي الذي تشهده تركيا ودول آسيا الوسطى سوف ينعكس إيجابا على تعزيز وتوثيق التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما، فضلا عن أن مرونة النموذج الاقتصادي التركي مع اقتصاديات الدول الكبرى سيكون له القدرة على ربط اقتصاديات هذه الدول بالاقتصاد التركي مستقبلا .و ما يدعم هذا الاتجاه هو جملة من العوامل هي :

–يعد الموقع الجيوستراتيجي لتركيا ذو أهمية كبرى مستقبلا، إذ تعد تركيا طرفا فاعلا في محيطها الإقليمي، إضافة إلى وزنها الاستراتيجي في حلف الناتو مما يجعلها دولة مهمة لمنطقة آسيا الوسطى .

[1]–نفس المرجع ، ص ص 332.

[2]–سرمد إبراهيم خليل البياتي ، المرجع السابق ، ص ص ،325–326 .

– من المحتمل أن تصبح السياسة الطاقوية التركية أكثر أهمية في دفع علاقاتها مع دول آسيا الوسطى. ويتضمن تأثير الطاقة بالنسبة لتركيا تأمين احتياجاتها وتعدد مصادر الطاقة، وأن تصبح تركيا المستقرة أمنيا كقناة يمر من خلالها النفط والغاز الطبيعي لبحر قزوين ومنطقة الشرق الأوسط.

– تعزيز وتوثيق التعاون الاقتصادي والتجاري بين تركيا ومنطقة آسيا الوسطى، وذلك من خلال تمتع دول آسيا الوسطى بأهمية اقتصادية لاسيما دول بحر قزوين التي سو تزداد بشكل كبير بسبب دعم القوى الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي وإسهامها في تنمية اقتصاديات هذه الدول.

– من المحتمل أن تزداد العلاقات الاقتصادية التركية وتأخذ حيزا أكبرا من الجوانب السياسية والعسكرية، خاصة أن وظيفة السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية قائمة بالدرجة الأساس على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري من أجل دعم عملية التنمية الاقتصادية في تركيا. إضافة إلى نمو مستمر في المبادلات التجارية بين تركيا ودول آسيا الوسطى منذ استقلالها، الأمر الذي يجعل من تركيا أهم شريك تجاري لدول المنطقة.

– يعتبر التنافس الدولي في المنطقة حافز مهم للدور التركي، مما يكسب تركيا ميزة كبيرة في تطوير قدراتها الاقتصادية، في المقابل إدراك دول آسيا الوسطى مدى الأهمية الاقتصادية التركية بعد تنامي قدراتها، وربطها بشبكات نقل واسعة من الأنابيب الناقلة للطاقة.

– إمكانية التعاون التكنولوجية والمعلومات والقطاع المصرفي والمالي وفي مجال التصنيع المشترك بينهما، مما يجعل دول آسيا الوسطى نقطة جذب في الاقتصاد الدولي وتحقيق الرفاه الاقتصادي وتحسين بيئة الاستثمارات وتنشيط قطاع التجارة الخارجية والاستعانة بالنموذج التركي.[1]

المطلب الثالث : سيناريو موائمة –تكييف الدور التركي مع القوى الإقليمية والدولية.

في ظل تنامي الأهمية الاقتصادية والسياسة لدول آسيا الوسطى ،و أهمية الطاقة في بحر قزوين ،ومحاولات مختلف القوى الإقليمية والدولية لكسب المزيد من النقود في هذه الدول ، إلا أن تركيا سوف تكيف علاقاتها مع القوى المنافسة لها بدلا من المواجهة والتنافس فهي تلجأ إلى التعاون والموائمة للحفاظ على مصالحها مع دول المنطقة ،حيث اعتمدت في هذا الاتجاه على :

1–نفس المرجع، ص.336.

– الموقع الاستراتيجي التي تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية والدولية ، وبما يبعد عنها جميع أشكال التهديدات هذا الأخير يكسبها منافع اقتصادية كبيرة سواء في إطار علاقات تجارية أو مرور أنابيب الناقلة للطاقة عبر أراضيها وكذلك يمنحها مجالا أوسع للتعاون و إقامة الشراكة مع القوى المتنافسة في دول منطقة آسيا الوسطى.

– دخول تركيا وإيران معا في مؤسسات مشتركة مع دول آسيا الوسطى ، كمنظمة إيكو ومنظمة التعاون الإسلامي، إذ تحرص الدولتين على إلا يتجاوز التنافس سقفا معينا من الدمار وأن تظل اللعبة الكبرى الجديدة في آسيا الوسطى في إطار اقتصادي –سياسي تتضمن جوانب التنافس والتعاون في آن واحد.[1]

–إقامة تركيا شراكة اقتصادية مع القوى المتنافسة لنقل الطاقة من بحر قزوين وتسعى تركيا إلى عدم استبعاد أي طرف من هذا المشروع إذ تدرك مدى أهمية هذه الدول في توريد الطاقة عبر هذه الأنابيب .

– تسعى تركيا بتطوير علاقاتها مع الصين ببناء علاقات قائمة على التعاون والشراكة ومنها :

– تأمل تركيا احتواء قضية الايغوريين والاستفادة من تنامي الدور الصيني في دول آسيا الوسطى وتوظيف قوتها الناعمة مع الصين ،فضلا أن الصين تدرك مدى أهمية تركيا التي تسعى إلى التعاون معها من أجل تأمين الاستقرار الاقتصادي والسياسي في إقليم سينغيانغ.

– إن الروابط المشتركة بين تركيا ودول آسيا الوسطى وإقليم شينغيانغ الذي تعده الصين المنفذ الرئيسي لدول آسيا الوسطى والنظرة التي توليه هذه الدول لتركيا كنموذج يحتذى به ،فان الدور التركي في هذه الدول سيكون له أهمية متزايدة مستقبلا في المحافظة على الدور الصيني.[2]

[1]–جفال عمار، المرجع االسابق, ص.115..

[2]–سرمد ابراهيم خليل البياتي، المرجع السابق، ص.347.

من خلال التنافس الدولي والإقليمي الموجود في المنطقة نستنتج أن مستقبل التوجه التركي نحو آسيا الوسطى يتحدد بتنامي الإمكانات السياسية والاقتصادية لتركيا ولدول آسيا الوسطى، ومشاريع الطاقة التي أقامتها تركيا مع دول آسيا الوسطى، ومدى أهميتها الكبيرة في المستقبل، والتواصل المستمر بين تركيا ودول المنطقة للعب دور قيادي مؤثر في سياسات ونظم دول آسيا الوسطى، فضلا عن الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي وقعتها تركيا مع هذه الدول بموجب ذلك تصبح تركيا مفتاح التنمية لدول آسيا الوسطى.

الخاتمة

عرفت السياسة الخارجية التركية مراحل متعدد أحدثت تغيرات جذرية في توجهها الخارجي وتفعيل العلاقات بين الدول، فقد تبلور عن سقوط الاتحاد السوفياتي إعادة صياغة هوية جديدة للسياسة الخارجية التركية بهدف إبراز قوتها ومكانتها وزيادة فعالية أدوارها خاصة في دوائر جوارها الإقليمي.

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم استطاعت قيادات الحزب المضي قدما نحو التغير السياسي بإرساء الديمقراطية ومبادئ حقوق، وأصبحت الجهود منصبة على القضايا التي تهم جميع فئات المجتمع، والتركيز على النهضة الاقتصادية والاجتماعية، وكافة مجالات الحياة التي تمس المجتمع التركي.

كما عملت القيادة التركية على خلق بيئة داخلية مستقرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وامنيا، وحل المسائل الخلافية مع دول الجوار بإتباع سياسة تصفير المشكلات وانتهاج الدبلوماسية النشطة في حل النزاعات الإقليمية. وقد انعكس هذا التوجه خارجيا على خلق بيئة إقليمية آمنة ومستقرة سياسيا مما يقوي روابط العلاقات الإقليمية والدولية.

وسعت السياسة الخارجية التركية من دائرة اهتمامها خاصة بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، واستقلال جمهوريات دول آسيا الوسطى مما أعطى للسياسة الخارجية التركية نوع من الانفتاح والتطلع نحو هذه الدول التي تتميز بموقع إستراتيجي وقدرات اقتصادية هائلة في مجال النفط والغاز الطبيعي. وتستغل السياسة الخارجية التركية العوامل الثقافية والدينية والعرقية والروابط التاريخية المشتركة في تعزيز تفاعلاتها الاقتصادية ورفع حجم ومستوى التبادلات التجارية مع دول آسيا الوسطى، مستفيدة من موقعها الجغرافي باعتبارها معبرا بريا لإمدادات الطاقة وقربها من مصادر إنتاج الطاقة العالمية، من خلال عبور أنابيب الطاقة من آسيا الوسطى إلى الدول الغربية.

من خلال دراسة دور البعد الاقتصادي في رسم أهداف وتوجهات السياسة الخارجية تجاه دول آسيا الوسطى نصل إلى الاستنتاجات التالية:

- تتطلع تركيا إلى أن تكون الدولة المحورية والقوة الاقتصادية والسياسية في منطقة آسيا الوسطى، معتمدة في ذلك على تنامي قدراتها الاقتصادية ومشاركتها لمعظم دول المنطقة في التأريخ والدين واللغة، فضلا عن إمكاناتها السياسية والعسكرية، ومشاركتها بدور حيوي في عملية إعادة تشكيل اقتصاديات هده الدول وفق مبادئ الاقتصاد الحر.

– تسعى تركيا إلى تحقيق السلام والاستقرار والتغلغل كدولة محورية في منطقة آسيا الوسطى عن طريق القوة الناعمة، وذلك بتفعيل العلاقات الاقتصادية والثقافية الثنائية والمتعددة الأطراف في إطار مؤسساتي، بهدف تعظيم مصالحها الاقتصادية من خلال إقامة شبكة واسعة من الخطوط الناقلة للطاقة لتأمين احتياجاتها من الطاقة وضمان أمنها الطاقوي، وملئ الفراغ الناجم عن تفكك الاتحاد السوفياتي من خلال الترويج لنموذجها الاقتصادي والسياسي في المنطقة.

– إن استمرار الدور الذي ترغب السياسة الخارجية التركية في لعبه في منطقة آسيا الوسطى ومصالحها الاقتصادية يتوقف على اعتبارات عدة أهمها، توافق مصالحها مع الطموحات ورؤى دول المنطقة، وعدم اصطدام هذه المصالح بتوجهات واستراتيجيات القوى الدولية ذات النفوذ الكبير في المنطقة، خاصة روسيا التي تعتبر آسيا الوسطى منطقة نفوذ تابعة لها، وكذا تزايد القوة الاقتصادية التركية وقدرتها على الإيفاء بالتزاماتها الاقتصادية اتجاه دول آسيا الوسطى.

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

أ/ الكتب :

1- أوغلو احمد داوود، "العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، ط2، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2010.

2- لبدور بكر محمد رشيد، "المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020 دراسة مستقبلية، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2016، ط2، الدوحة، 2011.

3- البياتي سرمد خليل إبراهيم، التوجهات السياسية و الاقتصادية التركية حيال دول آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، ط1، دار السنهوري، بيروت، 2016.

4- مدني إيمان، "الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة"، ط1، مكتبة الوفاء الإسكندرية، القاهرة، 2014.

5- جفال عمار، التنافس التركي –الايراني في آسيا الوسطى والقوقاز، ط1، مركز الإمارات للدرايات والبحوث الإستراتجية، أبوظبي، 2005.

6- س ناي جوزيف, " القوة الناعمة"، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض200

7- سليمم السيد حمد، جابر عوض، نورهان الشيخ، "طريق الحرير الجديد"، مركز الدراسات الآسيوية، 2001

8- عوض جابر سعيد وغيرهم،"طريق الحرير"، ط1، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 2001 2007.

9- محافظة علي، "تركيا بين الكمالية والاردوغانية"1919_ 2014"، ط01، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2015.

10- محفوظ عقيل سعيد، "السياسة الخارجية التركية الاستمرارية_ التغيير"، ط 1، المركز العربي للابحاث والدراسات االسياسية، بيروت، 2012.

11-مشعان نجم احمد، "مكانة تركيا الدولية دراسة في التوازنات الاقليمية والدولية"، ط 1، دار امجد للدراسات والتوزيع، 2016.

12- فراس محمد الياس، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة ط1، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، بيروت، 2016.

13 -فولر جراهم، "الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي"، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي، 2009.

14- محمد نور الدين، "تركيا الجمهورية الحائرة : مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث التوثيق، بيروت، 1998.

15- معوض جلال عبد الله، "صناعة القرارات في تركيا والعلاقات العربية التركية", ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

16- ميشال نوفل، عودة تركيا الى الشرق الاتجاهات الجديدة لساية التركية، ط1، الدار العربية للعلوم, بيروت، 2010.

17- هانكيس كرامرو, ترجمة جكتر،"تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد"، مكتبة العبيكان، ط1، السعودية، 2001.

18- هدى هيتكس، آسيا الوسطي و التنافس العالمي، مركز الدراسات الاسيوية، ط1، القاهرة، 2008.

ب/ الرسائل الجامعية :

1-احمد جميد شيهاب، "التنافس الإقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية للآسيا الوسطى"، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ب د س.

2- رانيا حسناوي، السياسة الأمنية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2002-20015، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية, تخصص دراسات إستراتيجية، جامعة العربي التبسي، 2016.

3- العضايلة عبد الفلاح عودة، "التنافس الدولي في آسيا الوسطى 1991-2010 "، مدكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص : علوم سياسية كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

4- حبيطة لخضر، "السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية من2002-2009"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص : دبلوماسية وتعاون دولي، الجزائر: قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ب د س.

5- لحسن طبي، "السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والبعد العلماني فترة حكم حزب العدالة والتنمية"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية, تخصص دراسات آسيوية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، سنة 2014-2015.

6- لعمارة نوفل، "الأهمية الجيوستراتيجية لجنوب القوقاز وتأثيرها على أمن وإستقرار دول المنطقة"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية الجزائر, قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ب د س.

7- محزم عبد المالك، "البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الامنية "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، تخصص : دراسات اقليمية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، ب د س.

8- وناسي لزهر، "الاستراتيجية الامريكيية في آسيا الوسطى وانعكاياتها الاقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، مذكر ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات استراتيجية ،قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة لخضر, باتنة، ب د س.

ج/ المجلات والدوريات :

1- أحمد سعيد نوفل وآخرين، "أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاستها على العلاقات العربية – التركية ودور تركيا الاقليمي، مركز الدراسات الشرق الاوسط الاردن، عدد الثاني عشر، نوفمبر 2016.

2- خضير ياس محمد،" خرائط القوي الداخلية في الجمهورية التركية الجزء الثالث خرائط السياسة الخارجية التركية"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 23 يونيو2016.

3- محمد سلمان أحمد, "النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي"، المستنصرية للدراسات العربية، العدد72، 2018.

4- خضر الياس هاني، " التنافس الدولي في منطقة آسيا الوسطى –دراسة في المقاصد والنتائج"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد18، 2016.

5- محمود أحمد وليد، "تركيا وحوض البحر الأسود بعد الحرب الباردة، مركز الدراسات الاقليمية"، جامعة الموصل

6- معوض علي جلال، الرؤية التركية للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط–أوراق الشرق الأوسط، مجلة المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط القاهرة، العدد 43، 2009.

7- محمد لادمي عربي، **"التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا والقضية الفلسطينية 1990-2010"**، ط01، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017.

د/ التقارير :

1- تقرير الجزيرة حول "**آسيا الوسطى والقوقاز...الأهمية الإستراتيجية والواقع السياسي والاجتماعي**"، مركز الجزيرة للدراسات، 24 سبتمبر 2013.

2- تقرير البنك العالمي انظر موقع https://m.arabi21.com

3- سيباستيان بيروس، ترجمة محمود محمد الحرثاني، **الاستراتيجية الاوروبية بآسيا الوسطى التوازن الاقليمي والطاقة"**، تقرير الجزيرة ، 2015.

4-خضير ياس محمد، سرمد خليل إبراهيم، "متغير الطاقة في السياسة الخارجية التركية حيال دول آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة ، 2019
.http://www.iasj.net /iasj ?func =article&ald=88.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

أ/ الكتب و التقارير :

1. -OZDEN EREN »**an insttutional approach to Turkey s relationd with Central Asian Countries** »,in the program of Eurasian Studies,sptember 2013
2. -https M//www.unece.org «**Turkish International cooperation and Developmen Agency** ».

3. -Mogilevskii Roman, « **Trends and patterns in foreigne trade of central Asian Contries,** Institute of public policy and Administratio ,2012.
4. httpp//:www.**world population review.com-contries** "Turkey Population 2019(Demographices,Maps,Graphs (pdf)
5. ROMANOSKY - Michele, Directorate –General for external policies ,Policy Separtment,"THE Eu in central Asia :the regional context .p03.(pdf).

ب/ مواقع الانترنت:

1. موقع الاحصاء التركي http://www.Turkish Institute.com
2. www. World Bank croup.com
3. http://www.Documment in ING international trodc study :developments **in** global trode :from1995 to 2017.net
4. www.aljazeera.net 2018 محمد الحميد أوغلو, نظرة على الإقتصاد التركي في

الملاحق

خريطة رقم 01: الموقع الجغرافي لتركيا

المصدر: http/:www.googl.com

خريطة رقم (02) : الموقع الجغرافي لمنطقة آسيا الوسطى

المصدر:http/:www.googl.com

جدول رقم 01 مساحة أقطار دول أسيا الوسطى

الدولة	العاصمة	عدد السكان مليون نسمة	المساحة (كم)	النسبة من المساحة الكلية
كازاخستان	أستانا	16.200	2717300	%58.4
تركمنستان	عشق آباد	5.100	488100	%10.5
اوزبكستان	طشقد	28.00	447400	%9.6
قرغيزستان	بشكيك	5.600	198500	%4.3
طاحكتيان	دوشنه	7.200	143100	%3.1
المجموع		62.100	3994400	%100

المصدر : هدى ميتكس، آسيا الوسطى والتنافس العالمي، مركز الدراسات الآسيوية، ط1، القاهرة، 2008.

دائرة (01) نسبية : تمثل الديانات الموجودة في اسيا الوسطي

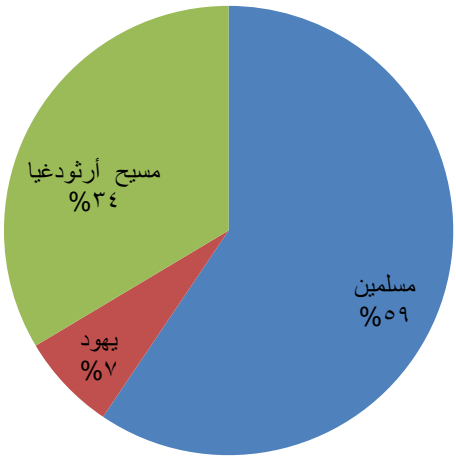

من إعداد الباحثة

جدول رقم (02)التركيبة السكانية في منطقة آسيا الوسطى

كزاخستان	قيرغيزستان	طاجكستان	تركمنستان	ازبكستان
الكزاخستاين 41.9%	الفترعتر 52.4 %	الطاجيك 9 و 64%	التركمان 73 %	الأوزبك 71.4 %
الروس 37 %	الروس 21.5 %	الأوزبك 25 %	الروس % 9	الروس 7 %
الأوكرانيون 52 %	الأوزبك 13.9 %	الروس 3.5 %	الأوزبك 9 %	الطاحيك 4.7 %
الالمان 47 %	الأ وكرانيون 2.5 %	آخرون 6 %	الكازك 2 %	الكزاك 4.1 %
الأوزبك 2.1 %	الألمان 2.4 %		آخرون 59 %	الستار 2.4 %
التنار 2 %	اخرون 7.3 %			الكاراكاليك 2.1 %
آخرون 7 %				آخرون 8 %

مصدر: حميد شهاب احمد "التنافس الدولي و الإقليمي لجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية

جدول رقم(03) احتياطات النفط والغاز الطبيعي في جمهوريات آسيا الوسطى

الاحتياطي / الدول	النفط (بليون برميل)	الغاز الطبيعي (ترليون قدم مكعب)
أوزبكستان	0.594	66.2
تركيمنستان	0.546	71
كزاخستان	93.6	67.099
قيرغيزستان	0.4	0.0200
طجكستان	0.012	0.200

المصدر : **أنظر كتاب** هدى هيتكس، آسيا الوسطى والتنافس العالمي ،مركز الدراسات الآسيوية ،ط1،القاهرة ،2008.

دائرة (02) نسبية تمثل انخفاض النتائج المحلي لدول منطقة اسيا الوسطي سنة 2005

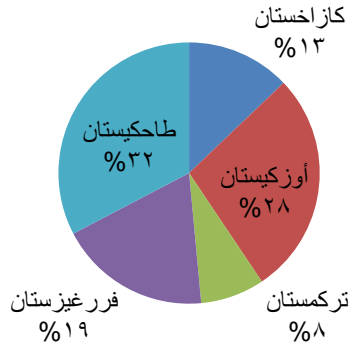

المصدر :من إعداد الباحثة

جدول رقم (03) وضع جمهوريات دول آسيا الوسطى في دليل التنمية البشرية 2005

الدولة	الترتيب في دليل التنمية البشرية	الناتج المحلي الاجمالي للفرد
كازخستان	**80**	**6671**
تركمانستان	**97**	**5938**
قرغيزستان	**109**	**1751**
اوزبكستان	**111**	**1744**
طاجكستان	**122**	**1106**

المصدر :هدى ميتكس،آسيا الوسطى والتنافس العالمي ،مركز الدراسات الآسيوية ،ط1،القاهرة ،2008.

جدول رقم (05) تطور الناتج المحلي لفترة 2005-2017

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة المئوية	23.3	23.4	24	25	22.6	26	22	23	8.5	52	6.1	2.9	4

من اعداد الطالبة .

تطور الناتج المحلي لفترة 2005-2017

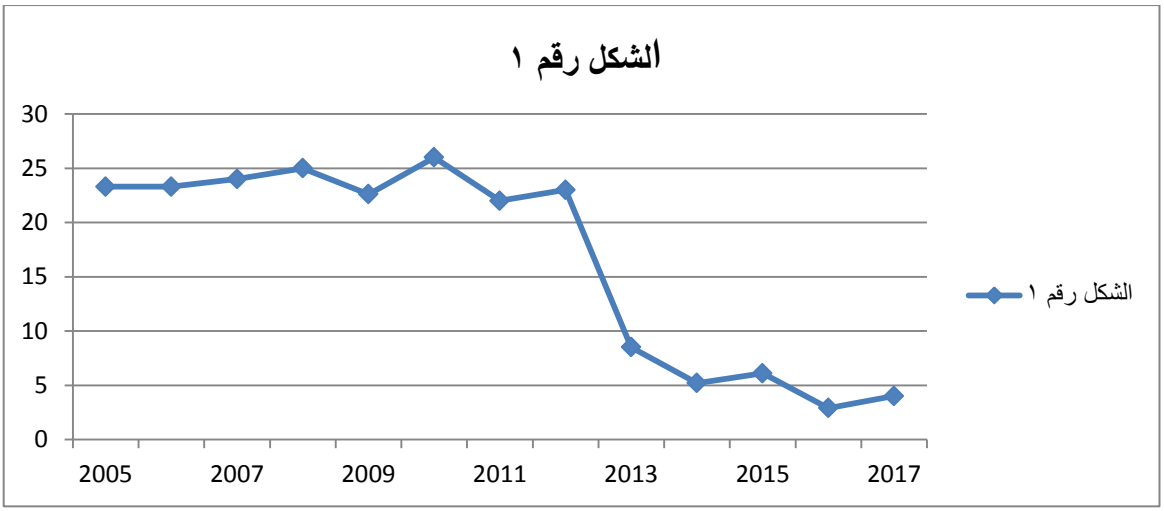

تعديل من طرف الطالبة : لتأكيد انظر سعيد عقيل محفوظ السياسة الخارجية التركية التغيير و الاستمرارية، ص 97 و موقع البنك الدولي Www. World Bank croup .com و :

Document for the république of turkey for the period fy 18- fy21

July28.2017 : p03.

الشكل(02) تطور الصادرات التركية الى بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من 2000-2010

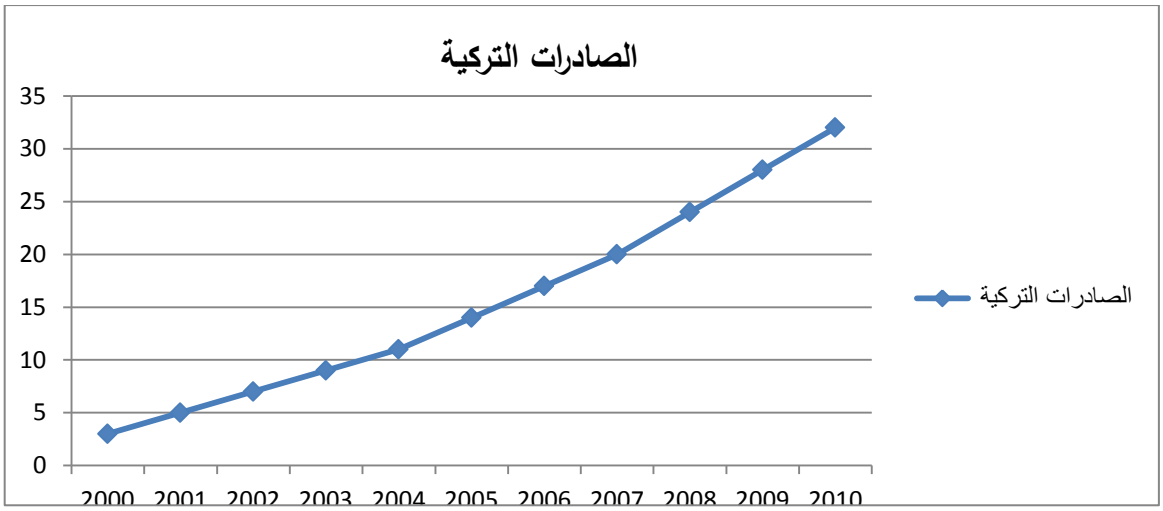

من اعداد الباحثة

جدول رقم (06) : تطور الصادرات والواردات التركية للفترة 2000-2017.

السنوات	نسبة الصادرات	نسبة الواردات
2000	4.5	34
2001	12.8	24
2002	15.1	24
2003	31	34.5
2004	33.7	40.7
2005	16.3	19.7
2006	16.4	19.5
2007	25.4	21.8
2008	23.1	18.8
2009	22.6	30.2
2010	11.6	31.7
2011	6.04	2.43
2012	5.36	1.5
2013	22	28
2014	23.6	27.6
2015	23.1	25.9
2016	21.9	24.8
2017	17.9	31

المصدر :تعديل من طرف الطالبة وللتطرق أكثر أنظر كتاب عقيل سعيد محفوظ ، السياسة الخارجية التركية : الاستمرارية –التغيير ص. 100

الشكل (03) : تطور الصادرات والواردات التركية للفترة مابين 2000-2017.

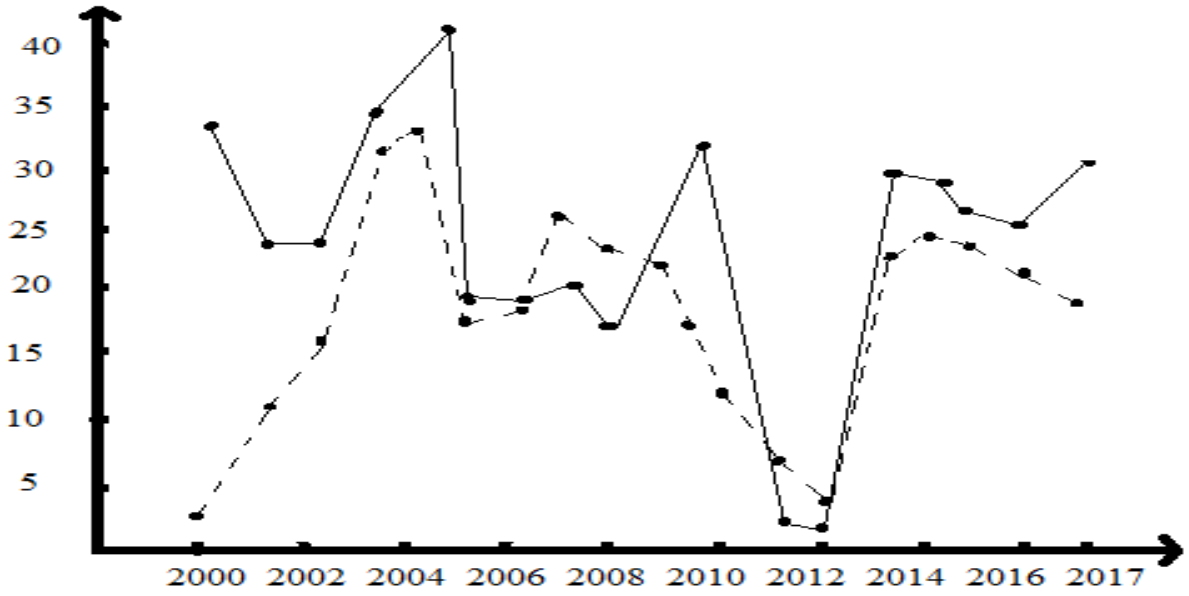

المصدر :من إعداد الباحثة

الجدول رقم (07) :الصادرات والواردات بحسب الدول 09 الأولى لسنة 2010 و2017

الواردات بالنسبة المئوية لسنة				الصادرات بالنسبة المئوية			
السنة	2010	2017		السنة	2010	2017	
الدولة	القيمة في المئة	الدولة	القيمة بالنسبة المئوية	الدولة	القيمة بالنسبة المئوية	الدولة	القيمة بالنسبة المئوية
روسيا	11.6	روسيا	8	ألمانيا	10.1	ألمانيا	11
ألمانيا	9.5	ألمانيا	9	المملكة المتحدة	6.4	المملكة المتحدة	7
الصين	9.3	الصين	15	ايطاليا	5.7	ايطاليا	7
الو م أ	6.6	الو م أ	7	فرنسا	5.3	فرنسا	12
ايطاليا	5.5	ايطاليا	7	العراق	5.3	العراق	15
فرنسا	4.4	فرنسا	5	روسيا	4.1	روسيا	18

المصدر : تم تعديله من قبل الطالبة وللاستفسار انظر كتاب عقيل سعيد محفوظ (السياسة الخارجية التركية الاستمرارية –التغيير) مرجع سابق ، ص 106 وأنظر:

Documment in ING international trodc study :developments in global trode :from1995 to 2017 :pp :8-11).(pdf).

خريطة رقم(03) خط أنبوب باكو–نيلسي–جيهان

المصدر :موقع : http://www.startimes.com

الخريطة رقم 05 :باكو –تبلسي– أرضوم

المصدر: http://www.google.com

فهرس الأشكال والجداول والخرائط والدوائر النسبية

الرقم	عناوين الخرائط والجداول والأشكال والدوائر النسبية
01	خريطة موقع تركيا
02	جدول يوضح مساحة أقطار دول آسيا الوسطى
03	خريطة تمثل الموقع الجغرافي لمنطقة آسيا الوسطى
04	دائرة تمثل الديانات الموجودة في آسيا الوسطى
05	جدول يمثل التركيبة السكانية في منطقة آسيا الوسطى
06	جدول يمثل احتياطات النفط والغاز الطبيعي في جمهوريات آسيا الوسطى
07	دائرة تمثل انخفاض الناتج المحلي لدول منطقة آسيا الوسطى سنة2005
08	جدول يمثل وضع جمهوريات آسيا الوسطى في دليل التنمية البشرية 2005
09	شكل يمثل تطور الناتج المحلي لفترة 2005-2017
10	جدول يمثل تطور الناتج المحلي لفترة 2005-2017
11	شكل يمثل تطور الصادرات التركية إلى بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من 2000- 2010
12	جدول يمثل تطور الصادرات التركية للفترة مابين 2001-2017
13	شكل يمثل تطو الصادرات والواردات التركية مابين 200-2017
14	جدول يمثل الصادرات والواردات بحسب الدول 09 الأولى لسنة 2010-2017
15	خريطة تمثل خط أنبوب باكو نيبلسي –جيهان
16	خريطة تمثل أنبوب غاز باكو تبلسي –أرضوم